تفكيك أوربا العثمانية

(إنشاء دول البلقان القومية)

١٨٠٤ - ١٩٢٠

تأليف

تشارلز ييلافيتش - بربارا ييلافيتش

ترجمة

د. عاصم الدسوقي

هذه ترجمة كتاب :

The Establishment Of the Balkan National States, 1804-1920

وهو المجلد الثامن من سلسلة بعنوان :

A History of East Central Europe

إشراف

Peter F. Sugar بيتر شوجر

Donald W. Treadgold دونالد تريدجولد

(جامعة واشنطون)

الفهرس

◆

مقدمة المترجم

في عام ١٩٩٨ انتهيت من ترجمة الكتاب الخامس من سلسلة بعنوان " تاريخ شرق وسط أوربا" المعروفة اصطلاحا ببلاد البلقان وعنوانه "جنوب شرقي أوربا تحت الحكم العثماني ١٣٥٤-١٨٠٤" لمؤلفه بيتر شوجر وقد اخترت له عنوان "أوربا العثمانية" للتعبير عن المرحلة مثلما نقول "مصر العثمانية" للإشارة إلى فترة وقوع مصر تحت الحكم العثماني، وقد نشرته "دار الثقافة الجديدة " وقد رأيت مواصلة ترجمة ما يتعلق بالتاريخ الحديث لمنطقة البلقان في هذه السلسلة بعد عام ١٨٠٤ الذي يقف عنده كتاب بيتر شوجر.

وهذا الكتاب الذي بين يدي القارىء يتناول الفترة من ثورة الصرب في ١٨٠٤ وحتى خروج العثمانيين من المنطقة بعد هزيمتهم مع النمسا وألمانيا في الحرب العالمية الأولى (١٩١٤-١٩١٨) حيث فرض الحلفاء المنتصرون ما شاءوا من تسويات وعقوبات وغرامات على المنهزمين وكان أبرزها فيما يتعلق بموضوع الكتاب تخلي تركيا عن كل البلاد التي كانت ترتبط بها بعلاقة تبعية كاملة أو علاقة تبعية غير مباشرة (الحكم الذاتي)، وإقامة دول قومية جديدة في المنطقة ظهرت بأسماء يوغوسلافيا وتشيكوسلوفاكيا وألبانيا ورومانيا وبلغاريا والمجر ..

وتجدر الإشارة إلى أن الفترة الزمنية التي يغطيها هذا الكتاب (١٨٠٤-١٩٢٠) تمثل فترة الصراع القومي ضد الإمبراطوريتين العثمانية والنمسوية اللتان كانتا تسيطران على كثير من شعوب البلقان. وكان الصراع ضد الدولة العثمانية على وجه الخصوص وبتأييد القوى العظمى آنذاك إنجلترا وفرنسا والنمسا وروسيا يمثل أحد فصول المسألة الشرقية التي كان محور الصراع فيها يدور حول كيفية إخراج العثمانيين باعتبار أنهم يمثلون دولة إسلامية بالمعنى الاصطلاحي ويحكمون بلاد أوربية يعتنق أهلها المسيحية. وعلى هذا اختلط العامل القومي بالعامل الديني في الصراع وأصبح الدين يمثل الشخصية القومية لشعوب البلقان في نضالها من أجل تأكيد خصوصيتها الذاتية.

وفي هذا الخصوص تدخلت القوى العظمى لصياغة مستقبل هذه الشعوب كنوع من تأمين حدودها المتاخمة للدولة العثمانية، ثم أصبح أمر إقامة دول قومية ملكية ومحافظة في البلقان أكثر إلحاحا بعد قيام الثورة الشيوعية في روسيا (أكتوبر-نوفمبر ١٩١٧) وخشية دول غرب أوربا من انتشار الشيوعية بسهولة في بلاد البلقان ومن ثم كان "حق تقرير المصير" الذي أعلنه الرئيس الأمريكي وودرو ولسون في مبادئه الأربعة عشر (يناير ١٩١٨) على أمل أن تقوم دول البلقان الجديدة بدور المصد الأول لتيار الشيوعية

إذا ما تسرب إلى البلقان خاصة وأن روسيا هي أقرب القوى الكبرى لثقافة شعوب المنطقة.

على أن متابعة سياسات القوى الكبرى في التعامل مع قضية "تحرير" شعوب البلقان من تحت سيطرة الدولة العثمانية خلال القرن التاسع عشر وحتى اندلاع الحرب العالمية الأولى يثبت إلى حد كبير أن أهداف الغرب واحدة تجاه المسألة الشرقية وخاصة بعد الثورة الصناعية، وثابتة، ولم تتغير طوال القرن العشرين وما بعده إلا في وسائل تحقيق هذه الأهداف حسب مقتضى الحال.

ولعل هذا الكتاب يساعد القارىء العربي غير المتخصص على معرفة صفحة من تاريخ منطقة البلقان التي تشابهت ظروفها مع ظروف البلاد العربية في النضال من أجل تحقيق الاستقلال عن الدولة العثمانية وإبراز شخصيتها القومية في القرن التاسع عشر الذي عرف بقرن القوميات. ومن ناحية أخرى يعطي لهذا القارىء فكرة عن طبيعة حكم العثمانيين لتلك البلاد الذي كان شبيها بحكمهم في البلاد العربية من حيث آلياته وأدواته في السيطرة خاصة إذا كان هذا القارىء لم يدرس إلا تاريخ الحكم العثماني في ديار العرب.

وأخيرا آمل أن تساعدني الظروف لكي أقدم للقارىء العربي الكتاب الثالث من هذه السلسلة الخاص بتطور المنطقة بين الحربين العالميتين في القريب العاجل.

العجوزة في ٣١ أغسطس ٢٠٠٧

المترجم

تصـــــدير

بدأت الدراسة المنهجية لتاريخ شرق وسط أوربا بمعرفة باحثين من خـارج المنطقـة ذلك أن معظم المؤرخين من أبناء المنطقة نفسها اتجهوا إلى الكتابة عن تاريخ بلد كل منهم فقط، ولهذا لم تظهر دراسة تاريخية شاملة للمنطقة ككل بأي لغة من اللغات.

وعلى هذا تم إعداد هذه السلسلة من الدراسات لتكـون وسـيلة تمـد الباحـث غيـر المتخصص في تاريخ شرق وسط أوربا، وكذا الدارس الذي يسعى لأن يكون متخصصـا بمقدمة للموضوع وبإطار عام للمعرفة من خلال ما تم نشره من كتابات. ثم تبين فيما بعـد ضرورة إعداد بحوث جديدة لكي نتمكن من عرض موضوعات معينة وفتـرات تاريخيـة معينة بقدر من التخصص والعمق لم تشملها الكتابات السائدة. وتحقيقا لهذا الغـرض قـام المشرفان على تحرير هذه السلسلة بمناقشة الأهداف المشتركة والإجراءات المناسـبة مـع مؤلفي كل موضوع على حده حتى يتحقـق قـدر معـين مـن التـوازن والتكـافؤ بـين الموضوعات المختلفة، وبحيث تكون الأحد عشر كتابا في هذه السلسلة وحـدة واحـدة لا تتجزأ وليس مجرد تجميع لكتابات متباينة.

أما مسائل التفسير ووجهات النظر لكل مؤلف فقد تركت كما هي دون تدخل من جانب المشرفين على المشروع باعتبارها مسئولية كل كاتب. وينبغي التأكيد في هـذا التصـدير على أن أي كتاب في هذه السلسلة لا يتناول بلدا معينا بمفرده ذلك أن المشروع يتعامل مع الوحدات الجغرافية أو السياسية التي كانت قائمة خلال فترة البحث، ولا يسـتهدف تفسـير الماضي في ضوء مشاعر وأماني النصف الثاني من القرن العشرين.

وحدود "شرق وسط أوربا" في هذه السلسلة حدود لغوية حيث تعيش الشعوب التـي لا تتكلم الجرمانية من ناحية الشرق، والشعوب التي لا تتكلم الإيطالية مـن ناحيـة الغـرب، والحدود السياسية لروسيا جهة الشرق. على أن هذه الحدود غير ملتزم بها بدقة فـي كـل كتاب من كتب السلسلة يختص بفترة زمنية معينة. ورغم أن إدخال شعوب فنلندا واسـتونيا ولاتفيا وليتوانيا وروسيا البيضاء وأوكرانيا في تلك الحدود أمر مفهوم من حيث الملائمـة، إلا أننا رأينا ألا نحاول إدخالها منهجيا في بحوثنا رغم تكرار ذكرها في كتـب السلسـلة، على حين تمت الكتابة بعمق عن البولنديين والتشيك والسلوفاك والمجـريين والرومـانيين واليوجوسلاف والألبان والبلغار واليونانيين.

وحتى يكون الاهتمام بأقاليم المنطقة متساويا موضوعيا وزمنيا خصصنا ثلاثـة كتـب عن المنطقة شمال خط نهري الدانوب-سافا، وثلاثة عن المنطقـة جنـوب هـذا الخـط،

وأربعة كتب عن المنطقتين معا. وأربعة من هذه الكتب عن فترات التاريخ قبل العصر الحديث، وستة عن العصر الحديث. أما الكتاب الحادي عشر فيحتوي على أطلس تاريخي وقائمة ببليوجرافية عن الموضوع كله، وكل كتاب في السلسلة مزود بمقالة ببليوجرافية خاصة بموضوعه تذكر الحد الأدنى من المراجع حتى يكون الكتاب في متناول أكبر قدر مكن من القراء.

ويود المشرفان على هذه السلسلة أن يشكرا مؤسسة فورد Ford Foundation للدعم المالي الذي قدمته من أجل هذا المشروع، ومدرسة هنري جاكسون للدراسات الدولية (معهد دراسات الشرق الأقصى وروسيا سابقا)، ومديريه الخمسة على التوالي: جورج تايلور، وجورج بيكمان، وهربرت إليسون، وكينيث بايلي Pyle، ونيقولا لاردي، إذ بفضل رعايتهم وتشجيعهم أمكن للمشروع أن يتحقق.

ولقد أخذ المشروع في انجازه وقتا أطول من الوقت الذي كان محددا له أصلا، ذلك أن اثنين من الباحثين الذين تم الاتفاق معهما قد توفيا قبل أن ينهيا بحثيهما، وبالتالي تم تكليف غيرهما. وقد تم نشر كتب السلسلة كما كتبها مؤلفوها دون تدخل من جانبنا. ونأمل أن الفائدة المرجوة منها تبرر المعاناة الطويلة التي عانيناها في تصور موضوعاتها وتنفيذها وظهورها إلى حيز الوجود، وأن تؤدي إلى إثراء المعرفة والاهتمام بالتاريخ الثري المتعدد الجوانب لبلاد شرق وسط أوربا بين الذين يقرأون الإنجليزية في كل مكان، وأن تحث على مزيد من الدراسة والبحث لمختلف مظاهر تاريخ هذه المنطقة التي ما تزال بحاجة لدراسات علمية دقيقة.

بيتر شوجر
دونالد تريدجولد

مقدمة المؤلفين

يتناول هذا الكتاب التاريخ الحديث لسبعة شعوب بلقانية وهم: الألبان والبلغار والكروات واليونانيون والرومانيون والصربيون والسلوفينيون، وكل منها له أساس تاريخي يتساوى في القدم مع أي شعب من شعوب أوربا الغربية إن لم يتفوق عليه. واليونانيون أقدم هذه الشعوب الذين يقولون بأن لديهم تاريخا طويلا متصل وتقاليد ثقافية لأكثر من أربعة آلاف عام، وبعدهم يأتي الإليريون Illyrians أسلاف الألبان الذين قدموا إلى منطقة البلقان في الألف الثاني قبل الميلاد تقريبا. وثالث هذه الشعوب الرومانيون وهم عند مؤرخيهم من نسل الداشيين Dacians والرومان القدامي الذين سيطروا على المنطقة من عام ١٠٦-٢٧١ ميلادية. وفي نهاية القرن السادس عشر تمكنت مملكة رومانية من العصور الوسطى تحت حكم مايكل الشجاع من ضم أقاليم شكل كل منها فيما بعد دولة حديثة.

أما الشعوب الأربعة الأخرى وهم السلاف فقد استقروا في البلقان بعد القرن السادس؛ والبلغار الذين اشتقوا اسمهم من جماعة من الغزاة تدعى الفينو-تارتار Fino-Tartar هزموهم في البداية ثم تم استيعابهم داخل السلافيين، وأقاموا امبراطوريتين على مرحلتين من أزهى فترات العصور الوسطى: الإمبراطورية البلغارية الأولى التي وصلت ذروتها تحت حكم شيميون Simeon من عام ٨٩٣-٩٢٧ ميلادية، والإمبراطورية الثانية تحت حكم جون آشن الثاني Asen من ١٢١٨-١٢٤١. اما الصربيون فيعود تاريخهم إلى الوراء لفترة مشابهة من العظمة والقوة بلغت قمتها خلال حكم ستيفان دوشان Dusan من ١٣٣١-١٣٥٥. وخلال العصور الوسطى مر الصربيون واليونانيون والرومانيون والبلغار وبعض الألبان بتجربة التحول إلى المسيحية من خلال بيزنطة. وهكذا وفي العصور الحديثة أصبح الجميع مثل الروس أعضاء في الكنيسة الأرثوذكسية. وعلى العكس من هؤلاء أصبح الكروات والسلوفينيون كاثوليك وظلوا مرتبطين على مدى الزمن بالغرب الأوربي.

أما الكروات فكانت لهم مملكة مستقلة في القرن التاسع انتهت تحت أقدام المجريين في عام ١١٠٢ واضطر نبلاؤهم لتوقيع ميثاق مع المجر Pacta Conventa اعترفوا بمقتضاه بأن ملك المجر هو أيضا حاكم مملكة تريونيه Triune الكرواتية وسلوفينيا ودلماشيا مع احتفاظ كل منهم بحق إدارة بلادهم بمعرفتهم. وكان للسلوفينيين أيضا خلال القرن السابع ولفترة قصيرة دولة مستقلة سرعان ما سقطت تحت حكم الجرمان. وفي القرنين ١٣-١٤ كان للألبان أيضا إمارة مستقلة أو شبه مستقلة على فترات مختلفة.

وعلى عكس دول أوربا الغربية خلال العصور الوسطى تعرض تاريخ البلقان المتواصل في التطور والتنمية إلى الانقطاع بسبب الخضوع لحكم خارجي، وكان الغزو العثماني هو أكبر حدث شكل مستقبل حياة كل شعوب البلقان. وفي هذا الإطار هناك تاريخان لهما مغزاهما بصفة خاصة أولهما معركة كوسوفو في ١٣٨٩ التي انهزم فيها جيش صربي يساعده محاربون من البوسنة والكروات والبلغار والألبان أمام القوات العثمانية. والتاريخ الثاني سقوط القسطنطينية عام ١٤٥٣ في يد العثمانيين الذي أنهى ألف سنة هي كل عمر إمبراطورية بيزنطة، ومنذ ذلك التاريخ وحتى القرن التاسع عشر عاشت شعوب البلقان تحت حكم أجنبي. ولكن ينبغي التأكيد على أن هذا التاريخ الطويل من الخضوع الذي استغرق حوالي خمسة قرون أعاق إلى حد ما اندماج شعوب البلقان فيما بينها، لكنه لم يؤد أبدا إلى إبادة الوعي القومي، لأن الحكومة العثمانية لم تعمل على استيعاب الشعوب المسيحية في الثقافة التركية (أي تتريكهم) أو القضاء عليهم. ولهذا وعلى الرغم من زوال ممالك البلقان، إلا أن الشخصية القومية ظلت قائمة من خلال الكنيسة واللغة والثقافة الشعبية، وبالتالي لم ينمحي الماضي من الذاكرة. وكما سوف نرى كانت الخطوة الأولى في الإحياء القومي لكل شعب من شعوب البلقان العمل على إحياء أمجاد التاريخ القديم أو تاريخ العصور الوسطى لتلك الشعوب بجهود الكتاب والمؤرخين.

ولقد حاولنا في هذا الكتاب التمسك بفكرة محرر السلسلة التي أوردها في التصدير من حيث تقديم مدخل للموضوع "للباحث غير المتخصص في تاريخ وسط أوربا، وللطالب الذي يسعى للتخصص في تاريخ تلك المنطقة". وطبقا لمنهج هذه السلسلة من الدراسات فقد قللنا من الهوامش والإحالات المرجعية إلى أقصى حد ممكن خاصة وأن المراجع التي ناقشناها في البيليوجرافيا في نهاية الكتاب مطبوعة باللغة الإنجليزية رغم أننا اعتمدنا بشكل أساسي على مراجع غير إنجليزية اللغة، ولسوف يتضمن المجلد الأخير من هذه السلسلة أطلس تاريخي وقائمة الكتب والمراجع الكاملة الخاصة بتاريخ تلك المنطقة على مدى العصور.

أما نطق الأسماء والمواقع الجغرافية في هذه الدراسة فقد واجهت مشكلات معينة بسبب تنوع اللغات واختلاف أشكالها وبنيتها في القرن التاسع عشر عن الوقت الحاضر. ولم يكن ممكنا التوافق التام بين زمنين ولكننا اعتمدنا النطق الحديث إلا إذا كان بعض الأسماء والأماكن معروفة أكثر بنطق آخر. فمثلا استخدمنا اسم القسطنطينية عاصمة الإمبراطورية العثمانية وليس استانبول لأنها كانت مستخدمة بين أهالي المنطقة خلال القرن التاسع عشر. وبشكل عام استخدمنا نظام مكتبة الكونجرس الأمريكية في نقل الأسماء البلغارية واليونانية والصربية إلى اللغة الإنجليزية مع بعض التعديل. أما الأسماء الألبانية والرومانية والتركية فقد كتبناها وفقا لشكلها القومي ما لم تكن معروفة بشكل أفضل في الإنجليزية عن أي نطق آخر. وفي وقت ما كانت هناك أسماء مختلفة لأسماء معينة مثل بيتولا Bitola بدلا من دورازو Durazzo، والتي تعني ولاية موناستير. كما قمنا بنجلزة الاسم الأول عادة ولكن ليس بشكل دائم، ونحن نعترف بأن البعض قد لا يتفق معنا في هذ الرأي الذي انتهينا إليه في نطق الأسماء لكننا حاولنا استخدام الأشكال المفهومة فعلا لقراء الإنجليزية والأكثر شيوعا في الاستعمال.

ونحن مدينون بشكل كبير لأصدقائنا ولزملائنا الذين رضوا عن طيب خاطر قراءة مخطوطة هذا الكتاب قبل طبعه، ونشعر بالفضل الكبير لتعليقاتهم وانتقاداتهم لبعض الأفكار المعقدة والتي هي محل جدل كبير بين الباحثين. ولقد قرأ المخطوطة كلها أو قسما كبيرا منها كل من الأساتذة: كيث هيتشنز Keith Hitchins بجامعة اللينوي، وجون لامب Lampe بجامعة ماريلاند، وجون بتروبولوس Petropulos بكلية أمهرست Amherst، وماريني بونديف Pundeff بجامعة ولاية كاليفورنيا في نورثريدج Northridge، وترايان ستويانوفيتش Traian Stoianovich بجامعة روتجرز، ووين فوكينيتش Wayn S.Vucinich بجامعة ستانفورد، والاستاذ رودريك دافيسون بجامعة جورج واشنطن، والأستاذ ستانفورد شو بجامعة كاليفورنيا–لوس آنجلوس الذي قرأ الأجزاء الخاصة بالإمبراطورية العثمانية، والأستاذ ستافرو سكيندي Stvro Skendi بجامعة كولومبيا الذي علق على الفصل الخاص بألبانيا، والاستاذان ويليز بارنستون Willis Barnstone ، وأنتيه كاديتش Ante Kadic بجامعة آنديانا اللذان قدما مساعدة لها أهميتها في الفصل الخاص بالثقافة.

كما نود أن نعرب عن مشاعر تقديرنا للأستاذ مايكل بتروفيتش Petrovich بجامعة ويسكونسن لسماحه لنا بالاطلاع على مخطوطة دراسته الرائعة "تاريخ الصرب الحديث ١٨٠٤-١٩١٨" A History of Modern Serbia 1804-1918, New York: Harcourt Brace Jovanovich, 1976 قبل أن تنشر في مجلدين. كما نقدر بالغ التقدير

الاقتراحات القيمة التي قدمها كل من الاستاذين بيتر شوجر Sugar، ودونالـــد تريدجولـــد Treadgold محررا هذه السلسلة. كما نرغب في تقديم الشكر لزميلينا نورمـــان باونـــدز Pounds الذي أعد الخرائط للطبع، وجون هولينجزورث Hollingsworth الذي جهزها له، ونانسي فيل Weil التي أعدت فهرس الأعلام.

وأخيرا قرأ ولدينا مارك وبيتر بيلافيتش المخطوطة كاملة وقدما إسهامات مهمة.

تشارلز بيلافيتش
باربرا بيلافيتش

البلقان العثمانــــــي

الأحوال العامة :

في مطلع القرن التاسع عشر كان الجانب الأكبر من أراضي البلقان يشكل جزءً مــن الإمبراطورية العثمانية التي امتدت إلى بلاد كثيرة في آسيا وأفريقيا وأوروبا. وكانت تلــك الإمبراطورية بهذه التوسعات تحتل موقعا استراتيجيا جعل مصيرها أمرا حيويا يشغل بــال كل القوى الكبرى. والحال كذلك كانت الحكومة العثمانية تسيطر علــى شــعوب مسـيحية تعيش في شبه جزيرة البلقان بلغ عددها حوالي تسعة ملايين نسمة في بلاد بلغت مســاحتها حوالي ٢٣٨٠٠٠ ميلا مربعا، وخضعت لنظام فريد في نوعه يتعامل معها حسب المعتقــد الديني.

كانت منطقة البلقان تنقسم إلى خمسة أقاليم هي روميليا، والبوسنة، وسيلستريا، والجزر (أي البلوبونيز واليونان)، وكريت، ثم أصبحت تسعة أقسام فرعية: روميليـــا، والبوســنة، وبلجراد، وسكودر (سكوتاري)، ويانينا، والجبل الأسود، والمــورة (البلوبــونيز)، وكانــديا (كريت)، والأرخبيل. ثم ألحقت بالإمبراطورية مناطق معينـــة تمتعــت بحكــم ذاتــي ذي صلاحيات واسعة مثل ولاشيا ومولدافيا (تعرف بإمارتي الدانوب أو الأقــاليم الرومانيـــة) وبعض الجزر اليونانية. ولقد شهدت مناطق الحكم الذاتي تلك تغيرات كثيــرة فــي القــرن التاسع عشر فقد امتلأ كل قسم منها بالموظفين العثمانيين الذين كانت تعينهم الآســتانة مــن لدنها، وكل رئيس إدارة في كل قسم يعاونه ديوان يضــم مســاعدين ومــوظفين رســميين آخرون بما فيهم القضاة، وجامعو الضرائب، والشرطة، وضباط الجيش. وكانــت مهمــتهم الأساسية تتلخص في الدفاع عن الإمبراطورية، وجمع الضرائب، وحفــظ النظــام العــام، ورعاية أحوال المسلمين. وكان بكل مدينة ومركز وقرية موظفون من هذا النوع.

ورغم أن الإدارة العثمانية كانت تمارس نفوذا مباشرا بدرجــة كبيــرة علــى شــعوب البلقان، إلا أن الجاليات المسيحية كانت تتمتع بدرجة كبيرة من الحكم الــذاتي مــن خــلال الكنيسة والحكومة المحلية التي اعترف بها العثمــانيون الغــزاة. ولمــا كــان العثمــانيون يعتبرون أنفسهم مسلمون في المقام الأول فقد كانوا يفضلون تنظــيم إمبراطــوريتهم علــى أساس المعتقد الديني لرعاياهم. وعلى هذا أقاموا أربع وحدات إدارية كبرى عرفــت باســم "الملل" لكل من الأرثوذكس، والأرمن الجريجوريون، والروم الكاثوليــك، واليهــود. كمــا كانت هناك ملة للمسلمين، وتنظيم للبروتستنت تم الاعتراف به في منتصف القرن التاســع

عشر. ورغم أن هناك معتقدات دينية أخرى تسامح معها العثمانيون، إلا أن المسيحية واليهودية بصفة خاصة كانتا سواء عند العثمانيين بكل المعاني. غير أنه كان بإمكان أي فرد من الرعايا أن يلحق بركب الإدارة والحكم، أو يتولى أعلى الوظائف الإدارية أو العسكرية متى كان مسلما. ورغم أنه لم تبذل جهود حقيقية من قبل العثمانيين لتحويل شعوب البلقان إلى الإسلام أو تحويلهم عن عقائدهم، إلا أن الإسلام انتشر في مناطق معينة وخاصة في البوسنة والهرسك وكريت وألبانيا وأجزاء من مرتفعات رودوبيه Rhodope، ومن هنا تمتع سكان تلك المناطق بالمميزات التي حفظتها لهم عقيدتهم.

وعلى هذا بقي معظم سكان البلقان مرتبطين بكنيستهم وبالتالي أصبحوا منتمين إلى طائفة "ملة" الأرثوذكس، ووقعوا قضائيا تحت ولاية بطريرك الأستانة الذي اعتبر موظفا لدى الحكومة العثمانية. وكان البطريرك وإدارته ينوبون عن الأرثوذكس في التعامل مع السلطات الإسلامية ويتكلمون باسمهم. وفي الوقت نفسه لهم ولاية شرعية (قانونية) على كل ما يخصهم من الأمور القانونية والأخلاقية. وقد تمثل التأثير الرئيسي العام لنظام الملل في المحافظة على التقسيمات القومية التي كانت قائمة قبل الغزو العثماني وعلى الخصوصيات المحلية. وخلال أغلب فترات العصر العثماني تم تقسيم الإدارة العليا في الكنيسة على أساس القوميات. فاليونانيون مثلا كانوا أكثر انتشارا في الآستانة حيث كان البطريرك يمثل أعلى مرتبة رسمية إكليروسية في العالم الأرثوذوكسي على حين كان الصرب يتوجهون لبطريركيتهم في بيش Pec ، والبلغار لأسقفيتهم في أوهريد Ohrid وهم من الأرثوذكس. ورغم هذا الانفصال استطاعت الكنيسة الأرثوذوكسية أن تصون بشكل عام روح الوحدة المسيحية ضد الإسلام. وقد علمهم الإيمان أنهم فقدوا حريتهم بسبب خطاياهم ولكن يوم الخلاص قد يأتي عندما تنتصر كنيستهم.

وبالإضافة إلى "نظام الملة" كان لمسيحيي البلقان كثيرا من السيطرة على شؤونهم الخاصة على المستوى المحلي. ورغم تنوع الأحوال بشكل واسع في أنحاء البلقان، إلا أن الفلاحين تمتعوا بدرجة من الخصوصية الذاتية تحت حكم نبلائهم الذين كانوا يعرفون باسم "الكوذراباشي" في اليونان ، وباسم "الاستارشينا" Staresina في الصرب ، وباسم "الشوربجية" في بلغاريا. وهؤلاء الرجال (النبلاء) كانوا إما ينتخبون أو يعينون من بين أعضاء الجالية الأكثر ثروة وقدرة على القيادة والذين كونوا ثروتهم من الزراعة والتجارة أو جمع الخراج. وعلى وجه الإجمال كانوا ينوبون عن قراهم أمام الإدارة الإسلامية في الإقليم ، وكانوا مسئولون أمامها عن جمع الضرائب والمحافظة على القانون والنظام. كما كانوا شأن رجال الكنيسة جزء من الحياة السياسية العثمانية. كما يلاحظ أن بعض المناطق مثل البلوبونيز تمتعت بقدر ملحوظ من الحكم الذاتي، والبعض الآخر مثل بلاد البلغار كانت تشعر بثقل الحكم العثماني بدرجة أقوى.

ومع تلك السلطات السياسية المنفصلة كان المسيحيون يخضعون لثلاثة أنظمة قانونية في مقدمتها الشريعة الإسلامية التي تطبق على كل المسلمين وعلى الأمور التي يشترك فيها مسيحيون ومسلمون. والنظام الثاني تمثل في القانون الكنسي للملة الذي ينظم على وجه الخصوص المسائل التي تتعلق بالأسرة مثل الزواج والأخلاق العامة. والنظام الثالث يتمثل في الأعراف المحلية التي تسود في بعض التجمعات وكان هذا يعني أن المصالح الدنيوية للناس كانت تفرض نفسها على تعاليم الكنيسة وتتقدم عليها.

ولقد مكنت ظروف حياة التجمعات المحلية القائمة في البلقان الأهالي من المحافظة على التقسيمات القومية فيما بينهم على الأقل بشكل كامن. فمن ناحية أدى نجاح العثمانيين في القضاء على دويلات البلقان التي كانت قائمة وعلى طبقاتها الحاكمة إلى أن المسيحي أصبح يميل في تعريف نفسه بأسرته وبقريته وبكنيسته ويعطي لهم ولاءه في المقام الأول. ومن ناحية أخرى لم تحاول الدولة العثمانية من جانبها أن تقضي على العناصر الكثيرة والمتنوعة في البلقان أو تعمل على توحيدها بل تركتها كما هي ربما طلبا للتوازن. كما لم تبذل الدولة أية محاولات قبل القرن التاسع عشر لوضع أسس قانونية أو سياسية أو ثقافية لمواطنة عثمانية عامة تشمل كل تلك العناصر المتنوعة التي تحكمها، بل على العكس تم تقوية الخصوصيات المحلية والقومية بقدر متزايد، ففي بعض الأماكن والقرى عاش المسلمون والصرب والبلغار واليونانيون جنبا إلى جنب قرونا طويلة دون أن تختلط ثقافاتهم وشخصياتهم أو تمتزج إلا قليلا في بعض الأحيان. وفي المدن كانت كل مجموعة سكانية تعيش في الحي الخاص بها أي "الحارة". وعلى هذا فعندما حاولت الحكومة العثمانية في القرن التاسع عشر تطبيق مبادىء نظام الدولة الحديثة كما هو في أوربا فشلت المحاولة لأن الإمبراطورية العثمانية وعلى مدى أربعة قرون خلت كانت قد نظمت على أسس مختلفة تماما عن الأسس الأوربية.

وعلى الرغم من ميل شعوب البلقان أنفسهم إلى أن يعيش كل منهم على حده ليحتفظ بخصوصياته فمن المؤكد أن القسم الأكبر منهم كان يعيش بين امتيازات الأقلية المسلمة والأغلبية المسيحية الأرثونكسية. وعندما بدأت الإمبراطورية العثمانية في التدهور والاحتضار كان المسلمون شأن المسيحيين يقاسون غالبا من فساد الحكم ولو أن المسلمين كانوا يتمتعون ببعض الميزات الأساسية في المحاكم مثلا وبضرائب أقل وبمكانة متفوقة معترف بها، بينما كان المسيحيون في غاية القلق على وضعهم المختلف عن المسلمين. ومع ذلك يصعب تعميم الأحكام نظرا لاختلاف الأوضاع اختلافا كبيرا بين منطقة وأخرى في البلقان .. فالمسيحيون كانوا يلاحظون –وهو أمر مفترض– وجود بعض المحرمات عليهم أو الممنوعات التي جرحت كبريائهم الشخصي وأضرت بمصالحهم المادية ، فمثلا

لم يكن الواحد منهم يستطيع من ناحية المبدأ أن يحمل سلاحا أو يرتدي ملابس ملفتة للنظر أو غالية الثمن أو خضراء اللون وهو اللون الذي له قداسته أو حرمته عند المسلمين. وكان على المسيحي أن يترجل عن صهوة جواده إذا ما مر به مسلم، ولا ينبغي أن تكون منازل المسيحيين أكثر فخامة من منازل جيرانهم المسلمين أو تعلوها، ولا ينبغي أن تعلق الكنائس أجراسا أو أن تزود بالقباب، ولا ينبغي أن تبنى كنائس جديدة ولكن يمكن إصلاح القديم منها. ورغم حقيقة أن كثيرا من هذه الإجراءات لم تعد تفرض بحلول القرن التاسع عشر، إلا أن المسيحيين ظلوا في وضع أدنى بشكل واضح ومعترف به وربما كان هذا الملمح من حكم العثمانيين أكثر ما كان يضايق رعاياهم المسيحيين، كما كان سببا لامتعاضهم واستيائهم دوما.

ويضاف إلى هذا أن الضرائب التي كان على الفلاح المسيحي في البلقان أن يدفعها جعلته يندب حظه. ومما زاد من صعوبات الحياة أن الإمبراطورية بحلول القرن التاسع عشر لم تكن منتعشة اقتصاديا ولم تكن تتوفر فيها الشروط الصحية اللازمة للتنمية. ورغم أن المسيحي لم يكن مطلوبا للتجنيد بل لم يكن مسموحا له بذلك، إلا أنه كان عليه أن يدفع ضرائب لإعانة القوات العسكرية والضرائب الأخرى التي يتطلبها تسيير دفة أمور الدولة. وعلى هذا كان على الفلاح المسيحي أن يدفع ضرائب على ما تنتجه أرضه، وما يصنعه في منزله، وعلى ممتلكاته الخاصة، فضلا عن ضريبة رأس مقابل إعفائه من الخدمة العسكرية المفروضة على المسلم، وهذا يعني أن تلك الضريبة الرئيسية لم تكن تفرض على المسلمين. كما كان المسيحي شأن جميع رعايا الإمبراطورية يخضع لواجبات أخرى إضافية يتعين عليه القيام بها مثل العمل في شق الطرق والأشغال العامة، وتوفير ما يطلب منه من جياد وثيران وعربات، وبطبيعة الحال لم يكن سعيدا بتلك الأعباء التي كانت تزداد وقت الحرب. فإذا ما وضعنا في الاعتبار الضرائب الأخرى التي كان على الفلاح أن يدفعها عينا أو عملا (سخرة) مقابل انتفاعه بالأرض التي يفلحها أدركنا ثقل مشكلة الضرائب بالنسبة له.

وكانت الطرق المتبعة في تحصيل الضرائب سيئة تزيد من عبء دفعها، وهي مشكلة كان الفلاح المسلم يواجهها أيضا بطبيعة الحال. وكانت الحكومة تحصل الضرائب بواسطة الملتزمين الذي يأخذ الواحد منهم حق جمعها من خلال مزاد يجرى سنويا لهذا الغرض. ولم يكن هذا الموظف الرسمي (الملتزم) الذي قد يكون مسيحيا أو مسلما يعنيه في كثير أو قليل مصلحة الفلاح أو حتى مصلحة الحكومة بقدر ما كان يعنيه في المقام الأول الحصول على أعلى الأرباح من عمله. وكان من شأن هذا العمل أن يحقق لصاحبه ثروة ضخمة لكن نتائجه على الفلاح كانت وخيمة. على أن عبء الضرائب غير المحتمل فضلا عما

كان على الفلاح أن يدفعه مقابل انتفاعه بالأرض كما سبقت الإشارة كان أحد الأسباب الرئيسية لثورة الفلاح في الإمبراطورية. ورغم أن كلا من المسلم والمسيحي كان يقاسي من فساد النظام المالي للإمبراطورية وظلمه وعدم عدالته، إلا أن المسيحي كان يتحمل العبء الأكبر من الضرائب فضلا عن ضآلة فرصته في الدفاع عن حقوقه في مواجهة الشرطة أو في ساحة المحاكم.

ومن الطريف أن نذكر أنه رغم سوء الظروف الشخصية والمالية التي كان المسيحيون يعملون في ظلها، إلا أنهم كانوا أكثر صحة من المسلمين بشكل عام. ففي نهاية القرن الثامن عشر دخل المسلمون في حالة من التدهور النسبي اقتصاديا وأخلاقيا، وهناك عدة تفسيرات وشروح لهذا التطور في مقدمتها أن قصر الخدمة العسكرية على المسلمين فقط أسهم في ضعفهم على مدى الزمن، كما أن تركزهم في المدن جعلهم أكثر تأثرا بالتدمير والخراب الذي تحدثه الأوبئة والطواعين، كما أن العادات التركية وخاصة فيما يتعلق بتعدد الزوجات لعبت دورا في هذا. والحق أن عوامل ذلك التدهور والانحلال كانت قد تبلورت في القرن الثامن عشر وبدا مظهرها في التغير الديموجرافي في مدن البلقان حيث كان المسيحيون أكثر عددا بالنسبة لسائر السكان.

أما فيما يتعلق بحياة المسيحي البلقاني العادي تحت الحكم العثماني فمن الصعب تعميم الأحكام بشأنها وذلك نظرا لاختلاف الظروف وتنوعها من مكان لآخر في البلقان. ولكن يمكن القول أن أغلبية المسيحيين كانوا من الفلاحين الذين ينتجون المواد الغذائية، ويتحملون الجانب الأكبر من تمويل خزينة ضرائب الإمبراطورية، وتعتمد الأوضاع التي يعيش في ظلها أي منهم بشكل كبير على المكان الذي يعيش فيه من حيث مدى قربه أو بعده من أدوات الحكم المسئولة عن الرقابة. ولتوضيح ذلك ففي الأماكن البعيدة نسبيا وخاصة في المناطق الجبلية الأقل جاذبية للإقامة فقد يتمتع الفرد بوضع مستقل نسبيا سواء كان راعيا للغنم أو فلاحا يزرع أرضه الخاصة. وعلى النقيض من ذلك وحيث تكون الأرض أكثر خصوبة كما هو الحال في وادي مارتيزا Maritsa وتساليا والبوسنة، فإن الفلاح كان يزرع الأرض بنظام المشاركة سواء كان صاحبها مسلم أو مسيحي. أما في مولدافيا وولاشيا فإن ملكية الأرض كانت تقتصر على المسيحيين الأرثوذكس، وقد يملك الفلاح حسب مقتضى الحال منزله وحديقته ولكن كان عليه أن يتنازل عن نسبة ١٠% – ٥٠% من محصول الأرض التي يزرعها. وكان يخضع أيضا لالتزامات لا حصر لها، عينية أو سخرة للإقطاعي سيد الأرض تضاف بطبيعة الحال إلى الضرائب المفروضة عليه من قبل الحكومة العثمانية.

والحقيقة أن أساليب الزراعة في البلقان العثماني كانت بدائية للغاية فبينما كانت أوربا الغربية قد تخلت عن أوضاع العصور الوسطى قبل ذلك بمدة طويلة كان الفلاح البلقاني ما يزال يعتمد على نظام الدورة الزراعية الثلاثية، وعلى المحراث الخشبي الذي يجره ثور أو بقرة، وأرضه قد تتكون من قطع صغيرة المساحة متناثرة هنا وهناك على مساحة عريضة وبعيدة عن قريته، ويزرع محاصيل تقليدية مثل القمح والذرة والشعير والذرة العويجة والشيلم. وخلال القرن الثامن عشر بدأ يهتم أكثر بزراعة القمح والقطن باعتبار أنهما من المحاصيل النقدية (محاصيل السوق)، كما كان يربي الخيول والماشية والغنم والخنازير.

كان فلاح البلقان ينتج ما يحتاجه للاستهلاك، ولتوريد ما يطلبه أصحاب الأرض، وما تطلبه الحكومة أيضا عينا نظرا لقلة أهمية النقود في التعامل آنذاك. كما كان يصنع في بيته احتياجات أهل بيته من الملابس وكذا أدوات الزراعة اللازمة ويخزن بعض أنواع الطعام القابلة للتخزين. ويعيش في منزل بسيط للغاية من الطين والحجر والخشب أو من القرميد (الطوب)، ويتكون من غرفتين، والأثاث غاية في البساطة وعبارة عن مائدة صغيرة لتناول الطعام (تشبه الطبلية في مصر-المترجم) وحولها مقاعد منخفضة دون مسند (تشبه كرسي مطبخ أو كرسي حمام في مصر-المترجم)، ومصطبة عليها بطاطين لزوم النوم، وموقد نار (يشبه الكانون في مصر-المترجم) في الغرفة الرئيسية لإعداد الطعام في أوعية من الصلصال وأطباق من الخشب. أما إذا كان صاحب المنزل غنيا ويعيش في قرية أهلها أغنياء فإن أثاث منزله يكون متكاملا إلى حد ما حيث تفرش الأرض بالفراء أو بالسجاد الفاخر المزركش، والمخدات تكون مطرزة، ويزدان بالبشاكير والستائر التي تضفي عليه بهجة. وفي كل الأحوال فإن ملابس أسرة الفلاح تتوقف على مدى ثروة الإقليم ورخائه وعلى ظروف الأسرة نفسها حيث تتراوح بين أبسط مظهر يكاد يفي بالغرض إلى أفخم الملابس الشعبية وأجملها.

كانت معظم منازل الفلاحين ملتصقة بعضها ببعض في شكل عنقودي تكون قرى صغيرة وكفور تحيط بها الحقول التي يزرعها الأهالي. وفي هذا الإطار كان الفلاح يخضع لنموذج من التقاليد شديد المحافظة فضلا عن الكنيسة التي تمثل مركزا للمجتمع السكاني. ومع هذا كان من الطبيعي أن توجد فروق اجتماعية محددة في هذا المجتمع الزراعي الشامل فالفلاح الذي يحوز أرضا جيدة كان على ثراء مفرط ، والذي يزرع أرضه بنظام المشاركة على المحصول أو استخدام عمالة مؤجرة يكون دخله أقل. أما في المدن فكان لكل طائفة مقرا معينا يجتمعون فيه ويديرون شؤونهم من خلاله مثل طائفة القساوسة والتجار والحرفيين والمدرسين بل والنبلاء. ويلاحظ أن القساوسة والنبلاء وهم

قيادة المجتمع ارتضت تلك الأوضاع تحت الحكم العثماني التي اعتادت أن تعيش في ظلها على مدى قرون ومن ثم نراها تقاوم التغيير حفاظا على وضعها المتميز بين الأهالي وخاصة الكنيسة التي لم تكن ترحب بالحركات التي تدعو للثورة وتعد الأهالي بتحويل مجتمع البلقان إلى النمط الغربي والأسلوب العلماني.

ورغم الفقر المدقع والتخلف الواضح للبلقان تحت الحكم العثماني إلا أن الحياة لم تكن قاتمة أو رتيبة ومملولة، فالكنيسة كانت تقدم وجهة نظر أساسية للحياة امتزجت ببعض الخرافات والتقاليد الشعبية التي شرحت وفسرت مكانة كل إنسان في دنيا الحياة العريضة. ولقد تولت هذه المؤسسة رعاية سلسلة طويلة من الأعياد الدينية كسرت رتابة الحياة الريفية ، كما أن كل جماعة من الجماعات كانت لها قصصها الشعبية المتواترة، وأغانيها التي ترددها في المناسبات على إيقاع الرقصات المشتركة، وكانت الرابطة العائلية بين الفلاحين تعطي الأمان لأفرادها في وقت الخطر ومنها يستمد الفرد وضعه داخل الجماعة.

وإذا كانت قرى البلقان معروفة بأنها مجتمعات فلاحية وريفية بدائية فإن المدن كانت مقرا للسلطات الإدارية والعسكرية ومراكز تجارية وحرفية. وكانت المدن الكبيرة تقع على الطرق الرئيسية المؤدية إلى أوربا حيث توفر ما تحتاجه الحرب والتجارة حسب مقتضى الحال وأهمها ما يقع على طريق استانبول-ادريانوبل-بلوفديف Plovdiv -صوفيا-نيش-بلجراد. كما كانت موانيء فارنا وتسالونيكا على البحر، وفيدين Vidin وروزيه Ruse على النهر تمثل أهمية موازية لأهمية تلك المدن، كما كانت بعض المدن مثل سراييفو وساموكوف Samokov مراكز إدارية كبرى.

ويلاحظ أن المنشآت العامة العثمانية كانت من الحجر عادة وتعطي المظهر العام النمطي للمدن البلقانية مثل المساجد بمآذنها والخانات والنافورات والحمامات والأسواق المسقوفة، وكذلك القناطر والمقابر والقلاع. وعلى العكس كانت المباني المسيحية بسيطة ومتواضعة بالضرورة إذ فرضت قيود عثمانية على الشكل المعماري للكنيسة وكذا بيوت المسيحيين. ولكن في بعض المدن مثل بلوفديف وتسالونيكا كان بمقدور التجار الأثرياء خلال القرن التاسع عشر أن يشيدوا منازل رائعة ويمكن ملاحظتها بسهول لندرتها.

ولما كانت المدن الرئيسية مراكز إدارية وعسكرية عثمانية فقد اكتظت بعدد كبير من المسلمين والأتراك. وكما هو حال قرى الريف كانت كل مدينة تنقسم إلى محلات (أحياء) على أسس دينية وقومية، وكل حرفة تنظمها طائفة. وهذه الطوائف التي كونها الحرفيون والتجار لعبت دورا رئيسيا في حياة المدن. وكانت مهمة طوائف الحرف التي قد تكون من المسلمين فقط أو من المسيحيين أو من الاثنين معا مراقبة جودة الأصناف والتحكم في كمية الإنتاج وسعر كل صنف. كما يلاحظ ارتباط بعض المهن أو الحرف تقليديا بعناصر معينة قومية أو دينية فمثلا اختص المسلمون بالحرف المعدنية والجلدية.

وبالإضافة إلى التفريق بين المسلمين والمسيحيين في مدن وقرى البلقان نمت تقسيمات مماثلة بين الأهالي المسيحيين أنفسهم. ففي إطار النظام العثماني وفدت مجموعات مسيحية معينة أصبح لها وضعا ممتازا بين الشرائح الحاكمة ومنهم اليونانيون الذين كانوا مع نهاية القرن الثامن عشر يتمتعون بأفضل مكانة بين شعوب البلقان. ففي بلاد اليونان كانت الطوائف المحلية تدير شؤونها الخاصة رغم حروب الفترة وكان للخارجين على القانون شأنا فضلا عن القوة والثروة التي كان يتمتع بها التجار اليونانيون والموظفون. ولأن منصب البطريركية الأرثوذكسية في استانبول كان بيد اليونانيين أساسا، فكان باستطاعة ذوي النفوذ من اليونانيين أن يتفوقوا في المجالات الثقافية والدينية في البلقان خاصة وأن الكنيسة كما سبقت الإشارة كانت تمثل السلطة الحكومية الرئيسية على المسيحيين تحت الحكم العثماني. والأكثر أهمية التعاون الذي حدث بين البطريرك والباب العالي* في موضوع إلغاء الأبروشية الصربية في بيش Pec عام ١٧٦٦، والأسقفية البلغارية في أوهريد في العام التالي. وعلى هذا أصبحت الوحدات الكنسية الصربية والبلغارية تحت سيطرة وإشراف بطريرك استانبول وموظفيه اليونانيين. ومع نهاية القرن الثامن عشر كان البطريرك يرعى شؤون حوالي ثمانية مليون مسيحيا يمثلون ربع سكان الإمبراطورية آنذاك.

وكان من الطبيعي أن يقاوم السلافيون والرومانيون هيمنة الكنيسة الأرثوذكسية على ذلك النحو فقد رأوا في السيطرة اليونانية علامة قهر وخنق لحقوقهم القومية. وكان تحقيق حلم التحرير القومي بالنسبة لكثيرين منهم يعني التخلص من هيمنة الكنيسة اليونانية ومن سيطرة الإمبراطورية العثمانية. وأكثر من هذا كانت الوظائف الكنسية وكذا وظائف الأبروشية تحت الهيمنة اليونانية والعثمانية تزداد فسادا فقد كانت الوظائف العليا منها شأن وظائف الحكومة العثمانية تباع لأنها كانت تضفي ثروة عظيمة على من يتولونها. وعلى الرغم من أن رجل الكنيسة كان يمثل المسيحيين المقهورين إلا أنه كانت له مصلحة في المحافظة على الحالة القائمة وهنا كانت تكمن المفارقة.

والحقيقة أن اليونانيين لم يكونوا يهيمنون على الكنيسة الأرثوذكسية فقط بل لقد كانوا بحلول القرن الثامن عشر يقومون بنشاط ملحوظ في الإدارة العثمانية، فقد كانوا أفضل المسيحيين تعليما، وكانت براعتهم في اللغات وهي موهبة محل تقدير المسئولين العثمانيين منحتهم ميزات خاصة، وبفضل قدراتهم وطموحهم كان بامكانهم تولي مراكز مهمة في أنحاء الإمبراطورية. وعلى هذا وبحلول القرن التاسع عشر كان اليونانيون يحتكرون ثلاثة وظائف عليا في الإدارة العثمانية وهي : الترجمان الأول، وترجمان الأسطول، وخوسبدارية إماراتي الدانوب (مدير إقليم). وكانت تلك الوظائف تدار بقدر كبير من

الفساد وبعضها مثل الخوسبدارية كانت تستخدم وسيلة للهيمنة اليونانية سياسيا وثقافيا. وقد عرف هؤلاء اليونانيون الذين تولوا وظائف في الإدارة العثمانية باسم "الفناريون" نسبة إلى "حي الفنار" باستانبول الذي كانت تعيش فيه عائلات كثيرة مهم.

وبالإضافة إلى تلك الوظائف الثلاثة كان اليونانيون ومعهم اليهود والأرمن يتولون الوظائف التجارية الرئيسية في الإمبراطورية. ولأن التجار كانت لديهم فرصة السفر والتعلم تعليما عاليا فقد وقع عليهم عبء قيادة الحركة القومية اليونانية. وقد استطاعوا بفضل نشاطهم الديني والسياسي والاقتصادي أن يعقدوا علاقات حميمة مع روسيا بل لقد عمل كثير منهم في خدمة دولة الروس، وأكثر من هذا أنهم حصلوا على حق الإبحار تحت العلم الروسي بمقتضى معاهدة كوتشك قينارجي ١٧٧٤.

ويلي اليونانيين في المكانة الرومانيون في إمارتي ولاشيا ومولدافيا حيث تمتعوا بوضع خاص في دوائر الدولة العثمانية. ولأنهم كانوا يعيشون بعيدا نسبيا عن العاصمة استانبول فلم تقع إمارتيهما تحت الحكم العثماني مباشرة حيث لم تكن بلادهم "باشاوية" عثمانية. وكل ما هنالك أن الحقوق العثمانية في تلك المنطقة تمثلت فقط في احتلال نقاط قوية معينة، وفرض الضريبة، وشغل منصب الخوسبدارية. ولكن بعد أن قام بطرس الأكبر قيصر روسيا بغزو أراضي رومانيا (الإمارتان) في ١٧٠٩ بمساعدة بعض أصحاب المزارع هناك تدهور الوضع السياسي لرومانيا. وعلى هذا قامت الحكومة العثمانية بتعيين خوسبدار على كل إمارة من الإمارتين من الفناريين اليونانيين وليس من الرومانيين أهل الإمارتين. وخلال القرن الثامن عشر أصبحت هذه المناصب مصدرا لقوة الموظفين اليونانيين وثروتهم. وعلى هذا كان من الطبيعي أن تبدأ الحركة الوطنية الرومانية بالعمل ضد السيطرة الثقافية والسياسية لليونانيين.

أما الصربيون والبلغار فقد كانوا يشغلون وظائف أقل ميزة في الإدارة العثمانية وأقل مكانة بالقياس إلى اليونانيين والرومانيين. فالفلاحون عموما من الشعبين يعيشون تحت ضغط قسوة الفقر، والصربيون يعانون بشدة من حالة الاضطراب التي سادت نهاية القرن الثامن عشر، والبلغار أشد بؤسا من الصربيين بسبب كثرة الضرائب وأكثر معاناة من الحروب بسبب قرب بلادهم من استانبول على طريق الجيوش العثمانية فضلا عن أن كنيستهم شأن الصربيين كانت تقع تحت سيطرة اليونانيين في القرن الثامن عشر.

عوامل الثورة

إن معظم الأوضاع التي كانت مثار اعتراض مسيحيي البلقان كانت قائمة منذ سيطر العثمانيون على المنطقة وخاصة بعد أن أخذت الدولة في التدهور. ورغم اندلاع عدة

تمردات في الماضي بشكل غير منتظم ومتفرق هنا وهناك، إلا أن القرن التاسع عشر كان قرن الثورات الوطنية ففي خلال المدة من ١٨٠٤ إلى ١٨٧٨ استطاعت الحركات الوطنية الكبرى أن تحقق قدرا كبيرا من النجاح نتج عنها قيام أربعة دول مستقلة هـي: الصـرب، واليونان، والجبل الأسود، ورومانيا، وحصلت بلغاريا على حكم ذاتي، واضطر الألبان إلى تنظيم أنفسهم عندما تعرضت بلادهم للتهديد بمعرفة مجموعات وطنية أخرى، وعندئذ طرح سؤال يقول: لماذا أصبحت شعوب البلقان بعد فترة طويلة من تحمل الحكم العثماني قادرة في فترة قصيرة نسبيا على استعادة السيطرة على مستقبلها السياسي ومصيرها ..؟. وحيث أن هذا الكتاب سوف يتعامل مع هذا السؤال فينبغي أن توجه عناية خاصة للأحوال التاريخية والأوضاع العامة التي كانت قائمة في نهاية القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر. ويمكننا أن نناقش تلك الأحوال تحت عنوانين رئيسيين: أولهما تغير الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، وثانيهما نمو المعارضة الداخلية والخارجية ضد السلطات العثمانية والحكومة العثمانية المركزية.

التغير الاجتماعي والاقتصادي (التأثيرات السياسية والثقافية)

بنهاية القرن الثامن عشر كانت شعوب البلقان قد تأثرت تأثرا قويا بما كان يحدث في أوربا فقد كان ذلك القرن عصر انتفاضة اقتصادية في بلاد غرب أوربا ووسطها، وباعث على التنمية بالتقدم التكنولوجي التي كانت الثورة الصناعية وراءه. وآنذاك بدأ طلب الدول الصناعية على المواد الخام في البلقان يزيد وخاصة بالنسبة للقطن والقمح وأيضا اللحوم والجلود والشمع والحرير والصوف والدخان والخشب ومنتجات أخرى. وقد تزامن مع هذا الطلب تغير في طبيعة ملكية الأراضي الزراعية في البلقان سمح بإنتاج الفائض الضروري لإمداد السوق الأوربي بما يحتاجه.

والحاصل أن العثمانيين عندما كانوا يدخلون بلدا وينتصرون على أهله يعتبرونها أرض الله، وبما أن السلطان يعتبر في عرفهم خليفة الله يصبح له حق التصرف في كيفية توزيع الغنائم. والحال كذلك تصبح الأرض "الجديدة" من نصيب السباهية (الفرسان) الذين لهم فضل تحقيق الانتصارات العسكرية، حيث يحصل كل قائد عسكري أو مسئول إداري وغالبا ما يكون مسلما على قطعة أرض تعرف بـ"التيمار" ، منحة لا تورث. وكان على فلاح التيمار أن يزرع الأرض مقابل الوفاء ببعض الالتزامات في مقدمتها توريد عشر المحصول (١٠%) لصاحب التيمار، ودفع الضرائب المقررة، وتقديم بعض الخدمات الإضافية حسب مقتضى الحال. وطالما أن الفلاح يؤدي ما عليه من التزامات فإنه يظل يزرع الأرض باستثناء حالات نادرة، فضلا عن أنه لم يكن مرتبطا بالأرض بصفة قانونية شأن الفلاح في النظام الإقطاعي.

ولقد ظل نظام التيمار قائما كوسيلة اقتصادية للقوة العسكرية العثمانية إلى أن بدأ استخدام البارود في الحروب وأصبح العسكري المشاة ببندقيته أكثر كفاءة في المعارك من الفارس (السباهي)، وعلى هذا أصبحت فرق الانكشارية (المشاة) السلاح الرئيسي للدولة الذين يتم تجنيدهم أصلا من بين المسيحيين بنظام الدفشرمة.** وكان هؤلاء المجندون الذين يتم تحويلهم إلى الإسلام يضاهون أفضل القوات العسكرية في أوربا. ورغم أن المشاة قد أصبحوا أكثر أهمية عسكريا من السباهية إلا أن الدولة ظلت تحتفظ بنظام التيمار (الإقطاع) كمصدر للمواد الغذائية والإمدادات العسكرية والضرائب لإعانة الدولة في حروبها. ورغم إلغاء هذا النظام في عام ١٨٣١ إلا أن نظاما جديدا إقطاعيا حل محله وساد المنطقة ألا وهو نظام الجفلك.

وفي ظل نظام التيمار كانت الأعباء المفروضة على استخدام الأرض محدودة وكذا الواجبات المفروضة على زارعها والخدمات المطلوبة منه. وكان بمقدور بعض أفراد معينين حيازة أرض واسعة المساحة بطرق غير قانونية وبشروط قريبة عمليا من شروط ملكية الأراضي في مجتمعات أخرى بما في ذلك حق التوريث. والحاصل أن أرض التيمار تحولت إلى أرض جفلك من خلال عمليات مختلفة .. فمالك الجفلك قد يحوز أراضيه بالاستيلاء على عقود الإيجار من مختلف الفلاحين، وقد يكون ملتزما (جامع ضرائب) ويستغل وظيفته لاكتساب أراضي. وقد يستخدم عناصر مرتزقة يرهب بها الفلاحين فيأخذ حيازتهم. وكانت الميزة الكبيرة لنظام الجفلك هذا بصرف النظر عن طريقة ملكيته إمكانية التكيف مع طريقة الزراعة الرأسمالية، ومن ثم إمكانية مواجهة الطلب الأوربي المتزايد على المواد الغذائية والمواد الخام من بلاد البلقان.

ولقد جلب هذا التطور في نظام الأراضي من التيمار إلى الجفلك معه تغيرات اجتماعية وسياسية جوهرية وتحول في ميزان القوة بين الحكومة العثمانية وبين الولايات. ولعل أبرز هذه التحولات ذات المغزى صعود قيادات مسلمة محلية عرفوا بالأعيان إلى صفوف النخبة السياسية. والأعيان هم المقابل التام للنبلاء المسيحيين واستندت قوتهم على الثروة الاقتصادية الناتجة من ملكية الأرض أو التجارة، وعلى العلاقة بالحكومة المركزية، فقد كان الواحد من الأعيان شأن النبلاء المسيحيين يعمل وكيلا للإدارة المركزية في محل إقامته حيث يتولى بعض المسئوليات مثل جمع الضرائب والإشراف على نظام الأرض والمحافظة على الأمن. وعندما ضعفت الحكومة المركزية بسبب كوارث حروب القرن الثامن عشر كان الأعيان قادرون على زيادة استقلالهم في قراهم. وقد زاد من قوتهم أنهم جمعوا قوات خاصة لهم وصل عددها في بعض الأحيان إلى آلاف من الخدم والأتباع استخدموها هذه ضد منافسيهم، وكذا ضد الحكومة، ولإبقاء فلاحي الجفلك تحت السيطرة.

على أن تغير الأحوال الاقتصادية لم يفد فقط الأعيان بل لقد أفاد أيضا التجار المسيحيين ، ففي القرن الثامن عشر كانت تجارة النقل البري في أنحاء الإمبراطورية في يد الأرثوذكس ، وكانت التجارة البحرية في يد اليونانيين واليهود وقد شاركهم في فوائدها كل من الصربيين والبلغار والفلاخيين Vlachs ***. وكان هؤلاء يعيدون استثمار ثروتهم من التجارة في مشروعات تجارية أخرى أو تودع في البنوك أو تستخدم في الإقراض الربوي حسب مقتضى أحوال الإمبراطورية. ويلاحظ أن التجارة مع أوربا وفرت ثروات متساوية لكل من التجار المسيحيين والأعيان المسلمين حيث استخدمت في تمويل العمليات الزراعية وحماية التجارة. وكان كل من المسيحيين والمسلمين يريدون نظام تجاري حر ومفتوح بين بلاد الإمبراطورية ويعارضون الإشراف الحكومي على التجارة.

أما الفلاح فقد وجد أحواله تتدهور بسرعة ملحوظة على عكس التجار وأصحاب الإقطاعيات. ففي الجفلك تحول الفلاح إلى مشارك أو منتفع فزادت أعبائه والتزاماته التي يقدمها تجاه صاحب الأرض زيادة حادة سواء أكانت عملا (سخرة) أو عينا (محاصيل). وبدلا من أن يكون خاضعا لالتزامات محددة أصبح تحت رحمة صاحب الجفلك الذي يسيطر بدوره على السلطة السياسية في المنطقة ، ويستخدم حراس مسلحون لضبط أولئك الذين يعملون في الأرض. ولقد انتشر نظام القرية الجفلك (أو القرية المجفلكة) في بعض أجود الأراضي الزراعية مثل وادي مارتيزا وأجزاء من البوسنة. أما في المناطق الجبلية والبعيدة كانت عائلات الفلاحين تتمتع بقدر أكبر من السيطرة على الأرض وعلى المراعي وإن كانت الضرائب المفروضة عليها أعلى، وحيازتها غير مؤكدة في بعض الأحيان إذ كانوا بدورهم تحت رحمة أولئك الذين بيدهم السلطة السياسية والبوليسية في الإقليم. لقد كان لغضب الفلاحين الذي لا يمكن تجنبه أو تحاشيه عواقب سياسية في الوقت الذي كانت فيه قوة الحكومة المركزية تتآكل ولهذا سوف تكون مشكلة الأرض وعدم استقرار الفلاحين الموضوع الأساسي في الصفحات التالية.

ولأن أصحاب الجفالك كانوا مسلمون غالبا وان لم يكونوا دائما كذلك والفلاحون مسيحيون فقد اختلطت مواقف الفلاحين بمشاعر الكراهية الدينية. ولقد كانت الأوضاع السيئة للفلاحين تدفعهم للهروب من الأرض، أو العمل تحت قيادة أحد العسكريين الأقوياء، وبهذا زاد عدد العصابات المسيحية المسلحة شأن أتباع الأعيان. وفي الوقت نفسه كانت هناك مجموعات أخرى خارجة على القانون تتمتع بشهرة رومانسية مثل الهايدوكيون Haiduks والكلفتيون Klephts ، بل لقد زاد عدد الرجال مسلمون ومسيحيون الذين لديهم الإرادة والسلاح للدخول في معارك.

ولم يتوقف أمر الغضب على الفلاحين فقط بل لقد أصيب أصحاب الحرف في المدن بكثير من الأذى بسبب التطورات الاقتصادية، فلقد أدت زيادة المنتجات الأوربية المستوردة ذات الجودة العالية والثمن الرخيص إلى الإضرار بمصالح الحرفيين من كل العقائد والقوميات في الوقت الذي فشلت فيه الحكومة العثمانية في اتخاذ إجراءات لحماية المنتجات المحلية. والحقيقة أنه في القرن الثامن عشر تبلورت عملية كانت قد بلغت ذروتها قبل قرن من الزمان ألا وهي أن الإمبراطورية العثمانية أصبحت مصدرا للمواد الخام وسوقا لمنتجات الغرب وكان من تداعياتها تحطيم الطاقة الصناعية داخل الإمبراطورية.

ورغم أن التجار الأرثوذكس أفادوا كثيرا من تلك الأوضاع إلا أن اتصالاتهم المتزايدة مع بلاد غرب أوربا ووسطها كان لها تأثير ثوري على عالم البلقان. وبسبب موقع بلاد اليونان الجغرافي ومصالح اليونانيين البحرية كان بعضهم على صلة وثيقة بالتطورات الثقافية في أوربا. وفي القرن الثامن عشر أيضا أتيحت فرص مشابهة لشعوب مسيحية أخرى في البلقان كما كان لأفكار التنوير ومبادىء الثورة الفرنسية فيما بعد تأثيرها على موقف بعض الرعايا ليس فقط ضد الحكومة العثمانية بل تجاه كنيستهم أيضا. ورغم حقيقة أن الكنيسة الأرثوذكسية كانت عنصرا أساسيا في المحافظة على الوعي بالذات المسيحية إلا أنها كانت أيضا جزءً من النظام العثماني. ففي الماضي وقفت بشدة ضد النفوذ الغربي وكانت ترى في الكاثوليكية عدوها الرئيسي. وكان من شأن المذاهب الجديدة تقوية المعتقدات القومية لدى زعماء البلقان بل لقد زودتهم بنظرة علمانية سائدة. ولقد قدر للكنيسة الأرثوذكسية وخاصة صغار رجالها أن يقوموا بدور مهم في الحركة الثورية وإن وقعت قيادتها في أيدي آخرين.

وعندما حدث الإحياء الثقافي احتل اليونانيون موقعا رياديا فيها، وكان التجار اليونانيون في السابق يرغبون في استثمار جانبا من أرباحهم في إنشاء المدارس حيث أدركوا قيمة إرسال أولادهم للتعلم في أوربا، ومن ثم فقد كانوا أول شعوب البلقان في تأسيس نظام التعليم العلماني على النموذج الغربي. ورغم أن سائر شعوب البلقان من العلمانيين أو من الكنسيين هاجموا اليونانيين بسبب احتكارهم عملية التعليم، إلا أن المدارس اليونانية أتاحت لكل المسيحيين الفرصة لتوسيع معارفهم عن العالم رغم أن التعليم كان يتم باليونانية. وهكذا مع نهاية القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر اشتركت شعوب البلقان الأخرى في اليقظة الثقافية القومية التي كان لها مغزى كبير للحركة الثورية في المستقبل. ورغم قلة عدد هؤلاء بشكل ملحوظ ومحدودية تأثيرهم المباشر على مجمل الأحوال إلا أن الباحثين والكتاب ودعاة القومية عبروا عن مصالح

قوميتهم، واهتموا اهتماما بالغا بلغتهم القومية من تاريخهم كما كانوا على دراية جيدة بالتنوير. ويتعين التعريف بهؤلاء الرجال لأهمية كل منهم في الحركة الوطنية والإيديولوجية القومية فيما بعد.

وفي هذا المقام يأتي آدمانتيوس كورايس Adamantios Koraes ، وريجاس فيرايوس Rhigas Pheraios في مقدمة اليونانيين الذين لا نظير لهما. وقد ولد كورايس في ١٧٤٨ وكتب معظم أعماله وهو في باريس ودخلت مؤلفاته للأراضي العثمانية. ولأنه كان متعاطفا مع الملامح العقلية المعادية للكنيسة في حركة التنوير فقد سعى لإحياء التراث الكلاسيكي اليوناني في عقول اليونانيين وكذا الحضارة اليونانية باعتبارها أصل اليونانيين المحدثين. وقد كان ناقدا متطرفا للكنيسة الأرثوذكسية، ومن أعماله التي لها مغزاها بالنسبة للمستقبل "المقدمات" التي حررها للكتب اليونانية الكلاسيكية عند إعادة نشرها. وحيث أنه لم يكن يرضى عن لغة اليونانيين المعاصرين له نراه يحاول إيجاد لغة أدبية تتصل بأشكال اليونانية القديمة. وهكذا بدأ الرجل عملية الانشقاق اللغوي بين لغة الكتابة كاثيريفوزا katharevousa ولغة الحديث الديموتيقية (العامية) لكنها كانت محاولة غير ناجحة. وعلى عكس كورايس الباحث كان ريجاس مهيجا ثوريا وصحفيا يكتب في المشكلات الحيوية ، وقد ولد في ١٧٥٧ وسافر كثيرا، وترجم أعمالا فرنسية إلى العامية اليونانية، واشترك بشكل دائم في مؤامرات كثيرة حتى اعتقلته حكومة النمسا وسلمته إلى السلطات العثمانية التي أعدمته في ١٧٩٨ بسبب تصرفاته، فأصبح بطلا يونانيا وشهيدا قوميا وانتشرت كتاباته الثورية بشكل هائل.

وفي الصرب قام الباحثان دوشيتي أوبرادوفيتش Dositej Obradovic، وفوك كاراديزتش Vuk Karadzic بجهود مماثلة لما قام به كورايس في بلاد اليونان. وقد ولد أوبرادوفيتش عام ١٧٤٣ في بانات Banat وقد بدأ حياته راهبا ثم سافر إلى عدة جهات وأصبح على دراية بالفكر الأوربي. وقد اهتم اهتماما عميقا بمسألة اللغة وكان يرغب في أن يكون للصرب أدب يكتب بلهجتهم، وهي رغبة نفذها كاراديزتش فيما بعد الذي يعتبر "أب" اللغة الصربية الحديثة. وقد اهتم شأن أوبرادوفيتش بالتراث الثقافي الصربي، وجمع الشعر الشعبي الصربي والقصص، والأكثر أهمية قيامه بتأليف قواعد وقاموس للهجة بلاد الهرسك التي كانت مفضلة لديه وقد أصبحت لغة الكتابة عند الصرب والكروات فيما بعد قريبة للغة الحديث بعكس اليونانية.

أما في ولاشيا ومولدافيا (إمارتا الدانوب–رومانيا) وبلغاريا فقد تأخر ظهور مثل هذه التطورات الثقافية اللغوية بسبب هيمنة اليونانيين على الحياة الثقافية هناك. فقد كانت اليونانية اللغة الرئيسية للثقافة والتعليم في ولاشيا ومولدافيا في القرن الثامن عشر بسبب

خضوعهما لسيطرة الأمراء الفناريين (أي اليونانيون) حتى حلت الفرنسية محلها بدرجة ما فيما بعد. ومن خلال الفرنسية تسللت الأفكار الغربية وآدابها أمام تأخر تطور اللغة القومية في البلاد. أما إحياء الثقافة البلغارية فقد حدث فيما بعد وفي هذا الخصوص فإن المؤرخين البلغاريين المعاصرين يشيرون إلى أعمال رائدة لكاتبين بلغاريين وهما : الأب بايزي Paisii والأسقف صوفروني Sofronii من فراتزا Vratsa. ففي ١٧٦٢ وكان بايزي راهبا في جبل آثوز Athos كتب تاريخا قوميا رائعا لبلغاريا تم نسخه عدة نسخ فيما بعد وتداولها الناس. أما صوفروني فقد بدأ حياته معلما مدرسيا في كوتل Kotel ثم انتقل في ١٨٠٢ إلى بوخارست حيث المناخ أكثر حرية. وعندما كان في كوتل في ١٧٦٥ حصل على نسخة من مخطوطة بايزي عن تاريخ بلغاريا ثم أصبح يكتب أعماله باللهجة البلغارية من بينها مذكرات "حياة صوفروني الآثم وآلامه"، و"كتاب الأحد" وهو مجموعة مواعظ وعظات.

وهكذا ففي نهاية القرن الثامن عشر حدثت تغيرات اجتماعية واقتصادية وفكرية في بلاد البلقان لصالح أقسام بعينها من المسيحيين على الأقل تزامن معها وقوع سلسلة من الأحداث هددت بتفكيك الحكومة العثمانية في المركز نفسه أي العاصمة استانبول ، إذ تعرض الباب العالي للهجوم من جانبين: الأعيان (المسلمون) بما يملكونه في الريف من نفوذ وقوات خاصة، والقوى الدولية الكبرى التي كانت تواصل ضغطها على الممتلكات العثمانية.

التهديدات الداخلية والخارجية (الأعيان والقوى الكبرى)

الأعيان :

ربما جاءت أكبر الأخطار التي تحدت الدولة العثمانية في ذلك الوقت من جانب الأعيان المسلمين في المقام الأول وليس من القوى الأوروبية أو من رعاياها المسيحيين الغاضبين. وبسبب الاضطرابات التي أحدثتها الحروب والغليان الداخلي في البلقان كان الناس في حاجة إلى من يحميهم. وأكثر من هذا ففي بعض الأماكن أصبح الأمراء المحليون زعماء شعبيين لأنهم ظهروا بمظهر الذي يحول بين السكان وبين السلطة المركزية العثمانية التي اتسمت آنذاك بالجشع غير المعقول. ولما عجزت الحكومة عن إخضاع هؤلاء الزعماء اضطرت للاعتراف بهم وعينتهم في وظائف رسمية، بل لقد اضطر الباب العالي أمام ضغط الأزمات المدنية والعسكرية إلى استخدام القوات غير النظامية بل والعصابات المحلية حين ضعفت كفاءة الجيش النظامي، ومن هنا حصل الأمراء المحليون على وظائف عسكرية عليا. وأمام عجز الحكومة عن السيطرة على

الأعيان بشكل مباشر وجدت أن أفضل وسيلة لضبطهم تأليب بعضهم على بعض حتى يحدث توازن في القوة. وتلك السياسة في أحسن الأحوال كانت لعبة خطرة ذلك أنه في المقابل كان أولئك الأعيان يقومون بمساندة القوى المعادية للحكومة مثل الانكشارية المتمردة.

والحقيقة أن القيادات العثمانية ذاتها أدركت ضعفها العسكري وكانوا منشغلين بتدهور قوة دولتهم قبل أن يدركها خصوم الدولة في الداخل والخارج. وبالتالي لم تعد المسألة هي الحاجة إلى الإصلاح التي كانت واضحة بقدر ما كانت البحث عن الطريق الذي ينبغي أن تسلكه الدولة لتحقيق الإصلاح. وكان البعض يرى أن مكمن الضعف في الإمبراطورية يعود إلى انحرافها عن الممارسات التقليدية، وأنه يجب استعادة الأوضاع السابقة. وعلى العكس من ذلك كان هناك تيار قوي رأى أصحابه وجوب أن تتخلى الدولة عن أساليب التقاليد القديمة في الحكم والأخذ بنظام المؤسسات الغربية.

لكن المحاولات الأولى للإصلاح أخفقت بسبب معارضة النبلاء المحليين رغبة منهم في استغلال كورات الفترة لصالحهم. وكان السلطان سليم الثالث الذي اعتلى السلطنة في ١٧٨٩ هو أول سلطان يتجه للإصلاح فقد أتاحت له فترة من الهدوء والسلام خلال عام ١٧٩٢ من أن يقترب من مسألة إعادة تنظيم الجيش الذي كان تدريبه يتم بمعرفة الفرنسيين وكانت الحكومة الفرنسية ما تزال راغبة في استمرار تقديم هذه المساعدة. والواقع أن الفرق الانكشارية كانت هي مظهر ضعف القوات العثمانية حيث أصبحت جناحا سياسيا منظما له نفوذه في الحياة السياسية ويمثل خطرا محتملا في الشؤون الداخلية أكثر من كونها مجرد قوة عسكرية تقوم بدورها إزاء التهديدات الخارجية. وعلى هذا استهدف سليم من الإصلاح تكوين قوة مشاة جديدة موازية لكي تنافس الانكشارية عرفت باسم "النظام الجديد" تلقى أفرادها تدريبا على الأسس الغربية بما فيه ارتداء الزي العسكري. وقد شمل منهج الإصلاح عنده إرساء سياسات ضريبية وإدارية جديدة لكن الإصلاح العسكري كان أكثر أهمية.

ولكن من سوء حظ الدولة العثمانية أن سليم كان أضعف من أن يقوم بتنفيذ أفكاره الإصلاحية إذ لم يكن يملك تجهيزات مناسبة لما ينويه من إصلاحات، ولم تكن بجانبه مجموعة قوية من المؤيدين تتولى تنفيذ التغييرات المطلوبة التي تعارضها العناصر التي لها مصلحة في بقاء النظام القديم. وهكذا بقيت الانكشارية تمثل خطرا سياسيا كبيرا يمكنها تهديد حكومة السلطان في الداخل وفي الوقت نفسه تعجز عن هزيمة أعدائه في الخارج.

وأكثر من هذا ففي ١٨٠٧ وقع صراع حاسم بين أنصار السلطان سليم الثالث ومعارضيه من المحافظين الانكشارية والأعيان، وكانت الدولة في حرب مع روسيا وفي

الوقت نفسه وقع تمرد في بلاد الصرب كما سوف نرى وانتهى الأمر بوقوع انتفاضة عسكرية في مايو ١٨٠٧ أطاحت بالسلطان واعتلى العرش محله مصطفى الرابع في يولية من العام نفسه الذي أبقى على حياة سليم ، ونشأ نظام جديد هيمنت على أركانه عناصر من المحافظين ومن الانكشارية المسلمون بطبيعة الحال. لكن ما لبث أنصار سليم ومؤيدو الإصلاح أن تجمعوا في روزيه Ruse تحت قيادة مصطفى باشا البيرقدار الذي هو نفسه من الأعيان، وتحرك بقواته تجاه استنبول فما كان من مصطفى الرابع إلا أن قتل سليم لكن الحركة نجحت في التخلص من مصطفى الرابع وتولية محمود الثاني ابن عم سليم الحكم، ومات مصطفى باشا البيرقدار في العام نفسه وظل محمود الثاني في الحكم حتى عام ١٨٣٨ وكان أول سلطان ينجح في تحقيق الإصلاح.

لقد نجح تمرد ١٨٠٧ في الاستيلاء على الحكومة المركزية وأما حركات التمرد الأخرى التي قام بها الأعيان والانكشارية والغاضبون من المسلمين فقد هددت بتقطيع أوصال الدولة. ورغم أن هذا الكتاب معني أساسا بقوميات البلقان المسيحية، إلا أنه من الأهمية بمكان أن نستعرض نشاط ثلاثة حركات تمرد ضد سلطة الدولة قام بها كل من بشفان اوغلو عثمان باشا، وعلي باشا اليانيئي نسبة إلى يانينا Janina ، ومحمد علي باشا (والي مصر) لأن تمردهم تشابك مع ثورات مسيحيي البلقان، بل إن تاريخ حياة كل منهم له أهميته من حيث تصوير مناخ الحياة في البلقان في نهاية القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر الذي تمخض عن انتفاضة المسلمين والمسيحيين ضد الدولة. وكما هو حال الزعماء القوميين عادة كان كل منهم يسعى لإقامة حكم مستقل لبلاده بالانفصال عن الدولة العثمانية أو الفوز بحكم ذاتي على الأقل.

كان لتاريخ بشفان اوغلو عثمان باشا تأثيرا عظيما على بدايات ثورة بلاد الصرب وعلى التاريخ القومي لكل من بلغاريا ورومانيا، فعندما أعدمت الحكومة العثمانية والده فر هاربا وانضم إلى المجموعات الخارجة على القانون، ثم حارب إلى جانب الجيش العثماني فيما بعد في حرب ١٧٨٧-١٧٩٢. وقد أقام لنشاطه مركزا في مدينة فيدين على الدانوب جمع فيه قوة كبيرة من قطاع الطرق والمارقين المرتدين. وفي ١٧٩٥ أعلن استقلاله عن الحكومة العثمانية وظل في ثورة مستمرة ضدها كما سوف نرى عندما نتناول ثورة الصرب.

أما نشاط علي باشا اليانيني الذي يشبه نشاط بشفان اوغلو فكان هو الآخر شيئا رائعا فقد ولد في ١٧٥٠ في تبلينه Teplene في ابيروس (المورة) وعندما مات والده لم يجد أمامه إلا أن يكون قاطع طريق. وبعد عدة مغامرات تتناسب مع شبابيته استطاع أن يؤسس له قاعدة في يانينا، وتمكن من زيادة قوته وعدد أتباعه عن طريق المكائد والدسائس أحيانا والعنف أحيانا أخر. وفي بداية نشاطه عمل في خدمة الباب العالي

واستخدم مواقعه الوظيفية في تقوية نفوذه الشخصي. وعلى هذا وفي ١٧٨٨ أصبح حاكما على يانينا حيث تمكن من مد سلطته على الإقليم وعلى الأراضي المحيطة بها في تساليا وايبروس وألبانيا. ورغم أن المساحة التي كانت تحت سيطرته لم تكن ثابتة خلال السنوات التالية، إلا أنها كانت دائما كافية لتكون مركز قوة لحكم شبه مستقل. وفي ١٧٩٩ وكان الباب العالي في حاجة ماسة لمساعدة من الرجل نراه يقدم على تعيينه حاكما على روميليا وهو منصب تولاه أكثر من مرة وفقده أكثر من مرة أيضا. أما المساعدة التي طلبها الباب العالي منه فكانت التصدي لحركة بشفان اوغلو وقطاع الطرق وزعماء الأعيان. ولما كان اليانيني مهتم بمصالحه الخاصة رأيناه يحتفظ بعلاقات وثيقة مع فرنسا بل لقد قدم مساعدة للباب العالي في ١٨٠٩ أثناء الحرب ضد روسيا.

وبناء على المساعدات التي كان اليانيني يقدمها للحكم العثماني فقد كان يتصرف كحاكم مستقل من ايبروس له سيادة ومع ذلك تغاضى الباب العالي عن تصرفات الرجل ولم يحاول التخلص منه كما هو متوقع في مثل تلك الحالات. ولكن في عام ١٨٢٠ وفي ظروف مواتية قام الباب العالي بالتحرك برا وبحرا ضد اليانيني الذي حصن نفسه بعقد اتفاقات مع نبلاء اليونان وأخذ يشجع شعوب البلقان الأخرى على الثورة. لكنه لم يتمكن من مواجهة القوات العثمانية فاضطر إلى الانسحاب إلى يانينا قاعدته الأولى فحاصرته القوات العثمانية حتى مات في يناير ١٨٢٢ أثناء الحصار.

أما محمد علي باشا في مصر فكان أكثر تلك الزعامات نجاحا ورغم أنه أخفق في تحقيق أهدافه الطموحة، إلا أن أبناءه ظلوا يحكمون مصر حتى ١٩٥٢. وقد ولد في مقدونيا في ١٧٦٩ من عائلة تركية-ألبانية، وجاء إلى مصر على رأس فرقة ألبانية لإخراج الفرنسيين (١٨٠١)، وبقي في مصر بعد خروج الفرنسيين ثم بزغ نجمه في الوظائف الإدارية والمهام العسكرية. ولما كان أستاذا في الدسائس والمؤامرات التي كانت قد تفشت في أنحاء الإمبراطورية العثمانية فقد استطاع إبعاد منافسيه حتى أصبح في واليا على مصر في ١٨٠٥. وخلال الفترة الأولى من ولايته بقي في خدمة الباب العالي مثلما فعل علي باشا اليانيني وفي الوقت نفسه استخدم منصبه الرسمي في تأمين وضعه الشخصي وتقويته. وبفضل مساعدة ابنه إبراهيم باشا تمكن من ضم السودان وإخماد المتمردين في الجزيرة العربية (الحركة الوهابية).

وفي ١٨٢٥ وعده الباب العالي بالحصول على جزيرة كريت وحصول ابنه إبراهيم على حكم المورة في مقابل القضاء على التمرد في بلاد اليونان الذي عجزت الدولة عن مواجهته. ورغم أن قوات محمد علي نجحت في القضاء على التمرد، إلا أن هزيمة العثمانيين في الحرب مع روسيا ١٨٢٨-١٨٢٩ حرمت محمد علي من المكافأة الموعودة. وبسبب هذه النكسة التي ألمت به ورغبته في ضم مزيد من المناطق تحت حكمه قام بغزو

بلاد الشام في ١٨٣٢ وتسبب في كثير من الأزمات لأوربا. وآنذاك بدت نيته في إيجاد مملكة عربية عظمى مركزها البحر الأحمر وتضم مصر والسودان والجزيرة العربية. وباستثناء كريت والمورة لم يكن محمد علي يهدد بلاد البلقان حيث يقيم المسيحيون بشكل مباشر. على أن محمد علي شأن بشفان اوغلو، وعلي باشا اليانيني كان يمثل محاولة في تقطيع أوصال الإمبراطورية العثمانية وتفتيتها وذلك بتكوين دول منفصلة تحت حكم قادة عسكريون مسلمون. غير أن محمد علي بجيشه العرم الهائل وطبيعة حكمه كان يمثل تهديدا لوجود الدولة العثمانية أكثر مما كانت تمثله ثورات الصربيين واليونانيين.

تحدي القوى العظمى

في الوقت الذي كان الباب العالي يواجه فيه التفكيك الداخلي كان عليه أن يواجه تجدد هجمات القوى الخارجية، فعندما اعتلى سليم الثالث العرش في ١٧٨٩ كانت حكومته ما تزال في حرب مع النمسا التي كانت قد احتلت بلجراد ثم أعادتها بمقتضى معاهدة سيستوفا Sistova في ١٧٩١ مقابل أن تأخذ النمسا البوسنة، والحرب مع روسيا التي كانت قواتها تتحرك بطول الدانوب إلى أن تم عقد صلح ياصي Jassy في ١٧٩٢ وبمقتضاه مدت روسيا أراضيها حتى نهر الدنيستر Dniester وتنازلت عن مولدافيا وولاشيا التي كانت قد احتلتهما. وتعتبر هاتان المعاهدتان خاتمة لقرن من التعاون المتقطع بين النمسا وروسيا ضد العثمانيين، ولكن وبعد انقضاء ثمانين عاما عليهما هاتين تعاونت الدولتان مرة أخرى للاتفاق على كيفية تقسيم أراضي الدولة العثمانية، وكانت ثمة ظروف قد حالت دون استمرار التعاون.

والحاصل أن القوى العظمى صرفت انتباهها عما يحدث في بلاد الشرق الأوسط وركزت اهتمامها على بولندا ثم على فرنسا الثورة ، وكانت بولندا قد تعرضت للتقسيم على ثلاث مراحل في ١٧٧٢ ، ١٧٩٣ ، ١٧٩٥، واشتعلت الحرب في أوربا عام ١٧٩٢. وعلى هذا ظل التركيز الأساسي للعلاقات الأوربية قائما على ما يدور في القارة الأوربية من أحداث كانت لها تداعيات واسعة في كل من البلقان وشرق البحر المتوسط. ففي ١٧٩٧ وبمقتضى معاهدة كامبو فورميو Campo Formio ضمت فرنسا جزر أيونيا مما كان له تأثيره على ثورة اليونانيين، وحصلت النمسا على بقايا أراضي البندقية وبهذا تم وضع حد للقوى البحرية المستقلة (البندقية) التي كانت في السابق أكبر غريم للعثمانيين.

في يوليو ١٧٩٨ بدأت فترة من التدخل الفرنسي المباشر في الولايات العثمانية عندما غزا بونابرت مصر وانهزمت أمام جيوشه عساكر المماليك بسرعة ملحوظة وأصبح

الباب العالي طرفا في الصراع ضد فرنسا بالتحالف مع بريطانيا التي ساءها انفراد فرنسا باحتلال مصر، وانتهى الأمر بمعاهدة صلح بين فرنسا وانجلترا في ١٨٠٢ نصت فيما نصت على خروج الإنجليز من مصر وظلت تلك المعاهدة فاعلة حتى ١٨٠٦.

على كل حال .. ففي فترة التدخل الفرنسي في شؤون الولايات العثمانية زاد نفوذ فرنسا زيادة ملحوظة في السياسة العثمانية حتى لقد ارتبطت الدولة العثمانية بفرنسا ضد كل من روسيا وبريطانيا. ورغم أن الفترة من ١٨٠٦-١٨١٢ لم تشهد معارك مستمرة بين روسيا والدولة العثمانية إلا أن روسيا حاولت استغلال الفرصة لزيادة نفوذها في الصرب وإمارتي الدانوب (ولاشيا ومولدافيا-رومانيا فيما بعد). وقد انتهى الصراع بين الدولتين بمعاهدة بوخارست ١٨١٢ اكتفت فيها روسيا بتنازل الدولة العثمانية عن بسارابيا والانسحاب من إمارتي الدانوب برغم موقف العثمانيين الضعيف لأن روسيا كانت معنية آنذاك بأمر غزو بونابرت لأراضيها. وكانت خسائر العثمانيين في هذه التسوية يعد أول تغيير في حدودها نتيجة لحروب الثورة الفرنسية في أوربا بقيادة بونابرت، وأكثر من هذا أن تسوية فيينا (١٨١٥) بعد هزيمة بونابرت والتي لم تحضرها الدولة العثمانية قضت بمنح جزر أيونيا العثمانية لبريطانيا، وساحل دلماشيا للنمسا فكانت بمثابة الاقتطاع الثاني من آفاق الدولة العثمانية.

لقد كان مؤتمر فيينا بداية فترة من السلام النسبي بين القوى العظمى في أوربا دامت قرنا من الزمان فقدت خلاله الدولة العثمانية معظم ممتلكاتها في أوربا وأثبتت الأيام عجزها عن الدفاع عن وحدة ممتلكاتها أو حتى صيانة استقلالها السياسي دون مساعدة خارجية، ولم تبق دولة العثمانيين قائمة إلا بسبب موقع أراضيها الاستراتيجي والحيوي لصالح توسع الدول الإمبريالية. وفي هذا الخصوص احتلت روسيا وبريطانيا أهمية خاصة إذ أصبح صراعهما على الدولة العثمانية وعلى البلقان جزء من السباق الإمبريالي الكبير الذي اندلع بين هاتين الدولتين وامتدت ميادينه من شرق البحر المتوسط إلى الصين مرورا بآسيا الصغرى.

والحاصل أن بريطانيا كانت قد استكملت سيطرتها على الهند في القرن الثامن عشر واعتبرتها درة التاج البريطاني، وأصبحت الدولة التجارية والصناعية الأولى في العالم وسيدة البحار ومن ثم كانت تخشى أن ينتزع منها أحد تلك المكانة. وفي نهاية القرن الثامن عشر كانت ترى أن فرنسا زمن بونابرت هي منافستها الرئيسية في العالم بما في ذلك بلاد الشرق الأدنى، ثم أصبحت روسيا هي المنافس بعد القضاء على بونابرت وقبل إعلان دولة ألمانيا. وكانت أراضي الدولة العثمانية من وجهة نظر بريطانيا تمثل مفتاح توسعها الإمبريالي تجاريا وبحريا دفاعا عن الهند ولهذا كانت تخشى دوما أن تستولي

روسيا على تلك الأراضي سواء بالغزو المباشر أو بالسيطرة على الحكومة العثمانية أو بإقامة دول بلقانية تابعة لها. وبسبب هذا الخوف ظلت بريطانيا ترفع شعار وحدة الأراضي العثمانية وتكاملها طوال القرن التاسع عشر ويقوم سفيرها في استنبول بالضغط على الحكومة العثمانية لإصلاح نظام الحكم والإدارة فيها والسعي للتوفيق بينها وبين شعوب البلقان حفاظا على الاستقرار.

أما وضع روسيا بالنسبة للدولة العثمانية فكان أكثر تعقيدا فبعد أن ابتلعت روسيا بسارابيا في ١٨١٢ كما رأينا لم تضع في حساباتها أن تضم أراض عثمانية أخرى رغم الفرص التي أتيحت لها لمد نفوذها هنا وهناك فمثلا كان من الممكن أن تستثمر الحركات القومية بين شعوب البلقان التي كانت تعتبر روسيا أعظم قوة أرثوذكسية وهو شعور كانت روسيا تغذيه كلما سنحت الفرصة. ففي معاهدة كوتشك قينارجي ١٧٧٤ مع الدولة العثمانية نجحت روسيا في أن تضع بذرة لنوع من ادعائها الحماية الدينية للأرثوذكس ولو بشكل ملتبس وغامض. ولم يكن مسيحيو البلقان ينتظرون فقط المساعدة من روسيا بل لقد كانت هناك عناصر مهمة بين الروس أنفسهم انجذبت بشدة لفكرة تقديم المساعدة للحركات القومية في البلقان على أسس أرثوذكسية وسلافية. وهكذا وجدت حكومة روسيا نفسها تحت ضغط استغاثات البلقانيين من جهة وتحت ضغط الرأي العام في الداخل من جهة أخرى للقيام بشيء ما لمواجهة القهر الذي يتعرض له المسيحيون في البلقان والسلافيون بشكل عام.

وفي كل الأحوال كانت روسيا تحت إغراء التدخل في الشؤون العثمانية بطريقة أو بأخرى لتحقيق مكانة ممتازة من ناحية ولتوسيع دائرة قوتها ونفوذها من ناحية أخرى، لم تكن تتصور شأن بريطانيا أن ترى قوة أخرى تسيطر على البلقان. وفي هذا الخصوص كانت روسيا تملك عدة أسلحة قوية في التعامل مع الباب العالي في مقدمتها القوة العسكرية الضخمة والحركات القومية في البلقان. غير أن قادة روسيا كانوا يفضلون إتباع السياسة التي تم إقرارها في معاهدة خونكيار اسكله سي في ١٨٣٣ التي تقوم على السيطرة على الدولة العثمانية من الداخل.

أما النمسا فكان موقفها بالنسبة للقوى العظمى التي كانت معنية بشؤون البلقان هو الموقف الأضعف نسبيا فيما يبدو، فباعتبارها إمبراطورية متعددة القوميات فإنها قد تكسب قليلا إذا ما حدث تغيير في أوضاع الممتلكات العثمانية، ومن ناحية أخرى فإن استيلائها على أراض جديدة في البلقان قد يزيد من مشكلات الأقليات القومية التي تحت سيادتها، ومن ناحية ثالثة فإن تأسيس دول مستقلة في البلقان العثماني قد يشجع مختلف المجموعات القومية تحت حكمها على السير في الطريق نفسه. ورغم أن النمسا كانت تتعاون مع

روسيا في إطار سياسة توازن القوى إلا أن قادة النمسا كانوا يدركون في الوقت نفسه مخاطر هذا الطريق إذ لم يكونوا يعتقدون أبدا بإمكانية هزيمة جيوش روسيا إذا ما اندلعت حرب في البلقان بسبب أزمة حقيقية. وعلى هذا وفي إطار تفضيل النمسا لمبدأ المحافظة على وضع الدولة العثمانية وممتلكاتها كان عليها أن تتعاون مع بريطانيا التي كانت تخشى مثلها توسع روسيا، وهو تعاون إذا ما تم وضعه في صيغة تحالف فإن النمسا سوف تتحمل الأعباء العسكرية والمخاطر الحقيقية في حالة قيام حرب ضد روسيا على حين سوف تكون الحاجة للبحرية البريطانية منعدمة أو ضئيلة في حالة الحرب البرية ضد روسيا.

أما فرنسا بعد الحروب النابوليونية ورغم مكانتها الهائلة في القرون السابقة إلا أنها كانت أقل نفوذا في الإمبراطورية العثمانية بالقياس للقوى الثلاثة الأخرى (روسيا والنمسا وبريطانيا). ورغم أن إيديولوجية الثورة الفرنسية لعبت دورا كبيرا في الحركات القومية في البلقان إلا إن فرنسا نفسها خلال الفترة من ١٨١٥-١٨٤٨ لم تعد مركزا للتهييج والإثارة ومع هذا كانت فرنسا في عهد نابليون الثالث تساند الحركات القومية في البلقان. غير أن فرنسا بدون جيش على المسرح السياسي وأسطول بحري أقل درجة من أسطول منافستها بريطانيا ترددت في التدخل في صراعات الشرق الأدنى. وفي الوقت نفسه كان لها أهداف في أجزاء من الإمبراطورية العثمانية .. ففي ١٨٣٠ احتلت الجزائر، وازداد نفوذها في مصر، وفي أربعينيات وستينيات القرن التاسع عشر تدخلت في سوريا ولبنان. ولما كانت ترغب في توسيع إمبراطورياتها في أفريقيا وآسيا فقد كانت تساند عادة تكوين الدول القومية، وإضعاف الحكومة المركزية، وتعارض أي سياسة قد تؤدي إلى انفراد روسيا أو بريطانيا بالسيطرة وخصوصا في البلقان.

ولما كانت الإمبراطورية العثمانية عاجزة بمفردها عن الدفاع عن نفسها ضد الدول الأوربية الطامعة فيها فقد اضطرت لأن تتبنى سياسة للتوازن بين القوى العظمى حفاظا على مصالحها عن طريق ضرب تلك القوى بعضها بالبعض الآخر كلما أمكن ذلك. ولكن في القرن التاسع عشر كان واضحا أن الدولة تخسر في هذا الصراع إذ نراها تضطر لتقديم تنازل إثر تنازل سياسيا واقتصاديا لصالح أوربا. وفي الوقت نفسه كانت الحركات القومية في البلقان العثماني تحقق تقدما ملحوظا بفضل مساندة إحدى الدول الأوربية أو كل الدول الأوربية مجتمعة. ورغم أن مسيحيي البلقان هم الذين بدأوا الثورة إلا أن القوى العظمى هي التي صنعت في النهاية خريطة الدول القومية الجديدة بحدودها وشكل حكوماتها. وفي هذا الخصوص كان الزعماء الأوربيون في الإجراءات التي اتخذوها أبعد ما يكونوا عن الإيثار ونكران الذات إذ وضعوا في اعتبارهم مصالحهم الخاصة والمحافظة

على توازن القوى ، وهي اعتبارات كانت تستخدمها في مختلف مغامراتها الاستعمارية ولم يكن أمام الإمبراطورية العثمانية بل ودول البلقان الجديدة إلا الخضوع لها.

وهكذا .. وبحلول القرن التاسع عشر كانت الأحوال السائدة في البلقان في صالح تمرد المسيحيين ، ولم يكن باستطاعة الحكومة العثمانية السيطرة على النبلاء المتمردين أو هزيمة الجيوش الأجنبية. وأثناء اضطراب المواقف تمكنت قيادات عسكرية قوية من السيطرة على مراكز السلطة المحلية مما ساعد على بلورة تقاليد التمرد. ومن هذا المناخ وتلك الظروف انبثقت حركات التمرد عند مسيحيي البلقان. وكانت ثورة الصرب أول الثورات اتصالا بمعنى فشل الحكومة العثمانية في المحافظة على سلطتها في المراكز المحلية وكذا ضعفها أمام خصومها.

الهوامش

* مصطلح الباب أو الباب العالي كان يطلق على الحكومة العثمانية ويشير إلى المبنى الذي يضم المكاتب الحكومية الرئيسية وكذا الإدارات.

** كانت السلطات العثمانية في البلقان تأخذ كل خمس سنوات تقريبا صبيا من كل أربعة صبية بين عمر عشر سنوات إلى عشرين سنة من المسيحيين كضريبة رأس خاصة. وهذه الضريبة كانت تعرف بالدفشرمة حيث يتحول الصبي إلى الإسلام ويتم تعليمه وتربيته أفضل تربية في معسكرات خاصة وبعدها يعين في أعل الوظائف في الإمبراطورية ويبقى آخرون في الفرق الانكشارية ثم انتهى هذا النظام في القرن السابع عشر

*** الفلاخيون يتكونون من ثلاثة أقسام : كوتزوفلاخيون Kutzovlachs ، وأرومانيون Arumanians ، وتزنتساريون Tsintsars، وهم شعوب شبه بدوية من أصول رومانية قديمة كانت تعيش في البلقان وتعمل بالتجارة ورعي الغنم والبقر.

ثـــــورة الصـــــرب

كانت باشاوية بلجراد (الصرب) مركزا لأول ثورة ناجحة قامت بها شـعوب البلقـان ضد السلطة العثمانية، وكانت مشكلاتها الإدارية في نهاية القرن الثامن عشر في مختلـف المجالات تعكس مشكلات أنحاء الإمبراطورية تحت حكم السلطان سليم الثالـث. وكانـت الصرب خلال القرن الثامن عشر مسرحا لمعارك متكررة بين النمسا والدولة العثمانية بين أعوام ١٧١٦-١٧١٨، ١٧٣٧-١٧٣٩، ١٧٨٨-١٧٩١ ارتبط خلالها مصـير الصـربيين بمصير أسرة الهابسبورج التي تحكم النمسا ذلك أن تلك المعارك ومـا ارتـبط بهـا مـن فوضى واضطراب دفعت مجموعات كبيرة من الصربيين إلـى الهجـرة إلـى المنـاطق النمساوية في البلقان وخاصة في جنوب المجر. وكانت أكبر هجرة جماعية ضمت حوالي سبعين ألف صربي قد حدثت زمن البطريرك أرسـينيه الثالـث Arsenije عـام ١٦٩٠ جعلت من سرمسكي كارلوفيتش Sermski Karlovci مركزا دينيا وثقافيـا للصـربيين وهو أمر له مغزاه. وعلى هذا بقي الصربيون في مملكة النمسـا فـي ظـروف مواتيـة ساعدتهم أكثر على الاتصال الوثيق بالأحداث التي تقع في بلادهم (الصرب) عـن بعـد. وكان لا بد أن يكون لهم تأثيرا مهما على الحركة القومية وعلى التنميـة الثقافيـة وعلـى إدارة دولة الصرب القومية في القرن التاسع عشر.

والواقع أنه أثناء تلك الحروب كانت حكومة النمسا تباشر فعليا أمـور الصـرب مـن الناحية الإدارية وهو أمر لم يكن محل ترحيب من غالبية الصربيين بسبب نشاط الكنيسـة الكاثوليكية النمساوية في بلادهم وهم (الصربيون) من الأرثـوذكس بصـرف النظـر أن الصرب شأن النمسا تعارض الحكم العثماني. وكانت الكنيسة الكاثوليكية بموافقـة حكومـة النمسا تعمل على تحويل الصربيين إلى الكاثوليكية عكس الدولة العثمانية التي لـم تحـاول عمليا تحويل رعاياها إلى الإسلام. وهكذا لم يكن إحلال لورد إقطاعي مسيحي كـاثوليكي نمساوي محل أحد الأعيان المسلمين أمرا مغريا للصربيين أو هدفا سياسيا يسعون له ذلـك أن الاستقلال كان يمثل الأولوية بالنسبة لهم.

على كل حال .. كانت النتيجة الرئيسية لحالة الحرب على الحدود طوال تلك السنوات أن الصربيين اكتسبوا خبرة القتال فقد اشتركوا في كثير من المعارك كعساكر نظامية فـي جيش النمسا أو في جماعات فدائية غير نظامية، أو في وحدات خاصة بهم وتحـت قيـادة ضباط منهم. وأكثر من هذا أنهم كانوا يتولون وظائف إدارية عليـا فـي بلادهـم أثنـاء

الاحتلال النمساوي لها أكثر مما كانوا يحصلون عليه وهم تحت الحكم العثماني. وكانت الخبرة التي حصلوا عليها من حرب ١٧٨٨-١٧٩١ ذات قيمة إذ التحق كثير منهم في الفرق العسكرية النمساوية غير النظامية حيث تحملوا في الواقع العبء الرئيسي في المعارك. وأثناء تلك الحرب قام كوكا انديلكوفيتش Koca Andjelkovic بثورة لم تنجح عرفت بثورة كوكا. ورغم أن الصربيين لم يجنوا فوائد فورية من اشتراكهم في الأعمال العسكرية وغيرها إلا أنها دربت قادتهم جيدا وجعلتهم يثقون في قدراتهم أكثر وأكثر.

غير أن سنوات تعاون الصربيين مع النمسا كانت مخيبة لآمالهم فقد شعروا أن النمسا لم تفي بوعودها تجاههم، وأن شروط الصلح لم تجلب لبلادهم أية ميزات أو مكاسب. ورغم أن حدود النمسا ظلت أمرا يهم الصربيين بحكم القرب من بلادهم، إلا أن قادة الصرب اتجهوا إلى طلب المساعدة من روسيا التي سارعت بتقديمها عبر الدانوب عندما لم تساندهم النمسا، وفي الوقت نفسه ظلت هجرة اللاجئين من الاضطهاد العثماني تتدفق على النمسا والبلاد التابعة لها.

على كل حال فإن صلح سيستوفا في ١٧٩١ وصلح ياصي في ١٧٩٢ كما سبقت الإشارة أعطيا للسلطان سليم الثالث فترة للتفكير في إصلاح شؤون الإمبراطورية. والحاصل أن رغبته في تحقيق أوضاع سلمية وقانونية تطابقت مع رغبة رعاياه من الصربيين، ذلك أنه بعد فترة الخراب والتدمير التي أحدثتها الحرب كان الصربيون لا يمانعون في قبول استمرار الحكم العثماني في مقابل حصولهم على حقوق الحكم الذاتي وضمان تهدئة الأحوال في الريف. غير أنه لم يكن ممكنا تحقيق الإصلاح المطلوب بمعرفة الحكومة المركزية ذلك أنه بتوقف الحروب وجدت الانكشارية والفرق العسكرية غير النظامية نفسها دون عمل ومن ثم انقلبوا على أهل الريف وأعملوا فيهم الاستغلال وافترسوهم ووقعت القرى في قبضة رجال تلك العصابات الذين حولوا أراضيها إلى مقاطعات خاصة. وانضمت مجموعات أخرى إلى الأعيان الثائرين وإلى عصابات قطاع الطرق وأعملوا السلب والنهب في المسالمين من المسلمين والمسيحيين على حد سواء. وتحت تلك الظروف اتفقت مصالح الحكومة المركزية ومصالح الرعايا المسيحيين حيث لم يكن أحدهما يقبل تحمل استمرار تلك الأوضاع.

ولقد حاول السلطان سليم الثالث الذي كان مهتما بتلك المشكلات توفيق أوضاع الصربيين وتخفيف سوء الأحوال القائمة فبادر أولا بتعيين رجال للإدارة المحلية لهم صلاحيات التعامل مع الرعايا وقمع العناصر الخارجة على القانون، وثانيا أصدر ثلاثة فرمانات في سنوات ١٧٩٣ ، ١٧٩٤ ، ١٧٩٦ أعطت الصربيين ما كانوا يتطلعون إليه. ولقد حددت هذه الإجراءات علاقات الصربيين بالحكومة العثمانية، فقد حصلوا على حقوق

واسعة وكثيرة فيما يتعلق بالحكم الذاتي المحلي، وأصبح باستطاعتهم جمع ضرائبهم بمعرفتهم، وحمل السلاح، وتكوين ميلشيات، كما تقرر تصحيح عيوب نظام الجفلك. ولقد أصبحت هذه الفرمانات تشكل البرنامج السياسي لزعماء الصرب في السنوات التالية. ولو كان قدر لهذه الفرمانات أن تطبق لكان من المحتمل تأجيل ثورة الصرب القومية.

غير أن السلطان سليم الثالث لم يتمكن هو وأعوانه من تنفيذ ما أصدروه من قرارات وكان هذا من سوء الحظ. وفي السنوات التالية تعاظمت مشكلات الإمبراطورية بشكل كبير، وظلت استانبول مركزا للدسائس التقليدية والمؤامرات، وتكرر نقل المسئولين ذوي الكفاءة الإدارية القادرين على التفاهم مع الرعايا من مواقعهم وحلت محلهم العناصر التي كان الإصلاح يهدد مراكزها أو أولئك الذين أضيرت مشاعرهم الدينية جراء التنازلات التي قدمت للمسيحيين.

ومن ناحية أخرى ظلت المشكلة الرئيسية في باشاوية بلجراد متمثلة في وجود فرق الانكشارية التي قاومت فرمان ١٧٩١ الذي أصدره سليم الثالث بمنع عودتهم إلى هناك. ومما سهل تحديهم للحكومة المركزية نشاط مجموعات صغيرة أخرى متمردة وكذا نشاط بشفان اوغلو كما سبقت الإشارة. وهكذا صنعت الانكشارية قضية مشتركة مع أولئك الذين لا يقبلون سلطة الباب العالي. ولمواجهة القوة العسكرية لتلك المعارضة اضطرت السلطات العثمانية لطلب المساعدة من الصرب. ولقد ارتبطت سياسة العثمانيين في الاعتماد على الصرب مقابل تقديم تنازلات لحاكم بلجراد حاجي مصطفى باشا الذي عرف بـ "أب الصربيين".

في تلك الأثناء كانت أكبر مشكلة تواجه العثمانيين في البلقان هي كيفية السيطرة على بشفان اوغلو، فهو لم يقنع بحكم مناطق بلغارية واسعة النطاق، بل لقد كان يرغب في أن يكون لأصدقائه الانكشارية وضعا راسخا في بلجراد. وعلى هذا قرر السلطان سليم الثالث أن يتصرف بشدة وبحسم خاصة وأن الصربيين حصلوا بدورهم على امتيازات وسمح لهم بتكوين جيش خاص تحت رئاسة قياداتهم فأصبح كل السكان والحال كذلك يحملون السلاح. ولأن التحالف بين القوات العثمانية الرسمية والمسيحيين كان قويا وناجحا تلقى بشفان اوغلو هزائم متكررة حتى اضطر للتقهقر داخل قلعته في فيدين التي ضرب عليها الحصار. لكن الظروف الدولية العامة عرقلت الجهود العثمانية، ففي ١٧٩٨ دخل بونابرت مصر واضطر الباب العالي لتجريد البلقان من القوات العسكرية النظامية لمواجهة الغزو الفرنسي لمصر، وزادت في الوقت نفسه الضغوط على الباب العالي إذ كان من شأن سياسة تسليح المسيحيين ضد المسلمين استمرار جرح كبرياء العناصر المحافظة في الحكم.

كانت مجموعة الظروف الجديدة المتكاتفة تمثل خطرا حقيقيا على مصالح الصرب ولما لم يكن باستطاعة سليم حشد قواته أو القيام بعمل عسكري فقد اضطر لمساومة بشفان اوغلو والعفو عن الانكشارية والسماح لهم بالعودة إلى بلجراد شريطة أن يطيعوا حاجي مصطفى باشا. ولكن بمجرد عودتهم بوضعية قوية عادوا مرة أخرى إلى أساليبهم القديمة إذ سرعان ما تمردوا على حاجي مصطفى وقتلوه فانتقل ميزان القوة إلى الانكشارية وبشفان اوغلو على حساب السلطة المركزية والصرب.

بعد فترة من الصراع والاضطراب كانت فرق الانكشارية خلالها تحارب بعضها بعضا صعد أربعة من ضباط الانكشارية من الصفوف الدنيا إلى قمة القيادة في عام ١٨٠٢. وكان إمساك هؤلاء الضباط بناصية القوة يعني بالنسبة للصربيين انتهاء الحقوق التي نالوها في الحكم الذاتي، ذلك أن الانكشارية عادت ترهب أهالي الريف وتثير الرعب في نفوسهم وتكررت من ثم أحداث الماضي، وفر عدد كبير من الصربيين إلى التلال وانضموا إلى العصابات غير النظامية أو كونوا لأنفسهم عصابات جديدة. وظهرت من جديد وحدات عسكرية صربية في أنحاء البلاد وتركزت المقاومة في التلال ذات الغابات الكثيفة في إقليم سوماديا Sumadija، وهناك استطاع كاراديورديه بتروفيتش Karadjordje Petrovic أحد النبلاء المحليين أن يجمع حوله ثلاثين ألف مسلح بحلول ربيع ١٨٠٤. وتمكن قادة محليون آخرون من تجميع عدد من الرجال في عدة مراكز في أنحاء الباشاوية.

ثم ما لبث الموقف أن فرض هذه العصابات المسلحة على مسرح الحوادث، ففي مطلع ١٨٠٤ واجهت الصربيين حقيقة مؤداها أن عليهم أن يدافعوا عن أنفسهم وإما أن يشهدوا قادتهم وهم يتحطمون تماما. والحاصل أن الانكشارية كانت قد بدأت خلال يناير وفبراير ١٨٠٤ في تنفيذ مذبحة لنبلاء الصرب المسيحيين تم التخطيط لها سلفا بحيث لم ينقضي شهران إلا وتم قتل من ٧٠-١٥٠ نبيلا. وعلى الفور اجتمع حوالي ثلاثمائة من نبلاء الصرب في أوراشاك Orasac في إقليم سوماديا في فبراير واختاروا كاراديورديه بتروفيتش قائدا لهم بهدف تنسيق العمل وتوجيهه. وكان هذا يعني في النهاية أن ثورة الصربيين قد بدأت إذ أصبح لديهم قائد وقضية يحاربون من أجلها.

ولما كان لكاراديورديه دورا غاية في الأهمية في القيام بالثورة وفي بناء أول تنظيم سياسي لدولة الصرب يتعين أن نعطي فكرة موجزة عن تاريخه. والحقيقة أننا لا نعلم إلا القليل عن حياته المبكرة بل إن تاريخ ميلاده غير مؤكد ويحتمل أنه ولد في ١٧٦٨ من أبوين فقيرين اضطرتهما الظروف للتنقل من مكان لآخر بحثا عن الرزق. وقد عمل بطلنا عند عدد من كبار ملاك الأراضي حتى عام ١٧٨٧ حين غادرت أسرته إقليم سوماديا إلى

فويفودينا Vojvodina هربا من الانكشارية ولجأت إلى دير كروشيدول Krusedol طلبا للحماية. ولما اندلعت الحرب النمساوية-العثمانية انضم كاراديورديه للفرق العسكرية غير النظامية واشترك في المعارك التي دارت في غرب الصرب حيث اكتسب خبرات عسكرية عالية لا يستهان بها. وبعد صلح سيستوفا استقر في توبولا Topola في إقليم سومادييا وتاجر في المواشي. وقد أتاحت له هذه التجارة أن يتعامل مع النمسا وأن يكون على صلة بكثير من مواطنيه فضلا عن حصوله على رتبة "بوليوباسا" Buljubasa (أي رئيس وحدة عسكرية من مئة رجل) في الميليشيا الصربية التي كونها السلطان سليم الثالث. وبهذه الصفة تعاون مع حاجي مصطفى ضد الانكشارية ومن ثم اكتسب خبرة في الجيش العثماني النظامي. وهكذا عندما عادت فرق الانكشارية إلى بلاد الصرب عام ١٨٠١ كما سبقت الإشارة رأي كاراديورديه شأن كثير من الصربيين أنه يتعين القيام ببعض الإجراءات الدفاعية ضد فرق الانكشارية التي اشتهرت بالعنف والفوضى. على أن تاريخ كاراديورديه والخبرة التي اكتسبها كانت تتماثل مع كثير من أهل بلاده مما سهل من مهمته فيما بعد.

لقد أصبح كاراديورديه زعيما لأول تمرد صربي ضد الحكم العثماني وذلك بسبب قدراته الشخصية التي جذبت إليه الصربيين فضلا عن شجاعته، وقدرته على حسم الأمور، وحكمته التي بدت في تعامله مع الموقف الدولي المعقد زمن نابليون بونابرت، إذ نجح في رفع المسألة الصربية من مجرد مشكلة عثمانية داخلية إلى مسألة دولية، وكان قادرا على التعرف على مزاج معظم رجال بلاده وتعامل معهم على هذا الأساس، وبالتالي نجح في السيطرة على الحركة الثورية في مواجهة صراع المصالح العظمى التي لا حصر لها.

ويبدو واضحا أن قدرات كاراديورديه في التعامل مع الشؤون المحلية كانت عاملا حاسما في احتفاظه بالقيادة. ففي بداية الثورة واجهته تحديات من القوى السياسية في المدن والضواحي والقرى بسبب النظام العثماني اللامركزي في حكم الأقاليم التابعة والذي سمح بمشاعية السلطة على ذلك النحو وعدم تركزها في هيئة محددة، وهي أمور ظلت قائمة حتى أن إصلاحات تسعينيات القرن الثامن عشر لم تمسسها، فمثلا لم تكن هناك سلطة "صربية" مركزية للباشاوية بل كان لكل منطقة قادتها والمتحدثون باسم أهلها. وعلى هذا وفي ١٨٠٤ (عام الثورة) كان كاراديورديه شخصية معروفة وتحظى بالاحترام في منطقته فقط (سومادييا). وفي الجزء الغربي من الإقليم كان ياكوف نينادوفيتش Jakov Nenadovic هو الشخصية الرئيسية بين أهلها، وفي القسم الشرقي كان يحظى بالمكانة نفسها كل من ميلنكو ستويكوفيتش Milenko Stojkovic ، وبيتر دوبرنياك Dobrnjac.

وسرعان ما انفجر نزاع حادا بين هؤلاء الرجال وأتباعهم وبين كاراديورديه وأنصاره. ولما كان منافسو كاراديورديه مهتمون فقط بالإفادة من الموقف لمصلحتهم الشخصية ومكانتهم في الإقليم فقد فعلت الغيرة فعلها بينهم ووقفوا ضد كل المحاولات التي كانت تستهدف إيجاد حكومة مركزية صربية قومية وقوية، فلم يكن أي منهم يرغب في أن يرى قوته تضعف بين أهله في منطقته لحساب سلطة مركزية، وأقصى ما كان يمكن أن يقدموه مجرد التعاون مع حكومة مركزية للإطاحة بالحكم العثماني. وأكثر من هذا أنهم حاولوا كما سوف نرى تجنيد عناصر لمساعدة روسيا ضد كاراديورديه.

لقد وضع كاراديورديه في اعتباره أن حل مشكلة بلاده الصرب لن يأتي إلا بإيجاد سلطة مركزية للثورة تعمل على تسوية المشكلات الداخلية التي يعاني منها الأهالي مثل توزيع الأراضي الزراعية، والضرائب، وتحقيق العدالة ضمانا لوحدة الموقف. غير أن منافسيه ظلوا ينتقدونه بشدة بغية عزله من القيادة وإحلال غيره محله واستخدموا كل الأساليب التي من شأنها تشويه صورته بين الناس ولدى حكومة روسيا التي تناصر حركة الصربيين. ومن ذلك أنهم خاضوا في حياته الشخصية، وانتقدوا أخلاقه، وادعوا أنه يتعامل بقسوة متناهية، وأنه أثرى من حيازته لمنافع عثمانية، وأنه تورط في مختلف المكائد التي دبرت ضد الصرب وممارسة العنف ضدهم، بل لقد أعلنوا أنه لن تأتي مساعدات من روسيا ما لم يتم استبداله بقائد آخر. ورغم قسوة الهجوم إلا أن الرجل ظل محتفظا بقدرته على قيادة أول ثورة صربية بشكل مركزي حتى هزيمته العسكرية، وهي خصوصية صربية لم تشهدها ثورة اليونانيين فيما بعد ضد الحكم العثماني.

على كل حال .. فإن تلك الانقسامية بين القوى السياسية في الصرب لم تكن واضحة المعالم خلال الأيام الأولى من الثورة لكن سلوك فرق الانكشارية الفجائي في يناير ١٨٠٤ كما سبقت الإشارة أنتج رد فعل قومي عفوي من أجل البقاء ومن هنا جاء اختيار كاراديورديه قائدا أعلى للثورة دون منازع في فبراير كما رأينا. وآمن كل الصربيون بضرورة وجود سلطة فردية تنفيذية قوية تتولى قيادة الأمور وعلى هذا أصبح بإمكان كاراديورديه بعد مايو ١٨٠٤ أن يوقع أوامره وبياناته باسم "الفويفودا الأعلى" Vojvoda (أي الدوق) زعيم الصربيين وقائدهم.

وفي البداية كانت هناك وحدة بين الصربيين ليس فقط في القيادة وإنما في الهدف المراد تحقيقه. وهنا تنبغي الإشارة إلى أن الثورة في تلك المرحلة لم تكن تستهدف الاستقلال عن الدولة العثمانية بل كانت موجهة ضد سيطرة الانكشارية في بلاد الصرب باتجاه استعادة حقوق الحكم الذاتي التي كانت الحكومة العثمانية قد وافقت عليها من قبل. وآنذاك كان ممثلو الثورة على اتصال منتظم بالباب العالي بشأن أماني الصربيين حيث

أكدوا خلال مباحثاتهم معه أن غرضهم التوصل إلى شروط تضمن وضع حكومتهم الذاتية داخل نطاق الإمبراطورية العثمانية. وكانت مطالبهم الفورية تتلخص في إبعاد رؤساء فرق الانكشارية الأربعة، والعفو التام عن المتمردين الصرب. وفي الوقت نفسه أبدوا رغبتهم في أن يعترف الباب العالي برئيس من بين الصربيين يكون كبيرهم Kens له سلطة على صرب الباشاوية (أي بلجراد)، ويكون مسئولا عن تسديد الضرائب، وتمثيل قومه أمام الحكومة العثمانية. كما شملت الرغبة أيضا أن تفرض الضرائب والجزية دون تعسف في جمعها فضلا عن منع الانكشارية من حيازة أراض ريفية، ووضع ضوابط لحق المسلمين في الإقامة في المدن الصربية، وكذا ضمان حرية العقيدة، والتجارة، والانتقال. وفي أثناء المباحثات مع السلطات العثمانية حول تلك النقاط كان زعماء الصرب يرنون ببصرهم لحكومتي النمسا وروسيا لتقديم العون والمساعدة اللازمة.

وبهذه المطالب الصربية كان على الحكومة العثمانية أن تواجه تمرد فرق الانكشارية مرة أخرى ومما ساعدها في ذلك أن علاقتها بالمسيحيين كانت قوية وأن السلطان سليم الثالث نفسه لم يكن يرغب في الوقوف ضد أماني الصرب. وعلى هذا أوفد أبو بكير باشا وزير البوسنة إلى بلجراد للقضاء على الانكشارية وقد نجح في إيقاع الهزيمة بهم في أغسطس ١٨٠٤. ومع ذلك لم تستقر الأمور ذلك أن فرق المسلمين المتمردة كانت ما تزال قوية وفي الوقت نفسه لم تكن الحكومة العثمانية راغبة رغبة حقيقية في تقرير الحكم الذاتي للصرب الأمر الذي دفع زعماء الصرب للبحث عن مساندة خارجية لضمان تنفيذ شروط الحكم الذاتي. وعلى هذا ذهب إلى روسيا في نوفمبر ١٨٠٤ وفد صربي كان من أعضائه ماتيجا نينادوفيتش Matija Nenadovic من أشهر رجال الكنيسة حيث استقبله وزير خارجية روسيا آدم سيزارتورسكي Czartoryski الذي نصحهم بالتعامل مع الباب العالي مباشرة لأن روسيا كانت تتعاون آنذاك معه في ضد نابليون بونابرت.

وهكذا بقيت الأوضاع في الصرب مائعة ومن ثم أخذ زعماؤها يتطلعون للاتصال بالجماعات المسيحية في البوسنة والهرسك وعصابات اللصوص اليونانيين وحكام مولدافيا ورلاشيا استعدادا لإمكانية التحرك في المستقبل. وعلى الجانب الآخر أخذت فرق الانكشارية تتجمع من جديد وتضم إليها العصابات الخارجة على القانون لاستعادة مكانتهم مرة أخرى حيث تسللت داخل القرى خلال شتاء وربيع ١٨٠٥ لتثير الفوضى والفساد والرعب بين الأهالي. وكانت الإدارة العثمانية أضعف من أن تضبط العناصر الخارجة على القانون، والأهم من ذلك أن السلطان سليم اضطر تحت الضغط إلى تغيير موقفه حيث أصبح مقتنعا في ربيع ١٨٠٥ بأن الصربيين متمردون ووجب تأديبهم، ومن ثم تخلى عن سياسة التآلف معهم وبادر بتعيين باشا نيش Nis حافظ باشا حاكما جديدا على بلجراد

وزوده بجيش للتعامل مع الصربيين. غير أن جيش حافظ باشا هزم عند ايفانكوفو Ivankovo في أغسطس ١٨٠٥ الأمر الذي شجع الصربيين على التقدم نحو بلجراد، وفي نوفمبر استولوا على سميدروفو Smederovo التي أصبحت أول عاصمة لحكومة الصرب الجديدة ثم سقطت بلجراد في أيديهم في العام التالي.

وأمام سيطرة قوات الصرب على باشاوية بلجراد وتجدد حالة الحرب كان من الطبيعي أن تبدي الحكومة العثمانية رغبتها في تسوية المسألة الصربية عن طريق التفاوض مع إبداء استعداد حقيقي لتقديم تنازلات عريضة. وكان من شأن هذا الموقف الجديد أن تتغير مواقف كل من الصرب والروس. فروسيا وهي في حالة حرب مع العثمانيين كانت لها مصلحة في استمرار ثورة الصرب، والصرب التي حققت النجاح في المعارك الحربية كانت تجذبها أكثر فكرة الاستقلال، والباب العالي أظهر استعداده لمنح الصرب قدرا كبيرا من الحكم الذاتي. وأصبح السؤال بالنسبة للصرب آنذاك ما الذي يمكنهم الحصول عليه أكثر، وإلى أي مدى يمكن الثقة في التزام الباب العالي بالاتفاق معه والعمل على تنفيذه. ولكن تحت الظروف القائمة ظل إغراء استمرار التمرد لتحقيق استقلال حقيقي أمرا قويا. وكان الصربيون يدركون أن التوصل إلى قرار نهائي في هذا الشأن يتوقف على موقف روسيا الذي سيكون له تأثير حتمي على مستقبل وجود دولة صربية قوية.

على كل حال .. ففي صيف ١٨٠٧ وصل إلى الصرب الكولونيل الروسي بولوتشي F.O.Paulucci لتقدير الموقف السياسي والعسكري هناك، ولتحديد نوع المساعدة التي تحتاجها الصرب، ونوع المساعدة التي تستطيع روسيا أن تقدمها في الحرب المشتركة ضد الدولة العثمانية. ولكنه لم يكن مزودا بصلاحيات لعقد أي اتفاق ملزم، وهو أمر لم يكن موضع اهتمام الصربيين كما تكشف الوثائق المتاحة. وانتهت الزيارة بتفاهم في العاشر من يوليو عرف باتفاق بولوتشي-كاراديورديه طالب ضمن شروط أخرى بتعيين مسئولين روس في بلاد الصرب، وإقامة حامية عسكرية روسية في المدن، وإرسال مساعدات روسية عسكرية واقتصادية. أما وقد اعتقد كاراديورديه أنه حصل على تأكيدات واثقة بدعم روسي فقد تبنى سياسة تستهدف استقلال الصرب وليس مجرد الحصول على حكم ذاتي تحت الحكم العثماني. وسرعان ما اتضح التسرع في توقيع اتفاق بولوتشي-كاراديورديه هذا عندما تبين أن روسيا وفرنسا عقدتا معاهدة تيلست Tilsit قبله خلال أيام ٧-٩ يوليو وكانت أحد موادها تنص على أن تحاول فرنسا من جانبها أن تعمل من أجل التوصل إلى عقد صلح بين روسيا والدولة العثمانية.

كان للتفاهم بين روسيا وفرنسا على ذلك النحو تداعيات سيئة وفورية على الصرب إذ سرعان ما عقدت روسيا في أغسطس هدنة سلوبوزيا Slobozia مع الدولة العثمانية على

أثرها تركت القوات الصربية في العراء تواجه القوات العثمانية رغم أن المفاوضين الروس لتوقيع الهدنة كانت لديهم تعليمات بعدم التخلي عن الصرب. وعلى هذا كان من الطبيعي أن يزداد عداء العثمانيين للمتمردين الصرب.

ورغم صعوبة الموقف إلا أن قوات الصرب كانت قادرة على الاحتفاظ بالسيطرة على الموقف في الريف وأصبح مصير الصرب النهائي يتوقف فيما يبدو على تطور الأحوال الدولية. وكانت الظروف في صالح الصرب على وجه الإجمال فقد انشغلت الإدارة العثمانية بالصراع على العرش الذي انتهى بخلع سليم الثالث وصعود السلطان محمود الثاني للحكم، ولم يكن بامكان السلطان الجديد تجريد حملات عسكرية ضد متمردي الصرب بل كان أكثر ميلا للتفاوض للتوصل إلى تسوية، وكانت مشكلة التسوية تبدو في صعوبة الاتفاق على وضع حدود معينة لدولة الصرب الجديدة.

وفي تلك الفترة الحاسمة من الصراع استمر كاراديورديه يواجه خصومه في الداخل، وكانوا قد نجحوا في ١٨٠٥ في تشكيل مجلس لمراقبته باسم المحكمة العليا، لكنه كان مجلسا شكليا لم يحل دون أن يعلن كاراديورديه نفسه القائد الأعلى للبلاد في ١٨٠٨ وذلك بعد فشل مؤامرة خصومه ضده بتأييد من المبعوث الروسي كونستانتيو رودوفنكين Rodofinikin الذي كان قد وصل إلى الصرب في أغسطس ١٨٠٧. وعلى هذا أخذ الرجل يتطلع للحصول على مساعدة فرنسا والنمسا للاحتفاظ بسلطته رغم أنف المعارضة.

ورغم المعاناة التي لقيها كاراديورديه من المبعوث الروسي إلا أنه اعترف بوحدة المصالح التي تربط بلاده بروسيا. ولهذا فعندما اندلعت الحرب بين روسيا والدولة العثمانية مرة أخرى في ١٨٠٩ كان كاراديورديه يستعد لمساندة جيوش روسيا. غير أن التعاون بين الطرفين لم يكن مؤثرا فرغم أن كاراديورديه شن هجوما ناجحا على نوفي بازار Novipazar إلا أنه هزم هزيمة شديدة في نيش أمام القوات العثمانية التي واصلت تقدمها إلى بلجراد، مما أدى إلى فرار عدد كبير من الصربيين عبر الدانوب في أغسطس ١٨٠٩ بما فيهم المبعوث الروسي رودوفنكين. ومع أن الصرب لم تهزم تماما في هذه المواجهة إلا أنه حدث تحول ملحوظ في حركة المتمردين، إذ كان عليهم البقاء في خط الدفاع للاحتفاظ بالمقاطعات التي تحت سيطرتهم.

وبناء على تلك التطورات عادت القوات الروسية إلى الصرب في يونية ١٨١٠ للمرة الثانية بقيادة المارشال كوتوزوف Kutuzov مزودة بأسلحة ومعدات ومواد طبية للاشتراك مع الصربيين في وضع خطة مشتركة للمواجهة مما جعلهم يشعرون بأن انتصارهم في قضيتهم بات قريبا أو قاب قوسين أو أدنى. غير أن مجريات الأمور على المسرح السياسي في أوربا عصفت بآمال الصربيين وخيم التشاؤم عليهم.

والحاصل أن قيصر روسيا ألكسندر الأول وكان يواجه غزوا فرنسيا وشيك الوقوع أصبح راغبا في عقد معاهدة صلح نهائية مع الباب العالي حتى يكون بامكانه سحب قواته المشاركة مع العثمانيين لمواجهة ذلك الغزو المتوقع. ولكن كما حدث عند توقيع هدنة سلوبوزيا تصرفت روسيا ضد مصالح حلفائها إذ لم يعلم الصربيون مسبقا بمفاوضات الصلح وعلموا بالشروط النهائية للمعاهدة من الحكومة العثمانية. وهكذا جاء الانسحاب الروسي في هذه المرة الثانية في وقت كانت توقعات الصربيين فيه عالية في تحقيق الاستقلال، وكان كاراديورديه قد بلغ أوج قوته.

وفي المفاوضات الروسية –العثمانية التي انتهت بعقد معاهدة بوخارست في مايو ١٨١٢ حاول المفاوضون الروس عمل شيء للصربيين حلفاؤهم السابقين فكانت المادة الثامنة من المعاهدة تختص بحالة بلاد الصرب، وقد نصت على تدمير القلاع والحصون التي أقامها الصربيون أثناء الثورة ما لم تكن لها قيمة معينة لدى الحكومة العثمانية، وتعاد الأجهزة العثمانية والمنشآت التي كانت قائمة في بلاد الصرب قبل عام ١٨٠٤ وتكون تحت حماية قوات عثمانية. وفي المقابل وعد الباب العالي بإصدار عفو عام عن المعارضة الصربية، ومنح حقوق حكم ذاتي مؤكدة، وان يقوم الصربيون "بإدارة شؤونهم الخاصة"، وتثبيت الضرائب وجمعها بمعرفتهم وتوريدها إلى الخزانة العامة في استنبول.

كان رد فعل تلك المعاهدة لدى الصربيين شديدا ذلك أن عودة العثمانيين لاحتلال قلاع ومدن الصرب مرة أخرى كان أمرا مرفوضا ومن ثم توقع الجميع اندلاع موجة من الثأر السخيف خاصة وأن حكومة الصرب لم يكن لديها ضمانة بأن الحكومة العثمانية سوف تنفذ المادة الثامنة من المعاهدة، بل إن قيام روسيا بتشجيع الصربيين على التفاوض المباشر مع العثمانيين أشعرهم بعدم الارتياح خاصة عندما أصبح واضحا أن روسيا سوف تسحب قواتها ليس فقط من الصرب بل من مولدافيا وولاشيا، وأن كل ما قد تقدمه روسيا للصرب في المرحلة التالية مجرد دعم دبلوماسي. ولقد تأكدت مخاوف الصربيين فور رجوع القوات الروسية إلى بلادها إذ أصبح بامكان الدولة العثمانية تركيز قواتها في الصرب بعد صلحها مع روسيا (صلح بوخارست). وسرعان ما تقدمت ثلاثة جيوش عثمانية في أراضي الصرب دفعة واحدة واضطر كاراديورديه ومعه عدد من القادة لعبور نهر الدانوب في يوليو ١٨١٣ إلى أراضي النمسا وهنا دخلت القوات العثمانية بلجراد وهي المدينة التي أجبروا على مغادرتها في ١٨٠٦ كما رأينا ووقع أهالي المدينة ضحية أعمال ثأر بشعة وعقوبات شديدة. وبهذا انتهت ثورة الصرب الأولى بعد حالة من الحروب دامت تسع سنوات استنزفت خلالها مصادر الصربيين بشريا وماديا.

ورغم فشل الصربيين في ثورتهم إلا أن بلادهم حققت الكثير تحت قيادة كاراديورديه إذ تم تنظيم التمرد، وتم تأسيس أول حكومة صربية منفصلة عن الدولة العثمانية، ووقعت في يدهم كثير من ممتلكات العثمانيين بما فيها أراض ومنازل ومحلات ومخازن. ومن ناحية أخرى لفتت الثورة انتباه دول العالم وخاصة روسيا إلى المسألة الصربية التي أثبتت الحوادث بدرجة عالية أن مستقبل الحكم الذاتي للصربيين مرهون بموقف روسيا وعلى مدى رغبتها في استعادة الحكم الذاتي للصربيين. والأكثر أهمية أن محاولات جرت للإجابة على سؤال جوهري يتعلق بمسألة سياسية كبرى ألا وهو: هل وجود نظام حكم مركزي لأقاليم تابعة متنوعة الأعراق والأديان أكثر فائدة أم قيام حكومة تمسك بزمام السلطة فيها مختلف الأقليات والجاليات المحلية القائمة ؟.

والملاحظ أنه بعد الغزو الفرنسي لروسيا في يونية ١٨١٢ تركزت أنظار الدولة العثمانية وكل دول أوربا على المنطقة ثم على المعارك التي دارت في وسط أوربا حتى هزيمة نابليون واحتلال فرنسا ذاتها. وخلال تلك الفترة من الاضطرابات كانت الحكومة العثمانية تريد السلام على أراضيها، ومن ثم اتبعت سياسة لتوفيق الأوضاع مع الصربيين ومن ذلك أنها أعلنت في أكتوبر ١٨١٣ العفو العام الذي أفاد منه كثير من قيادات الصرب بما فيهم زعيم المرحلة التالية من حركة الصرب القومية ميلوش أوبرينوفيتش Milos Obrenovic حيث عادوا إلى مواقعهم في السلطة المحلية. ومع عودة الصربيين إلى وطنهم غادر العساكر العثمانية المناطق الريفية وكذا كثير من المسلمين. وهكذا كان الصربيون ما يزالون أقوياء ولكن زيادة عدد خصومهم كان أمرا محتملا أيضا.

ورغم الإجراءات التي اتخذتها السلطات العثمانية للوفاق مع رعاياها إلا أن المشاعر السيئة بين المسيحيين والمسلمين ظلت قائمة ولم يتم اتخاذ مواقف محددة بشأنها. وهكذا وفي ١٨١٤ انفجرت ثورة في مدينة رودنيك Rudnik في باشاوية بلجراد وعرضت السلطات العثمانية على رئيس المدينة (Kens) ميلوش أوبرينوفيتش إنهاء الثورة في مقابل العفو العام عن المتمردين. ورغم أن محافظ بلجراد سليمان باشا أكد هذا العرض إلا أنه تم ذبح كثير من المتمردين بعد القضاء على التمرد. وهنا عادت مخاوف الصربيين مرة أخرى فهرب بعضهم واستعد البعض الآخر للثورة. وفي أبريل ١٨١٥ تخلى ميلوش عن سياسة التعاون مع العثمانيين وتولى زعامة الثورة. وفي هذه المرة كانت الظروف المحلية والدولية في صالح الصربيين ، فأولا كان الصربيون أفضل عددا مقارنة بالقوات العثمانية، وثانيا أن حالة الحرب العامة التي كانت سائدة في أوربا انتهت بمعركة ووترلو في يونية ١٨١٤ بهزيمة نابليون وفي الوقت نفسه لم تكن الحكومة العثمانية مستعدة لمواجهة ثورة كبرى.

وعلى هذا انفتح الطريق للاتفاق بين الصربيين والحكومة العثمانية، فالباب العالي كان في حالة مزاجية إيجابية، وميلوش يرغب في التفاوض في الوقت نفسه. وهكذا ذهبت وفود صربية لاستانبول لتعلن أن تمرد الصربيين لم يكن ضد السلطان وإنما كان ضد سليمان باشا بسبب حكمه السيئ. وقد زاد من قوة الصربيين في الحقيقة موقف روسيا التي أفهمت الباب العالي بأنه إذا لم يتوصل إلى اتفاق مع الصربيين فإنها سوف تثير مسألة تطبيق المادة الثامنة من معاهدة بوخارست، فما كان من الحكومة العثمانية إلا أن سحبت سليمان باشا وعينت بدلا منه علي باشا المرعشلي.

وهكذا وفي إطار هذا المناخ الجديد تم التوصل في نوفمبر ١٨١٥ إلى تفاهم شفاهي بين المرعشلي باشا وميلوش الذي طالب بتنفيذ الشروط التي سبق أن وافقت عليها الحكومة العثمانية في عام ١٨٠٧ والتي كان كاراديورديه قد رفضها عندما قرر الدخول في حرب من أجل الاستقلال. وتم الاتفاق على الاعتراف بميلوش كبيرا للصربيين Kens، وأن يزود كل إقليم بموظفين صربيين وعثمانيين رسميين لتولي القضاء في الحالات التي يكون فيها الصربيون طرفا في الخصومة، وإنشاء مجلس قضائي في بلجراد يكون بمثابة محكمة عليا في البلاد، وأن يتولى مسئولون صربيون مهمة جمع الضرائب المقررة، وتسوية ضرائب الأطيان بمقتضى فرمان. وبالفعل وبعد ثلاثة أشهر من هذا الاتفاق الشفاهي أصدر السلطان محمود الثاني فرمانا يؤكد على هذه الترتيبات. كما تم منح الصربيين ميزات في التعريفة الجمركية والتجارية، وتم إبعاد عائلات الانكشارية عن الأراضي المملوكة للصربيين، وأن يعمل مسئولون صربيون وعثمانيون معها في إدارة شؤون المدن والمواقع العسكرية، كما تم إصدار العفو العام.

غير أن تلك الشروط الجديدة لم تجعل من الصرب حكومة ذاتية حقيقية داخل الإمبراطورية العثمانية وهو الأمر الذي لم يتحقق إلا في عام ١٨٣٠، لكنها أنهت أعمال الثورة والمعارك العسكرية، ثم أخذت خطوات الحكم الذاتي تتحقق تدريجيا بفضل المفاوضات الدبلوماسية وضغط روسيا على الحكومة العثمانية. وفي كل الأحوال تمكن الصربيون من إدارة شؤون بلادهم بأنفسهم وأصبح لهم قائدا وطنيا معترف به، وأقاموا قاعدة وطنية قوية أسهمت في تحقيق التطور القومي في المستقبل.

الثورة اليونانية

إذا كانت ثورة الصرب تركت انطباعا عارضا في الدبلوماسية الأوربية بشكل عام فإن ثورة اليونان على العكس أصبحت المشكلة الدولية الأساسية في عشرينيات القرن التاسع عشر بحيث كان التدخل الخارجي له الدور الكبير في تقرير النتيجة النهائية أكثر من جهود زعماء اليونان أنفسهم بل إن تطور الحياة السياسية لليونانيين ظل يعتمد بدرجة كبيرة على موقف الدول الكبرى.

يضاف إلى ذلك أن تعقد الأحوال الاجتماعية لليونانيين تعقدا ملحوظا كان له تأثيره على مجرى الثورة هناك. فالفلاحون الصربيون مثلا هم الذين قاموا بالثورة في بلادهم كما رأينا وحاربوا بأسلوب المجموعات الفدائية وتحت قيادة عسكرية محلية وفي ظل مناخ اجتماعي لا تشوبه اختلافات اجتماعية صارخة رغم وجود طبقة تجار وطبقة كبار ملاك زراعيين لأنهم كانوا مرتبطين بالمكان ارتباطا وثيقا، عكس اليونانيين الذين دخلت حياتهم الاجتماعية عناصر أخرى كما سبقت الإشارة.

ولقد قام بالخطوات الأولى في ثورة اليونان اليونانيون الذين كانوا يعيشون خارج بلاد اليونان جغرافيا وهم أولئك الذين يعملون بتجارة البحر الأسود والبحر المتوسط، والفناريون في استانبول، وأولئك الذين يعيشون في إمارتي الدانوب (مولدافيا وولاشيا). وقد انضم إلى هؤلاء وأولئك بعض النبلاء داخل بلاد اليونان والأرستقراطية الدينية من كبار رجال الدين. كما انخرط عسكريون وفلاحون من المورة والروميلي في صفوف الثورة فور اندلاعها. وقد كان لهذه التركيبة الاجتماعية المتناقضة أثرها في انقسام الثوار على أنفسهم نظرا لاختلاف المصالح الطبقية، والتنافس فيما بينهم على قيادة الحركة حتى لقد قامت بينهم حرب أهلية تزامنت مع الحرب ضد الحكم العثماني. فمثلا كان النبلاء والفناريون وملاك السفن التجارية يمثلون مصلحة مشتركة تناقضت بطبيعة الحال مع الفئات الاجتماعية الأخرى، وحدثت منافسة بين القيادات العسكرية وبين الطبقات العليا للسيطرة على حركة الثورة، فضلا عن وجود تنافس على مستوى آخر بين يونانيي شبه جزيرة المورة ويونانيي الروميلي ويونانيي الجزر الأخرى.

وعلى هذا فإن تغيير الولاءات المستمر والصراع بين الأفراد حال دون بروز زعامة قوية في الثورة اليونانية عكس ثورة الصرب. كما عجز اليونانيون عن تشكيل حكومة مستقرة تتحمل أعباء الثورة، وحال تعدد الحروب الأهلية بين اليونانيين أنفسهم دون تكوين

جبهة متحدة حتى عام ١٨٢٧، بل إن الحكومة التي تأسست آنذاك سقطت تلقائيا بعد أربع سنوات عندما تم اغتيال رئيسها. وأكثر من هذا أنه عندما تحقق النصر النهائي للثورة وقعت البلاد في حالة من الفوضى السياسية.

وكما لم يكن هناك سلطة حكومية دائمة في بلاد اليونان لم تكن هناك أيضا قيادة عسكرية دائمة فمثلا نجد أن تيودور كولوكوترونيس Kolokotrones يوجه نشاط رجاله وعملياتهم في المورة، وجورج كارايسكيكيس Karaiskakes يوجه رجال الروميلي. وهكذا لم يكن اليونانيون يحاربون معاركهم كجيش قومي واحد تحت قيادة واحدة، بل كانوا يحاربون في شكل عصابات ومجموعات فدائية، وساعدهم على ذلك طبيعة جغرافية بلادهم التي جعلت من حرب العصابات منهجا عمليا. غير أن الوجه السلبي لهذا الأسلوب تمثل في التدمير الذي ألحقته تلك المجموعات بأهالي الريف الذي كان مسرحا للقتال بين مجموعة وأخرى أو ضد سلطات المدينة. وقد حدث مثل هذا في سلاح البحرية الذي تفشى بين رجاله وباء التمرد والعصيان رغم أن الأسطول أثبت فاعليته ضد البحرية العثمانية.

ولقد انعكس توزع اليونانيين بين أكثر من مكان وأكثر من قيادة على نحو ما رأينا على مسيرة الثورة ومجرياتها، فقد كانت للثورة قيادات في مكانين مختلفين أحدهما خارج بلاد اليونان حيث التجار والفناريون في بلاد الشتات، والأخرى داخل البلاد (في المورة) حيث الفلاحين والعساكر. وعلى هذا اندلعت الثورة الأولى من يونانيي إمارتي الدانوب (ولاشيا ومولدافيا)، وقامت الثانية في المورة (بلاد اليونان) في إطار محاولة السلطان محمود الثاني القضاء على تمرد علي باشا اليانيني. وبينما كانت الثورة الأولى على درجة عالية من التنظيم ووفق إيديولوجية متأثرة إلى حد كبير بالفكر الغربي، قامت الثانية بشكل تقليدي كرد فعل للفلاحين الأرثوذكس ضد سوء حكم العثمانيين وحالة الفوضى العامة والخروج على القانون شأن حالة ثورة الصرب.

أما النشاط الثوري لليونانيين في الشتات فقد حدث من خلال "رابطة الأصدقاء" The Philike Hetairia التي قادت الثورة بنجاح ملحوظ ليس في بلاد اليونان فقط وإنما في كل بلاد البلقان. وهي رابطة أسسها في عام ١٨١٤ ثلاثة من التجار اليونانيين المفلسين في أوديسا Odessa على البحر الأسود، وتلقت دعما كبيرا وخاصة من صغار التجار والحرفيين وقليل من أغنياء التجار والفلاحين. وقد تم تنظيم هذه الرابطة على طريقة الماسونية والمنظمات الثورية الأخرى في التآمر والسرية والتكتم، وكان الانضمام لها يتم وفق طقوس محددة، ولأعضائها مراتب ودرجات ومستويات مختلفة. وفي ١٨١٨ نقلت الرابطة مركزها إلى استانبول عاصمة الدولة العثمانية حيث يعيش عدد كبير من اليونانيين وهناك بدأت تتخذ الإجراءات والاستعدادات اللازمة للقيام بثورة بلقانية عامة تدعمها روسيا.

ولقد كانت الرابطة تعول كثيرا على مساعدة روسيا في القيام بالثورة حتى لقد تردد أن هناك زعامة خفية لها ربما تكون قيصر روسيا نفسه (ألكسندر الأول). والحقيقة أن روسيا كانت لها مصلحة في إقصاء العثمانيين من البلقان من قديم، ففي ١٧٧٠ وقفت بجانب ثورة المورة التي كان حظها سيئا، وفي المعاهدات التي كانت تعقدها لتسوية آثار الحروب في البلقان كانت تحرص على أن تؤكد حقها في حماية أرثوذكس البلقان، وحقها في التحدث باسم الصربيين والرومانيين (ولاشيا ومولدافيا). وأكثر من هذا كان عدد كبير من قناصلها في بلاد البلقان ومعظمهم يونانيون أصلا أعضاء في "رابطة الأصدقاء" التي كان المسئولون الروس في مختلف المستويات يعرفون بأمرها وبأهدافها.

كانت الرابطة بحاجة لقيادة تنفيذية للثورة فوقع اختيارها على جون كابوديسترياس Capodistrias وهو يوناني من جزر أيونيا وكان آنذاك وزير خارجية روسيا، فلما اعتذر تمت مفاتحة ألكسندر يبسيلانتيس Ypsilantes وهو يوناني آخر ويعمل ياور لقيصر روسيا، وكان والده خوسبدار سابق لولاشيا. وقد قبل الرجل مهمة تنظيم الثورة حيث عمل على تجنيد عناصر يونانية متنفذة تعيش في بلاد اليونان نفسها، ومنهم تيودور كولوكوترونيس ، وبتروبي مفروميخاليس Petrobey Mavromichales أحد النبلاء المهمين في ماني Mani بالمورة، وجرمانوس Germanos أسقف بترا. ومن ناحية أخرى قام وكلاء الرابطة بتمشيط بلاد اليونان طولا وعرضا بحثا عن أنصار لتأسيس خلايا ثورية. ولما كانت الرابطة تستهدف القيام بثورة عامة في البلقان فقد عملت على تجنيد عناصر من قوميات أخرى من غير اليونانيين وقد حققت نجاحا ملحوظا في هذا المقام إذ انضم إليها بلغاريون ورومانيون وصربيون وأصبح لها مئات الفروع التي ضمت أعدادا هائلة من الأعضاء.

وضعت الرابطة خطتها على أساس أن تقوم الثورة في كل من المورة والصرب في وقت واحد ولكن لسوء الحظ لم تكن ظروف الصرب مواتية للاشتراك في عمل من هذا النوع، ذلك أن ميلوش زعيم الصرب الذي خلف كاراديورديه كان يفضل تحقيق الاستقلال بالتدرج ومن خلال التعاون مع السلطان العثماني خاصة وأنه كان يتفاوض مع الباب العالي لكي تكون الصرب "إمارة وراثية" ولهذا لم يكن يريد تشويشا على مفاوضاته. غير أن الرابطة نجحت في أن تضم إلى صفوفها كاراديورديه فور عودته من منفاه عام ١٨١٧ ليتولى تنفيذ خطة اليونانيين في الثورة العامة. وبهذا أصبح منافسا لميلوش خاصة وقد انضم إلى الرابطة بعض خصوم ميلوش مثل ستويكوفيتش Stojkovic ثم جاء شنق كاراديورديه ليقضي على احتمال اشتراك الصرب في خطة الثورة العامة البلقانية ضد العثمانيين.

وأمام خروج الصرب من ترتيبات الثورة على ذلك النحو وقع اختيار الرابطة على إمارتي الدانوب (ولاشيا ومولدافيا) بديلا رغم أن معظم الأهالي هناك من الرومانيين. وكان اختيارا منطقيا إلى حد كبير ذلك أن الإمارتين أصبحتا مركزا للاجئين من الصرب والبلغار، وأن زعيم حركة القوميين الرومان تيودور فلاديمريشكو Vladimirescu الذي يعتمد على الفلاحين وصغار ملاك الأراضي الزراعية كان عضو في الرابطة، فضلا عن أن النفوذ السياسي الرئيسي في الإمارتين كان في يد اليونانيين الفناريين فمثلا كان اليوناني ميخائيل سوتسوس Soutsos خوسبدار مولدافيا عضوا في الرابطة، كما أن الرابطة كانت تنتظر المساندة من كبار رجال الدين في الإمارتين وكبار ملاك الأراضي الزراعية ومعظمهم من اليونانيين أصلا. ومن ناحية أخرى كان الوجود العثماني في الإمارتين ضعيفا، فالقرى تخلو من الموظفين العثمانيين، والحامية العسكرية لا توجد إلا في حصون الدانوب، والميلشيات المحلية في عناصر تعتقد الرابطة أنها خير معين.

ومع أن ظروف الثورة العامة كانت مواتية في إمارتي الدانوب على ذلك النحو إلا أن الثوار كما سبقت الإشارة كانوا يعولون كثيرا على مساندة روسيا ويعتبرونها أمرا جوهريا، بل إن الرابطة كانت تعتقد أن روسيا فور اندلاع الثورة سوف ترغم على التدخل نظرا لسابق نفوذها الهائل في الإمارتين، وأن السلطان العثماني قد لا يدفع بقواته إلى هناك بدون موافقة روسيا طبقا للاتفاقية الروسية-العثمانية عام ١٨٠٢، أي أن روسيا سوف تدفع بقواتها إلى المنطقة أو تمنع دخول القوات العثمانية.

وهكذا وفي ربيع ١٨٢١ اندلعت الثورة في الإمارتين تحت قيادة يبسيلانتيس عندما تيقنت الرابطة من وقوف فلاديمريشكو بجانب الثورة، ومن انشغال القوات العثمانية في قمع تمرد علي باشا اليانيني في المورة والتي كانت الرابطة تتابع مجرياته عن قرب لعل الثورة العامة تقوم فيها.

والحق أن الثورة التي اندلعت في إمارتي الدانوب كانت كارثة بكل المقاييس منذ البداية فمن ناحية لم تقم ثورة عامة في بلاد البلقان كما كانت الرابطة تتوقع، ولم تتحرك الصرب لمضايقة الباب العالي، ولم تقدم روسيا مساعدة للثوار من أي نوع، بل لقد استنكر قيصرها ألكسندر الأول الأمر برمته علنا ولم يتحرك ليحول دون دخول القوات العثمانية في البلاد فقد كان في مؤتمر في لايباخ Laibach لمتابعة حركات الثورات القومية في كل من إيطاليا وأسبانيا تنفيذا لتسويات مؤتمر فيينا ١٨١٥ الذي قرر بتأثير مترنيخ مستشار النمسا -بعد التخلص من نابليون والثورة الفرنسية- المحافظة على خريطة توازن القوى في أوربا والذي كان يعني الوقوف ضد أي ثورة قومية تؤدي إلى الإخلال بهذا التوازن.

ومن ناحية أخرى واجهت الثورة في الإمارتين نكسات شديدة لم تكن متوقعة، فعندما لم يحدث التدخل الروسي المنتظر بدأت العلاقات بين اليونانيين والرومانيين في الإمارتين تتدهور وكانت غالبية الرومانيين يكرهون سيطرة الفناريين اليونانيين بصرف النظر عن أي موقف طبقي اجتماعي. ومن ناحية أخرى كانت الرابطة منظمة يونانية قومية في الأساس وليس للرومانيين مصلحة أساسية في تحقيق نصر يوناني عظيم. وأكثر من هذا أهمية أن الثورة تحت قيادة تيودور فلاديميريشكو اكتسبت ملامح اجتماعية قوية إذ انتهز الفلاحون الفرصة لكي يثوروا ضد سادتهم ملاك الأراضي الزراعية في طول البلاد وعرضها حتى أصبح الرجل نفسه في وضع صعب للغاية وعندما أدرك أن الثورة قد لا تنجح حاول إنقاذ نفسه بالشروع في التفاوض مع السلطات العثمانية فما كان من الرابطة إلا أن اختطفته وأعدمه يبسيلانتيس في ٢٧ مايو ١٨٢١، وبموته قضي تماما على أي أمل في وجود مساعدة رومانية للرابطة في تفجير الثورة العامة في البلقان.

والحال كذلك دخل الجيش العثماني أراضي الدانوب وهزم الفرقة اليونانية التي أطلق عليها اسم "الكتيبة المقدسة" شر هزيمة في معركة دراجاساني Dragasani وفر يبسيلانتيس هاربا إلى النمسا في يونية من العام نفسه وهناك سجن لمدة تسع سنوات. ولما كانت الفرقة اليونانية في بداية الثورة قد أعملت القتل في العثمانيين في مدينتي ياصي وجلاطه Galata فقد كان من المتوقع أن يقوم الجيش العثماني بالثأر لما حدث. وبهذا انتهت الثورة في إمارتي الدانوب (ولاشيا ومولدافيا).

ورغم فشل "رابطة الأصدقاء" في القيام بالثورة في بلاد الرومانيين (إمارتا ولاشيا ومولدافيا) كما رأينا إلا أنها رتبت لقيام الثورة في بلاد اليونان ذاتها (المورة). وكانت الظروف هناك مواتية حيث الفلاحون يحملون السلاح. وجاءت الفرصة عندما قرر السلطان محمود الثاني القضاء على تمرد علي باشا اليانيني. ففي خلال عام ١٨١٩-١٨٢٠ وجد اليانيني نفسه محاصر بجيش عثماني مصمم على الإطاحة به فلجأ إلى طلب المساعدة من الرابطة رغم أنه أفشى سرها للباب العالي من قبل، ومن الألبان، ومن الفلاحين المسيحيين عن طريق تخفيض الضرائب عليهم وتخفيف أعمال السخرة، كما التمس من قباطنة الروميلي Kapetanioi الانضمام إليه ضد الجيش العثماني، فضلا عن اعتماده بطبيعة الحالي على المسلمين.

غير أن علي باشا اليانيني لم يحصل على مساندة اليونانيين في بادىء الأمر ففي أغسطس ١٨٢٠ تقدم الجيش العثماني بقوة وتقهقر أمامه علي باشا وبصحبته ألفين من أعوانه إلى قلعته في يانينا فحاصرها الجيش العثماني. وخلال المعارك الحامية التي دارت بين الطرفين انضم العسكريون اليونانيون إلى جانب العثمانيين، فلما بدأت العساكر

العثمانية في تخريب البلاد غير اليونانيون موقفهم وانضم إلى اليانيني في مطلع ١٨٢١ حوالي خمسة آلاف أو سبعة من سكان الجبال ومن ثم وجد الجيش العثماني نفسه في موقف أضعف. ورغم وجود شبكة لرابطة الأصدقاء في المورة، إلا أنه لم يحدث تنسيق بين ثورة اليونانيين والثورة في إمارتي ولاشيا ومولدافيا ففي الوقت الذي علم فيه اليونانيون بعبور يبسيلانتيس نهر بروث Pruth هاربا إلى النمسا كانت ثورتهم في طريقها إلى الاندلاع.

والحق أن المورة كانت مكانا مناسبا لكي تكون مركزا لتنظيم المقاومة اليونانية شأن إمارتا الدانوب بالنسبة للرومانيين فقد كانت تتمتع بشكل من أشكال الحكم الذاتي قريب لما كانت تتطلع إليه الصرب وقد تحقق لهم هذا الوضع بعد سنوات من المعارك والمفاوضات. فاليونانيون في إقليم المورة كانوا يشغلون وظائف البلاد، ولهم جمعيات تشريعية وأخرى تنفيذية تتكون من ممثلين منتخبين عن كل جالية. وتقوم كل جمعية تشريعية باختيار أعضاء مجلس الشيوخ على مستوى الإقليم الذي له كامل السيطرة على الإدارة وعلى الضرائب، فضلا عن انتخاب عضوين مسيحيين وعضوين مسلمين للمجلس الدائم لوزير المورة. وأكثر من هذا أن إقليم المورة كان له حق إيفاد مندوبيه مباشرة للباب العالي في استانبول لمناقشته في الشكاوى والمطالب.

غير أن كبار الملاك الزراعيين من نبلاء المورة وكبار رجال الكنيسة الأرثوذكسية كانوا في كل الأحوال راغبين عن الثورة ضد الحكم العثماني إذ كانوا جزءً من نظام الحكم القائم ولهم مصلحة في استمراره، فضلا عن أن المبادىء الثورية العلمانية كما تعبر عنها "رابطة الأصدقاء" لم تكن تتلاءم مع عقائد رجال الدين وتتعارض مع توجهات الكنيسة التي كانت ترى الخطر كل الخطر يأتي من الغرب الكاثوليكي ومن هنا كان رجال الدين يتعاونون مع السلطات العثمانية.

على أن الأحداث أرغمت كل الأطراف على الاشتراك في الثورة رغم ما بينها من اختلافات في التوجهات والرؤى. والحاصل أن السلطات العثمانية بلغتها شائعات ترددت بأن الثورة في بلاد البلقان توشك أن تنفجر فبادرت باستدعاء نبلاء المورة في مارس واجتمعت بهم في تريبوليتزا Tripolitsa كنوع من اختبار الولاء فلما انفجرت الثورة فعلا في السادس من أبريل تم احتجاز من وصل من أولئك النبلاء بصفة رهائن لديها. ويلاحظ أن جرمانوس أسقف بترا والنبيل بتروبى من ماني قد أعلنا الثورة من مدينة كالاماتا Kalamata دون أن تكون هناك خطة متكاملة أو تنظيما مركزيا وكل ما هنالك أن أعضاء رابطة الأصدقاء استثمروا الظروف فانضم بعض النبلاء للثورة إيمانا بالمبدأ وانضم البعض الآخر بسبب المذابح التي ارتكبها العثمانيون وتحمل الفلاحون والميلشيات المحلية عبء المعارك.

والحقيقة أن رد فعل العثمانيين لثورة اليونان كان ضعيفا في البداية وذلك بسبب انشغالهم بثورة الرومانيين في ولاشيا ومولدافيا، ومواجهة تمرد علي باشا الياتيني، والحرب مع بلاد فارس في شرق وشمال العراق. غير أن قيام الثوار بإعمال القتل والذبح في المسلمين وخاصة في تريبوليتزا في أكتوبر ١٨٢٢ دفع السلطات العثمانية للقيام بعمليات دموية مماثلة، ففي ليلة عيد القيامة قامت مجموعة من الانكشارية بشنق بطريرك استانبول وبعض أساقفته أمام كنيستهم كما أعملوا القتل في اليونانيين في استانبول وفي أماكن أخرى. وتبادل الطرفان عمليات الذبح والقتل والانتقام في صورة دموية غاية في البشاعة. ومع ذلك فإن الذي لفت أنظار بلاد أوربا وروسيا لما يحدث كان تصرفات العثمانيين فقط وخاصة المذبحة التي راح ضحيتها حوالي ثلاثمائة ألف من أهالي جزيرة خيوس Chios في أبريل ١٨٢٢ الأمر الذي كان له تأثيره القوي في بلورة أسباب للتدخل الأوربي.

وإذا كان الجيش العثماني قد نجح في قمع ثورة الرومانيين إلا أنه لم يتمكن من قمع ثورة اليونانيين بالسرعة المطلوبة لانشغاله بمواجهة علي باشا اليانيني إلى أن مات في فبراير ١٨٢٢، فضلا عن أن اليونانيين كانوا يحاربون على أرضهم وفي مناطق جبلية تصلح لحرب العصابات ولم يكن بامكان السلطات العثمانية توفير جماعات مناسبة للحرب في الجبال. ومن ناحية أخرى كان اليونانيون بحلول صيف ١٨٢٢ قد أقاموا لهم قواعد متينة للعمليات البحرية والتموين في المورة بعد أن سيطروا عليها وفي عدة جزر أهمها هايدرا Hydra، وسبتساي Spetsai، وبسارا Psara، وميسولونجي Misolonghi شمال خليج كورنثا، وأثينا، وطيبة Thebes والمنطقة المحيطة. وأصبحت ميسولونجي المركز الرئيسي للثورة بعد أن تمكن الجيش العثماني من قمع الانتفاضات التي هبت في الأماكن الأخرى، وأصبحت مشكلة العثمانيين تتلخص في كيفية إخضاع ميسولونجي.

وخلال المرحلة الأولى من الثورة ١٨٢١-١٨٢٥ تمكن الثوار من الاحتفاظ بمواقعهم الرئيسية وساعدتهم خبرتهم في القرصنة البحرية على إيقاع خسائر بالبحرية العثمانية، لكنهم أثبتوا فشلهم في مواجهة مشكلاتهم الداخلية بالتفاهم بدلا من الحرب ذلك أنهم في وقت الفراغ من قتال العثمانيين كانوا يقتتلون فيما بينهم في حرب أهلية، وأصبحت الحاجة إلى وجود سلطة مركزية لإدارة الثورة أمرا أساسيا. وآنذاك كان ثمة شخصيات يونانية قد عادت إلى بلادها بسبب المواجهات مع العثمانيين في المناطق التي يعيشون فيها، وهي شخصيات نالت حظا راقيا من التعليم واكتسبت خبرات سياسية مركبة مع إيمان بكثير من مبادىء الثورة الفرنسية. ومن هؤلاء ديمتريوس يبسيلانتيس الذي رجع في يونية ١٨٢١ وتبعه ألكسندر مفروكورداتوس Mavrokordatos الفناري والذي كان لظهوره على مسرح الأحداث مغزى سياسيا.

وفي هذا الخصوص أصبح يبسيلانتيس في جانب الفكرة التي تدعو إلى عقد جمعية تأسيسية وتكوين دولة يونانية موحدة تحت قيادة مركزية بتأييد من العسكريين وخاصة تيودور كولوكوترونيس وكان يأمل أن يكون رئيسا للحكومة. وعلى هذا وفي ديسمبر ١٨٢١ انعقدت الجمعية التأسيسية في إبيداروس Epidaurus قامت بتشكيل حكومة أصدرت دستورا في يناير ١٨٢١ تمت صياغته على نمط الدستور الفرنسي للحيلولة دون تركيز السلطة في يد شخص واحد حيث عهد بالسلطة التنفيذية إلى لجنة خماسية برئاسة مفروكورداتوس، وبهذا الدستور تحقق لسكان الجزر ونبلاء المورة ما كانوا يتطلعون إليه من نظام. وقد أسرع مفروكورداتوس الذي أدرك أن قوة الدولة الحقيقية ما تزال في الأقاليم، بالرجوع إلى ميسولونجي لإيجاد قاعدة محلية له هناك. ومع هذا فإن الحكومة الجديدة التي وقعت تحت سيطرة النبلاء وسكان الجزر لم تحظى باحترام كولوكسوترونيس وأنصاره من الميلشيات والفلاحين.

وفي ديسمبر ١٨٢٢ عقدت جمعية أهلية ثانية في آستروس Astros من أجل الاتفاق على جعل الحكومة مركزية وذات طابع مدني، وتحقيقا لذلك تم عزل كولوكوترونيس من رئاسته العسكرية فما كان منه إلا أن اختطف بعض أعضاء الحكومة وأرغم الآخرين على الفرار. وبهذا ظهر مركزان للسلطة، واحد عسكري في ناوبليون Nauplion برئاسة كولوكوترونيس ، والآخر مدني في كرانيدي Kranidi برئاسة كونتوريوتيس Kountouriotes وهو من سكان الجزر وأغنى رجل في البلاد، وكان على صلة وثيقة بأهالي جزيرتي هايدرا وسبتساي. وقد انضم إليه أندرو زايمس Zaimes أحد نبلاء المورة، وجون كوليتيس Kolettes الذي جاء إلى المورة في ١٨٢١ وستكون له أهميته في السياسات اليونانية في المستقبل وهو فلاخي الأصل وكان على اتصال سابق ببلاط علي باشا اليانيني وله نفوذ كبير بين العسكريين في الروميلي.

منحتهم ميزات خاصة، وبفضل قدراتهم وطموحهم كان بامكانهم تولي مراكز مهمة في أنحاء الإمبراطورية. وعلى هذا وبحلول القرن التاسع عشر كان اليونانيون يحتكرون ثلاثة وظائف عليا في الإدارة العثمانية وهي : الترجمان الأول، وترجمان الأسطول، وخوسبدارية إماراتي الدانوب (مدير إقليم). وكانت تلك الوظائف تدار بقدر كبير من

في داشيا". ولقد امتد تأثير هؤلاء الرجال إلى ولاشيا ومولدافيا حيث أشارت أعمالهم الحركة القومية هناك.

على أن أهم وثيقة سياسية خاصة بالحركة الرومانية في القرن الثامن عشر الإلتماس الذي قدم في ١٧٩١ إلى الدايت الترانسلفاني وعنوانه Supplex Libellus Valachorum وقد صاغه صمويل كلاين وقادة رومانيون آخرون. وقد بينت الوثيقة تفسير الرومانيين لتاريخهم من وجهة نظرهم، وحددت مطالب بعينها تتلخص في الاعتراف بهم كقومية رابعة وتمثيلهم تمثيلا نسبيا في كافة مستويات الإدارة في ترانسلفانيا. كما أبدى الموقعون على الوثيقة رغبتهم في الدعوة لمؤتمر قومي، وإطلاق الأسماء الرومانية على الأماكن التي تعيش فيها أغلبية رومانية، وهي مطالب رفضها الدايت بسرعة. غير أن الوقت لم يكن مواتيا لاتخاذ إجراءات من أي نوع ذلك أن الإمبراطورية جميعها كانت في حالة انتفاضة ضد الإجراءات الإصلاحية التي قام بها جوزيف الثاني فضلا عن أحداث الثورة الفرنسية. ولا شك أن "الوثيقة" كانت تمثل برنامجا قوميا ساندها المثقفون الرومانيون وكذا الزعماء الدينيون.

وخلال السنوات التالية لم تحقق حركة الرومانيين القومية أي تقدم نحو أهدافها بل لقد واجهت أخطارا متزايدة. ففي مطلع القرن التاسع عشر دخلت المجر في فترة حادة من المنافسة القومية لتحقيق هدفين اثنين، كان أولهما إقامة دولة موحدة ومركزية خارج أراضي التاج المجري، والثاني تحقيق الاستقلال التام عن النمسا. وكان الهدف الأول يعني بذل الجهود الممكنة لاستيعاب كل من السلاف والرومانيين والساكسون تحت ولاية إدارة مجرية أو بمعنى آخر "ميجرتهم". وكانت الخطوة الأولى في هذا الاتجاه جعل اللغة المجرية لغة رسمية وحيدة في البلاد محل اللاتينية.

على أن هذه السياسة المجرية التي أصبحت أساس الصراع القومي فيما بعد كان لها ما يبررها منطقيا في نظر المجريين، إذ كانت تعكس بشكل جوهري سياسة لويس كوسيوث Kossuth القائد المجري القومي العظيم في منتصف القرن، وبالتالي إذا اقتصر القوميون المجريون في برنامجهم على إقامة دولة مجرية على أساس العرق فقط فإنه يعني استبعاد الأعراق غير المجرية من دولتهم القومية المزمعة مثل الترانسلفانيون، والكروات، والسلافونيون، وأهالي فويفودينا، وسلوفاكيا. وبدون تلك الأراضي تكون المجر دولة فقيرة وضعيفة. أما إذا تم التمسك بكل أقاليم تاج القديس ستيفن فإنه يتعين إجراء بعض ترتيبات لاستيعاب القوميات الأخرى التي تمثل ٥٠% من السكان بعيدا عن فكرة الحكم الذاتي لكل منها لتناقضها مع مشروع الدولة المجرية القومية بشكل أساسي. وبالتالي فإن البديل الوحيد لتحقيق تلك الدولة هو "ميجرة" القوميات الأخرى عن طريق

فرض اللغة المجرية على جميع القوميات في الإدارة والقضاء والتعليم، وكذا التجارة ومجال الأعمال. وقد ظلت تلك هي جوهر سياسة المجر حتى عام ١٩١٤ باستثناء فترات معينة حدثت فيها بعض المساومات والحلول الوسطى مثلما حدث خلال الفترة ١٨٦٠-١٨٦٦ وكان هذا يعني في النهاية أن على الرومانيين والسلافيين التغلب على تلك السياسة المجرية إذا ما أرادوا إحياء قوميتهم.

كان عام ١٨٤٨ هو العام الحاسم بالنسبة للحركة المجرية، إذ انهارت حكومة النمسا أمام الحركات الثورية التي انتشرت في أنحاء الإمبراطورية، ومن ثم أسس المجريون بدورهم حكومة منفصلة عن الحكومة المركزية ذات نظام دستوري تمشيا مع الأفكار الليبرالية التي كانت تسود المنطقة، ووعدت بمنح الحريات المدنية لجميع السكان، وسارعت حكومة المجر الجديدة بإدماج ترانسلفانيا معها، ورحب الزعماء الرومانيون بالإصلاحات الليبرالية لكن لم يرحبوا بهذا الإدماج. وعلى هذا تجمهر أربعون ألف روماني في مدينة بلاي Blaj في مايو ١٨٤٨ في مكان يعرف "بأرض الحرية" وأعلنوا قرارات تدعو للإعتراف بالرومانيين كقومية منفردة، وبأن تكون الكنيسة الأرثوذكسية مؤسسة دينية على قدم المساواة مع الكنائس الأخرى، وأن يكون للرومانيين حق التمثيل النسبي في الدايت والإدارة، بل لقد رفض المجتمعون فكرة إدماج ترانسلفانيا مع المجر دون موافقة السكان.

غير أن الحكومة الثورية المجرية بقيادة كوسيوث لم ترفض فقط مطالب الرومانيين بل لقد رفضت أيضا مطالب مشابهة تقدم بها الساكسون والصرب والكروات. وأمام رفض المجر وموقفها المتصلب العنيد لجأ الزعماء الرومانيون إلى حكومة النمسا. ورغم أن النمسا كانت تواجه صعوبات كثيرة إلا أنها اهتمت بالوفد الذي جاء يعرض مطالب الرومانيين. ولأن النمسا لم ترفض مطالبهم فقد وقف الرومانيون وسلاف الجنوب إلى جانبها ضد ثورة المجر. وعلى هذا وعندما اقتحم الجيش النمساوي المجر في ١٨٤٩ وجد تعاونا من القوميات غير المجرية وكذا وجد الجيش الروسي التعاون نفسه عندما دخل المجر في يونية من العام نفسه لمساندة النمسا.

ومما زاد من خيبة أمل زعماء الرومانيين وسلاف الجنوب أن وضعهم السياسي لم يتحسن مع إخماد ثورة المجر واستعادة النمسا لنفوذها هناك، بل لقد عملت النمسا على فرض إدارة مركزية على أنحاء البلاد عرفت بنظام باخ Bach System ففقدت ترانسلفانيا حقوق الحكم الذاتي وعادت لتكون تحت سيطرة النمسا مباشرة، في الوقت الذي لم تعبأ كثيرا بالوفود التي كانت تترى إلى فيينا للاحتجاج بل وأهملت أيضا الالتماسات التي كانت تقدم لها في هذا الشأن، وظلت الأهداف الرومانية كما هي: الاعتراف بالقومية

الرومانية ضمن القوميات المعترف بها، وإقامة حكومة ذاتية لترانسلفانيا يتمتع الرومـانيون فيها بوضع يتناسب مع قوتهم غير المحدودة.

في تلك الأثناء كان الزعيم الروماني دون منازع هو الأسقف الأرثوذكسـي آنـدرييو شاجونا Andreiu Saguna الذي كرس جهوده لتحسين وضـع الكنيسـة الأرثوذكسـية، ولتعليم الشعب الروماني. لكن ظلت العقبة الرئيسية أمام هذه الكنيسة كما هي وتكمن فـي تخوف الكاثوليك من أن وجود مؤسسة أرثوذكسية قوية قد يؤدي إلى تدمير جهـودهم فـي نشر الكاثوليكية بين الأرثوذكس من خلال الكنيسـة الموحـدة، فضـلا عـن اعتـراض بطريركية الصرب في كارلوفيتز التي يقع الرومانيون الأرثوذكس تحت ولايتها. ومن ثـم انصرف شاجونا للعمل على تحسين مستوى تدريب رجال الدين ليكونوا أكثر قـدرة علـى التأثير كمعلمين في المدارس التي انتشرت وتوسعت بشكل ملحوظ آنـذاك، فبعـد عشـر سنوات تقريبا تأسست حوالي خمسمائة مدرسة ابتدائية جديدة أضيفت للمائة القائمـة. كمـا كان شاجونا مسئولا أيضا عن إنشاء مطبعة وإصدار صحيفة، وكان يؤيـد حكـم النمسـا لترانسلفانيا باعتباره أفضل من أن تكون تحت حكم المجر.

وبحلول عام ١٨٦٣ تمكن الرومانيون من تحقيق نجاح كبير في قضيتهم، ذلك أنه بعـد هزيمة النمسا في ١٨٥٩ في حرب الوحدة الإيطالية تخلت عن "نظام بـاخ" فـي أسـلوب الحكم، وعملت على إعادة الحكم في الدولة إلى نوع من الشكل الدستوري. وكان هذا يعني بالنسبة لترانسلفانيا إعادة الدايت لنشاطه السياسي، وبالتالي إمكانية الرجوع إلى كل قوميـة من القوميات القائمة بما فيها الرومانيون لأخذ رأيها فيما يتعلق بالاصلاحات في المسـتقبل قبل إقرارها. لكن المجر عارضت بقوة تلك الاجراءات الجديدة التي اتخذتها النمسا علـى أساس أن الوحدة التي أعلنت في ١٨٤٨ بينها وبين ترانسلفانيا لا تزال قائمة، وبالتـالي لا ينبغي أن يكون لترانسلفانيا مجلس دايت خاص بها. وأجاب الرومانيون يساندهم كثير مـن زعماء الساكسون بأن تلك الوحدة لم تعد قائمة بهزيمة المجر في عـام ١٨٤٩، وبصـدور "نظام باخ"، ونجحوا في إستصدار قانون انتخابي جديد محل قانون عـام ١٨٤٨ خصـص للرومانيين ثلاثة نواب فقط في الدايت من إجمالي ثلاثمائة نائبا، فما كان من المجـر -إلا أن رفضت الاشتراك في عضوية الدايت الجديد.

وبغياب المجريين عن الدايت الجديد أصبح بإمكان النـواب الرومـانيون والساكسـون إصدار تشريعات لتغيير طبيعة الإدارة في ترانسلفانيا، وأعلـن الرومـانيون أن قـوميتهم تتكافأ مع قوميات المجر والتشيك والساكسون. كما أخذت الكنائس الموحدة والأرثوذكسـية نفس مكانة كنائس الأربعة مذاهب الأخرى، وأكثر من هذا فإن إمبراطور النمسـا وبفعـل جهود الأسقف شاجونا وافق على فصل الكنيسة الرومانية الأرثوذكسية عـن البطريركيـة

الصربية، ومن ثم تأسست أسقفية أرثوذكسية رئاسية في مدينة شيبيو Sibiu وأسقفيات في كل من آراد Arad، وكارنسبيش Caransebes، وتم الاعتراف باللغة الرومانية جنبا إلى جنب الجرمانية والمجرية. وبهذا أصبح الرومانيون ولأول مـرة فـي التـاريخ الحـديث متساوون مساواة قانونية مع باقي أهالي ترانسلفانيا.

غير أن تلك الاصلاحات لم تستمر طويلا، ذلك أن المجريين كانوا يتمتعـون بوضـع قوي في أنحاء إمبراطورية النمسا، على حين أن وضع الحكومة المركزية في فيينـا كـان ضعيفا. ولهذا وبسبب امتناع المجريين عن التعاون مع أجهزة الدولـة اضـطر الإمبراطور فرانز جوزيف لتقديم تنازلات لهم، ففي ١٨٦٥ تم إلغاء قانون انتخاب دايـت ترانسـلفانيا، وعرض مشروع قانون جديد يخصص للمجريين الذين يمثلون ٢٩% فقـط مـن إجمـالي السكان ٨٩ مقعدا على حين أن الرومانيين الذين يمثلون أغلبية خصص لهم ثلاثـة عشـر مقعدا. وهذا الدايت هو الذي قام بالتصويت على وحدة ترانسلفانيا مع المجر ذلـك القـرار الذي قبله الإمبراطور.

وهكذا تحولت ترانسلفانيا التي كانت جزء من المجر لها جهازهـا الإداري وبرلمانهـا (الدايت) إلى محافظة من محافظات مملكة المجر. وبينما كـان الرومـانيون فـي ١٨٦٣ يشكلون أغلبية في ترانسلفانيا تتمتع بالمساواة مع سائر القوميات الأخرى، أصـبحوا أقليـة تمثل ١٥% من رعايا المجر. وأكثر من هذا أن مستقبلهم أصبح مظلمـا فـي كثيـر مـن المجالات خاصة وأن جيلا جديدا من الساسة المجريين تولوا شؤون الحكم وأخذوا يعملـون على تنفيذ مبادىء كوسيوث من حيث "الميجرة".

وبعد هزيمة النمسا على يد بروسيا كما سبقت الإشارة أعادت النمسا تنظيم سياسـاتها طبقا لتسوية "أوزجليخ" Ausgleich في ١٨٦٧. وكانت لهذه الهزيمة عواقب وخيمة على كل من الرومانيين وسلاف الجنوب فمنذ ذلك التاريخ انقسمت إمبراطورية النمسا–المجـر أو ما كان يعرف بالمملكة الثنائية إلى وحدتين كل وحدة تتميز عن الأخرى ولكـن تحـت حكم واحد أصبح يعرف بامبراطور النمسا وملك المجر ولها سياسة خارجية واحدة وجيش واحد على أن يلتقي وفدان من كل وحدة دوريا لحل المشكلات المشـتركة، ولكـل وحـدة حكومة خاصة لها الحرية في مباشرة شـؤون الإدارة الداخليـة. والحـال كـذلك أسـرع الرومانيون وسلاف الجنوب الذين أصبحوا تحت حكم وحدة المجر التابعة بتقديم التماسـات إلى حكومة النمسا لرفع المظالم التي أصابتهم من جراء سياسة حكومة المجر.

وبشكل عام لم تكن تسوية أوزجليخ سيئة من حيث المبادىء التي أقرتها، ففـي ١٨٦٨ أعلن برلمان المجر أن جميع مواطني المجر متساوون، وتقرر إلغاء أية ميـزات خاصـة تنفرد بها قومية دون القوميات الأخرى. كما صدر قانون القوميـات الـذي يعتبـر أكثـر

التشريعات التي صدرت في دولة متعددة القوميات تقدمية على الإطلاق، إذ أعطى الحق لكل قومية في استخدام لغتها الخاصة في كل أوجه حياتها الثقافية والسياسية .. في التعليم بالمدارس الابتدائية والثانوية، وفي التقاضي أمام المحاكم، وفي البرلمان ومجلس الإقليم، كما تقرر أن يتعلم المسئولون الإداريون في كل إقليم لغة أهله، وأن يشغل غير المجريين وظائف إدارية وقضائية. غير أن الذي حدث أن تلك الإصلاحات ظلت حبرا على ورق ولم تنفذ شأن الإصلاحات التي كانت تقررها الدولة العثمانية.

ومن سوء الحظ أن جيل المجريين الذين عبروا ببلادهم من هزيمة ١٨٤٩ إلى إنتصار ١٨٦٧ السياسي مثل فرنسيس دياك Deak، وجوزيف إيوتوفوس Eotvos لم يكن بإمكانهم متابعة برامجهم حتى النهاية إذ كانت سياساتهم تعتمد على مبدأ التكيف مع القوميات على حين أن منافسيهم بقيادة كولومان تشيزا Koloman Tisza عزموا على أن يجعلوا المجر دولة مجرية واحدة موحدة. وفي ١٨٧٥ أصبح تشيزا رئيس وزراء المجر وظل حزبه (الحزب الليبرالي) يسيطر على الحكومة المجرية طوال الثلاثين عاما التالية حيث كان يتم ترتيب الانتخابات البرلمانية بحيث تأتي أغلبية مجرية دوما تمكنت من تمرير قوانين تغير من أسلوب التعليم ولغته على أساس أن التعليم هو مفتاح نجاح عملية "الميجرة"، أو كما شرحها بكل حيوية وحماس بيلا جرونفالد Bela Grunwald شريك تشيزا بقوله "إن المدارس الثانوية مثل آلة ضخمة إذا ألقيت فيها مئات الشباب السلوفاك من ناحية يخرجون من الناحية الثانية وقد أصبحوا مجريون"[1] . وعلى هذا وفي ١٨٧٩ طلب من جميع معلمي المدارس الابتدائية معرفة اللغة المجرية حتى أولئك الذين يعيشون في قرى رومانية أو سلوفاكية. وفيما بعد اقتصر أمر إنشاء مدارس أو مؤسسات تعليمية جديدة على المدارس المجرية فقط. وسرعان ما أصبحت التعليمات والملاحظات العامة تكتب بالمجرية، وكذا أسماء الشوارع وطوابع البريد، وإشارات السكك الحديدية، وتعرضت العائلات للضغط لميجرة أسماء أفرادها، واقتصرت المناصب القضائية والإدارية على المجريين. وأكثر من هذا تم تشجيع الفلاحين المجريين على الاستيطان في ترانسلفانيا، وإغراء المقاولين المجريين على استثمار أموالهم في تنمية الصناعات في ترانسلفانيا.

على كل حال .. لقد انتهت سياسة "الميجرة" بردود فعل متوقعة إذ اتحدت كل عناصر البلاد بكل طبقاتها والذين شعروا بالخطر المحدق بشخصيتهم القومية. وهكذا تأسس أول حزب سياسي روماني باسم الحزب القومي في مدينة سيبيو في عام ١٨٨١ ودعا برنامجه إلى استعادة سلطة ترانسلفانيا، واستخدام اللغة الرومانية في الإدارة والقضاء، وتعيين الموظفين الذين يعرفونها. ثم اتخذ الزعماء الرومانيون سياسة المقاومة السلبية لمواجهة التهديد المجري فقاطعوا البرلمان ورفضوا تولي أية وظائف حكومية. وفي الوقت نفسه

ظهر جيل جديد من الطلاب شبيه بطلاب مولدافيا وولاشيا في ١٨٤٨ ووقف إلى جانب برنامج يدعو لاتحاد كل الرومانيين في مملكة واحدة، وهو هدف كان يعني بطبيعة الحال تفتيت أراضي مملكةالمجر. وفي ١٨٩٠ أشار الحزب إشارات مشابهة في خطابه عن "أمة رومانية عظمى قوامها أحد عشر مليونا".

وخلال القرن التاسع عشر كان للأحداث التي وقعت في ترانسلفانيا صداها في إمارتي الدانوب (مولدافيا وولاشيا) وكانت المعاملة التي خضع لها الرومانيون في ترانسلفانيا نقطة حساسة في العلاقات بينهم وبين النمسا، فكلما زاد ضغط النمسا عليهم ازدادت رغبتهم في إعلان مملكة رومانيا. وفي ١٨٩١ تكونت في بوخارست "رابطة الثقافة الرومانية" بمعرفة أساتذة الجامعة وطلابها سارعت بإعداد "مذكرة" بخمس لغات لتنبيه الرأي العام الأوربي بمتاعب الرومانيين في ترانسلفانيا، فرد عليها الطلاب المجريون في بودابست، واندفع الطلاب الرومانيون في ترانسلفانيا بدورهم إلى تفنيد ما جاء برد الطلاب المجريين. أما كاتب رد طلاب ترانسلفانيا أوريل بوبوفيتش Aurel Popovici فقد حكم عليه بالسجن لكنه أفلح في الهرب إلى رومانيا حيث سيظهر اسمه فيما بعد في عام ١٩٠٦ عندما أعد خطة شهيرة بشأن إعادة تنظيم المملكة. وسرعان ما تبنى الحزب القومي قضية أولئك الطلاب وأعد مذكرة حملها وفد إلى فيينا لمقابلة الإمبراطور فرانز جوزيف تطالبه مرة أخرى باستعادة الحكم الذاتي لترانسلفانيا لكن الإمبراطور رفضها، بل لقد تم اعتقال زعماء الحزب بمعرفة حكومة المجر وتمت محاكمتهم. على أن هذه "المذكرة المحنة" كما وصفت فيما بعد كانت فرصة هائلة للرومانيين للفت انتباه قطاع عريض من الرأي العام لقضيتهم. وعلى الرغم من أن محاكمة أعضاء الحزب القومي قد دمرت مكانة الحزب وانتهت بسجنهم إلا أن المشهد نفسه كان دعاية لها قيمتها للرومانيين شأن ما حدث فيما بعد لحركة سلاف الجنوب مما أدى في النهاية إلى تعاون الرومانيين مع سائر القوميات السلافية. ففي ١٨٩٥ عقد مؤتمر للقوميات في بودابست حضره الصربيون والسلوفاك وأكد المؤتمرون أن المجر دولة متعددة القوميات وليست دولة ذات قومية واحدة أو واحدة القومية.

على أن احتجاج كافة القوميات لم يؤثر بدرجة أو بأخرى على سياسة المجر بشأن "سياسة الميجرة" بل على العكس وجدنا أن حكومة المجر تمد أهدافها القومية في اتجاه آخر وبالتالي دخلت مرة أخرى في صراع مع امبراطورية النمسا. ففي ١٩٠٥ عملت على إيجاد جيش منفصل بعيدا عن القوة العسكرية المشتركة التي تأسست بمقتضى "ميثاق أوزجليخ"، وهو أمر لم يكن ليستسلم له الإمبراطور فرانز جوزيف بحال من الأحوال. فلما أرغمت المجر على التراجع عن رغبتها في إيجاد هذا الجيش المنفصل تشجع الرومانيون

بدورهم على التخلي عن سياسة المقاومة السلبية التي لم تكن ناجحة بأي شكل من الأشكال واشتركوا مرة أخرى في الحكومة المجرية.

فلما عاد النواب الرومانيون للبرلمان وجدوا أنفسهم يواجهون إجراءات غاية في الشدة والقسوة تجاه خصوصيتهم القومية، ففي ١٩٠٧ تقدم الكونت البرت آبوني Apponyi وزير التعليم بمشروع قانون جديد للمدارس اشترط إجادة المدرسين اللغة المجرية، وتدريس القومية المجرية في كل المدارس، وفي حالة عدم معرفة التلاميذ اللغة المجرية بعد أربع سنوات من الدراسة سوف يتم طرد المدرسين من المدارس، فضلا عن تولي الدولة شؤون مدارس الكنائس الرومانية، ولإضعافها قررت الحكومة رفع مرتبات المدرسين فيها بحيث تعجز بعض الكنائس عن دفع مرتبات عالية فلا تجد مدرسين. وفي ١٩٠٩ تقرر تدريس الدين في المدارس المتوسطة بالمجرية وتمت عدة خطوات ضد الكنيسة الرومانية في ١٩١٢ عندما وافق بابا الفاتيكان على طلب المجر بإبعاد ٨٣ كاهنا من الكنيسة الرومانية الموحدة، ووضع أبروشيتهم تحت إشراف الرئاسة الأسقفية المجرية اليونانية-الكاثوليكية في هايدودورج Hajdudorog التي كانت قد أنشئت مؤخرا على أن تباشر الطقوس الدينية باليونانية البيزنطية وإلى أن يتعلمها الكهنة تتم مباشرة الطقوس بالمجرية، وكان ذلك الإجراء محاولة أبعد في طريق الميجرة. وعلى الرغم من قيام حكومة المجر ببعض الجهود قبل عام ١٩١٤ لتهدئة الغضب القومي، إلا أنها لم تكن لتقبل على الإطلاق طلب الرومانيين بإعادة الحكم الذاتي لترانسلفانيا.

وفي عام ١٩١٤ أمكن القول أن الرومانيين في ترانسلفانيا نجحوا في تنمية الشعور القومي بشدة بينهم وهو شعور كان يزداد قوة مع زيادة حدة الضغط المجري عليهم. وظلت أهداف المعارضة الرومانية كما هي: استعادة الحكم الذاتي لترانسلفانيا، وتمتع كل قومية بوضع سياسي يتناسب مع عدد أبنائها، إذ كان الرومانيون يمثلون ٥٥% من سكان مملكة المجر، والمجريون أنفسهم يمثلون ٣٤% وفق إحصاء عام ١٩١٠. ولكن ورغم أن الساكسون في كثير من القضايا كانوا يقفون إلى جانب الرومانيين ضد حكومة المجر، إلا أنهم لم يكونوا ليساندوا فكرة تصفية الإمبراطورية النمساوية آنذاك. وحيث أن الرومانيين كانوا يمثلون أغلبية صغيرة في الإقليم ويواجهون موقفا أوربيا ثابتا بشأن وضعهم داخل الإمبراطورية أصبح هدفهم السعي لإصلاح المملكة وليس تصفيتها. وأكثر من هذا ورغم وجود نشاط روماني سياسي في ترانسلفانيا إلا أنه لم يكن ليقارن بما كان يحدث في أراضي سلاف الجنوب حيث كانت تنتشر بينهم خلال القرن التاسع عشر عدة برامج

سياسية وأحزاب وحيث كانت تلك الأراضي محل النزاع تسكنها قوميات غير مجرية وتهيمن عليها تاريخيا وعرقيا.

وعلى الرغم من أن المسألة الترانسلفانية كانت موضع اهتمام كبير من الحكومة الرومانية، إلا أن الاستيلاء على ترانسلفانيا لم يكن جزء من سياستها الرسمية. ثم لعبت المسألة دورا كبيرا في العلاقات بين رومانيا والنمسا عشية الحرب العالمية الأولى أكثر من ذي قبل، وأصبح الرومانيون "الجدد" بما أصبح لهم من نفوذ سياسي أكثر حساسية للقضية القومية. وكانت النمسا في القرن التاسع عشر تخشى باستمرار التأثير الذي يمكن أن تقدمه الحكومة الرومانية للرومانيين في ترانسلفانيا. كما كان خطاب الحزب الليبرالي يكرر باستمرار الحديث عن الأراضي الرومانية تاريخيا التي تشتمل على ترانسلفانيا وبوكوفينا وبسارابيا كأراضي قومية لا يمكن التفريط فيها وتكون موضع مطالبة في المستقبل.

وعلى هذا وضعت قيود شديدة على تحرك الزعماء الرومانيين في بوخارست قبل عام ١٩١٤، فأولا كانت رومانيا جزء من دول التحالف الثلاثي، والنمسا عضو فيه؛ وثانيا ورغم أن ملك رومانيا تشارل ذو ضمير حي ويؤدي ولجبه على الوجه الأكمل، إلا أنه ظل في أعماقه وعواطفه أميرا جرمانيا ولم يكن ينتظر منه عكس بيتر ملك الصرب قيادة حركة قومية ضد بلاد يرتبط بها عاطفيا؛ وثالثا أنه يجب ألا يغرب عن البال أن مشكلات رومانيا في المقام الأول آنذاك كانت اقتصادية وليست سياسية، ذلك أن رومانيا كانت قد خبرت في ١٩٠٧ واحدة من أكبر ثورات الفلاحين ومن ثم كان وضع الفلاحين الرومانيين وتوزيع الأرض عليهم (الإصلاح الزراعي) في أولويات الأهداف القومية. وفي الوقت نفسه كانت رومانيا أكثر من دول البلقان الأخرى تتجه نحو تحول اقتصادي وتنمية مصادرها الطبيعية وطاقاتها الصناعية، وكان أعضاء الحكومة (الوزراء) مشغولون في تلك العمليات. ولم تصبح المطالبة بترانسلفانيا أمرا ملحا من الناحية القومية إلا بعد اندلاع الحرب العالمية الأولى عندما ظهر على الساحة موقف غير متوقع كلية.

وواقع الأمر فلم يكن ضم ترانسلفانيا يمثل المشكلة الملحة في سياسة رومانيا الخارجية قبل ١٩١٤ لكن العلاقة مع بلغاريا كانت لها أولويتها، فقد كان قادة رومانيا شأن قادة اليونان والصرب يقفون بشدة ضد عزم بلغاريا استعادة الحدود التي منحتها لها معاهدة سان ستيفانو، وبالتالي تكتسب مكانة زائدة في منطقة البلقان، فضلا عن أن جنوبي دوبروديا ظلت مطلبا رومانيا وهو الأمر الذي أدخل رومانيا في عام ١٩١٣ في صراع ضد المجر التي سعت لحماية مصالح بلغاريا لكن هذا الصراع لم يفض التحالف. ومن ناحية أخرى كان الدور الذي لعبته رومانيا في حروب البلقان كما رأينا أدى إلى تعاون

وثيق مع الصرب. وفي المقابل انغمست الصرب في ١٩١٤ بعمق في الخلافات القومية القائمة في امبراطورية النمسا وأصبح لها مطالب قومية وخاصة في البوسنة والهرسك سوف تطالب بها متى حانت فرصة مواتية.

مسألة سلاف الجنوب

عرفنا أن المسألة القومية في ترانسلفانيا كانت تتمحور حول صراع الأغلبية الرومانية فيها مع حكومة المجر، لكن سلاف الجنوب في دلماشيا وكرواتيا وسلافونيا كانت مشكلتهم أكثر تعقيدا، فلم تكن تقتصر فقط على علاقات الأغلبية الكرواتية مع الإدارة المجرية المهيمنة، بل كانت أيضا مع الأقلية الصربية في تلك المناطق. وكانت كرواتيا في العصور الوسطى شأن الصرب مملكة تشتمل على أراضي كرواتيا الحالية وسلافونيا ودلماشيا وجانب كبير من البوسنة. وفي عام ١١٠٢ بعد وفاة ملكهم وهزيمتهم أمام المجريين اختار الكرواتيون حاكم المجر ملكا عليهم. ومع هذا ظل البلدان (المجر وكرواتيا) مملكتين منفصلتين متحدتين تحت تاج واحد حتى عام ١٥٢٧ حين انهزمت المجر أمام العثمانيين وعند ذاك قام الكرواتيون باختيار امبراطور النمسا ملكا عليهم.

وعلى عكس الصرب حين قضى الغزو العثماني على الطبقة الارستقراطية فيها، كان لكرواتيا نبلاء حافظوا في الماضي على شخصية بلادهم وحموا مصالحها. وفي كرواتيا كانت غالبية الأرستقراطية كرواتية الأصل وان كان معظمهم ينحدر من أصول أقل نبالة، بل إن بعضهم كان فقيرا لدرجة أنه كان من الصعب تمييزهم عن الفلاحين. وفي سلافونيا كان الوضع مختلفا، فرغم وجود أرستقراطية كرواتية فيها إلا أن أكبر الإقطاعيات حجما كانت في يد ملاك من أصول جرمانية أو مجرية ويتكلمون اللاتينية كلغة شائعة وليس الكرواتية. وفي دلماشيا كانت الطبقة المهيمنة تعمل في المجالات التجارية والبحرية وتتكلم اللاتينية أيضا والفلاحون كانوا الكروات. وكانت الكنيسة في تلك المناطق تشارك النبلاء مكانة وميزات ملاك الأرض الزراعية، حيث كان لكبار الكهنة مصالح اجتماعية واقتصادية وسياسية شأن الأرستقراطية. وفي المدن كانت هناك طبقة وسطى صغيرة لها نشاط سياسي متطرف إلى حد كبير. وفي كل المناطق الثلاثة كان أغلبية السكان من الفلاحين الذين كانوا يسعون قبيل اندلاع الحرب العالمية الأولى لتحقيق إصلاح زراعي يغير من وضعيتهم لكنهم لم يكونوا قوة ساسية حقيقية.

وفي البلاد الكرواتية أيضا كانت هناك أقلية صربية وخاصة في كرواتيا-سلافونيا حيث كانت نسبتهم ٣٤،٦% مقابل ٦٢،٥% للكروات طبقا لإحصاء ١٩١٠ أي بمعدل

واحد صربي من كل ٢،٥% كرواتي. وكان الشعبان (الكرواتي والصربي) يتكلمون لغة واحدة متطابقة ولكن يكتبونها بأبجدية مختلفة، وجميعهم سلاف جنوبيون فيما عدا أن الصرب أرثوذكس والكروات كاثوليك. ومعظم الصرب في كرواتيا-سلافونيا كانوا يعيشون في منطقة تعرف "بالحدود العسكرية"، وهي منطقة حاجزة أقامتها النمسا أثناء القرن السادس عشر ضد الدولة العثمانية. ولكي تجذب النمسا مستوطنين يعيشون في تلك المناطق ويقومون بدور الحامية العسكرية للدفاع قدمت ميزات اقتصادية واجتماعية وسياسية للتشجيع، فانتهزت الفرصة أعداد كبيرة من الصرب اللاجئين من الأراضي التي احتلها العثمانيون. وبدأت منطقة الحدود العسكرية على البحر الإدرياتي جنوب مدينة ريكا Rijeka (فيوم Fium) حتى ما وراء بلجراد في الشرق، وكانت منطقة مطاطة في مساحتها ومختلفة في عرضها وتمتد بطول أكثر من عشرين كيلومترا جنوبا حتى نهر سافا Sava ، وتضم كل أراضي كرواتيا تاريخيا. وتنبغي الإشارة إلى أن الصربيين كانوا يعيشون أيضا في باشكا Backa وبانات وهما جزء من فويفودينا لكنها لم تكن أبدا مجال صراع مع الكروات.

والحق أن توزيع السكان في تلك المناطق وضع إطار الصراع الذي نشب في القرن التاسع عشر فمع نمو الحركات القومية آنذاك كان أمام الصرب والكروات أحد اختيارين : إما أن يأخذوا طريقا منفصلا ويسعى كل منهم إلى إعادة مملكته التي كانت في العصور الوسطى على أساس الاستقلال، وإما أن يؤكدوا على روابطهم السلافية الجنوبية أو "اليوجوسلافية" ويعملون على بناء دولة مشتركة. وفي تلك الاستعادة واجهت الصرب ورطة كبيرة فقد كان عليها تكوين الصرب الكبرى على أسس قومية صارمة، أو تتزعم حركة لتوحيد كل أراضي سلاف الجنوب. وبالنسبة لكرواتيا فكانت العقبة الرئيسية أمام إيجاد حكومة كرواتية مستقلة أو تتمتع بالحكم الذاتي وجود أقلية صربية معتبرة وسطها .. وأما العقبة الكبرى أمام تحقيق الصرب الكبرى أو يوغوسلافيا فكانت عدم رغبة زعماء الصرب في بلجراد في ذوبان شخصيتهم القومية في الإطار الأكبر. وهكذا وحتى عام ١٩١٤ كان الصراع القومي المزدوج قائما في أراضي سلاف الجنوب التابعين لمملكة المجر ضد السكان السلافيين، والصراع بين السلافيين أنفسهم من أجل مستقبلهم السياسي. كما كانت العلاقة مع حكومة النمسا حاضرة في هذا الصراع.

وفي أواخر القرن الثامن عشر اجتمع نبلاء كرواتيا والمجر على كراهية خطط الإصلاح التي قدمها إمبراطور النمسا جوزيف الثاني ووقفوا بجانب التقاليد والعادات المستقرة ضد الإمبراطور "الثوري"، ومن ذلك أنهم دافعوا عن استخدام اللاتينية التي ظلت

وسيلتهم في الاتصال بالآخرين على مدى قرون ضد تهديد الجرمانية لتكون لغة الإدارة. وحتى عندما حاولت المجر فرض لغتها فيما بعد على البلاد بقي النبلاء الكروات المدافعون الأقوياء عن اللاتينية. ولكن وبرغم وجود معارضة ضد الهيمنة المجرية في هذا الموضوع، إلا أن المصالح الاجتماعية والاقتصادية للأرستقراطية الكرواتية كانت بحلول عام ١٨٢٨ أكبر من المشاعر القومية حتى أنهم وفي ذلك العام وافقوا على تعليم المجرية في المدارس الكرواتية وكانت الخطوة الأولى في عملية "الميجرة".

ومن الملاحظ أن القوميين الصادقين في قوميتهم سواء أكانوا كروات أو يوجوسلاف كانوا من الطلاب والمثقفين والطبقة الوسطى الصغيرة النشطة شأن الحال في قوميات وسط أوربا. وأول فكرة قومية لها مغزى حقيقي تظهر من هذه المجموعة كانت الحركة الإليرية Illyrian التي ارتبطت ارتباطا وثيقا بشخص ليوديفيت جاي Ljudevit Gaj الذي كان من أنصار تيار القومية الرومانية الذي كان قويا في أوربا آنذاك ولهذا نراه قد تأثر بالعلماء والكتاب السلاف أمثال سافاريك P.J.Safarik، ويان كولار Jan Kollar، ودوبروفسكي J Dobrovski وجاءت نقطة التحول في حياته في عام ١٨٣٥ عندما حصل من السلطات النمساوية على إذن بإصدار صحيفة كرواتية باسم دانيشا Danica (أي نجمة الصباح). ويبدو واضحا أن النمسا سمحت بهذه الصحيفة بعد أن أصبحت قلقة جدا من خطر تنامي القومية المجرية على الإمبراطورية ومن هنا شجعت التعبير لدى المعارضة الكرواتية ضد السيطرة المجرية. وخلال تلك الفترة لم يكن الكروات يملكون إلا التقدم بالتماسات للنمسا ضد المجريين تماما كما كان يفعل الترانسلفانيون.

لقد كان الإسهام الرئيسي لجاي مناصرة وحدة سلاف الجنوب لغة وثقافة وسياسة. ومن هنا استهدفت الحركة الإليرية العمل على تجاوز الخلافات التاريخية التي فصلت بين شعوب الجنوب على مدى القرون وتوحيدهم لمقاومة نفوذ المجر. وخلال ثماني سنوات ١٨٣٥-١٨٤٣ حدثت طفرة هائلة في النشاط الأدبي والنشر في ذلك الاتجاه. وفي هذا الإطار نجح جاي في إغراء الكتاب الكرواتيين بعدم استخدام لهجة أهل زغرب الكايكفيانية Kajkavian واستخدام اللهجة الأشتوكافيانية Stokavian وهي لهجة أهالي البوسنة والهرسك ودلماشيا والصرب حيث أدرك أهمية وحدة اللغة المشتركة في تحقيق التعاون السياسي.

ورغم أن الحركة الإليرية تمتعت بشعبية بين المثقفين الكروات، إلا أنها لم تلق نفس القبول بين السلوفينيين والصربيين، فالسلوفينيون وقد ارتبطوا ارتباطا وثيقا بالنمسا لم يشعروا بتهديد المجر فضلا عن أن لغتهم واضحة وكانوا تاريخيا بعيدين عن الصرب والكروات. وأما الصربيون فلم يقبلوا مغزى فكرة الإليرية وكان معظم زعماؤهم متمسكون

بوجهة نظر إيليا جاراشنين في ناشرتانيه Nacertanije ، ويفضلون العمل من أجل دولة صربية ذات عرق واحد. ومن ناحية أخرى لم يكن فوك كاراديتش Vuk Karadzic أعظم عالم صربي آنذاك متعاطفا مع الفكرة، إذ كان يشعر بأن من يتكلم اللهجة الأشتوكافيانية فهو صربي وفي نفس هذا الاتجاه كان رد فعل معظم المثقفين الصربين في فويفودينا سلبيا تجاه الحركة الإليرية.

ورغم ضآلة فرص نجاح الصربيين والسلوفينيين في مسعاهم، إلا أن برنامج الحركة الإليرية ضايق زعماء المجر وعلى هذا وفي ١٨٤١ نجح زعماء المجر في تكوين أول حزب سياسي كرواتي باسم الحزب الكرواتي-المجري دعا أعضاؤه لرفض الفكرة الإليرية بشدة وتأييد المحافظة على الروابط الوثيقة مع المجريين. كما بذلوا جهودا لإقناع النمسا بخطورة الحركة الإليرية من حيث أنها حليفة للرابطة السلافية وتمثل تهديدا للإمبراطورية. وعلى هذا وفي ١٨٤٣ اتخذت النمسا إجراءات لقمع الحركة ووضعت جاي تحت المراقبة. ورغم كل هذا كان تأثير الإليرية عميقا دون شك إذ أصبحت أساس الحركة اليوجوسلافية فيما بعد التي كان لها مركزا أيضا في كرواتيا.

كان أول اختبار عملي لاحتمال قيام وحدة لسلاف الجنوب حدث خلال ثورات ١٨٤٨-١٨٤٩، ففي أثناء ثورة المجر كان أنصار الإليرية في دوائر الحكم في زغرب (كرواتيا) يقودهم يوسيب يلاشيك Josip Jelacic ويتحدث باسمهم وكان كولونيل في جيش النمسا. وعندما طلبت حكومة كوسيوث بحق المجريين في حكومة ذاتية في إطار إمبراطورية النمسا طالب الكروات بذات الوضع في إطار حكومة المجر، إذ كانوا يريدون التحرر من سيطرة الإدارة المجرية المباشرة، ويريدون برلمانا منفصلا، وإلغاء نظام قنية الأرض Serfdom ، واستعادة مملكة تريونه Triunne القديمة .. أي وحدة كرواتيا ودلماشيا وسلافونيا. وكانت النمسا تحكم دلماشيا بينما تسيطر المجر على كرواتيا وسلافونيا. وعندما رفضت المجر (حكومة كوسيوث) هذه المطالب بصراحة لجأ الكروات إلى النمسا مثلما فعل الترانسلفانيون.

وفي تلك الأثناء وجد زعماء الكروات في صرب فويفودينا حلفاء يمكن التعاون معهم لأنهم كانوا يتطلعون بدورهم لحكومة ذاتية محلية، ويرغبون في التوحد مع الكروات في دولة مشتركة. وكان من مظاهر هذا التعاون أن يوسيب رايكتش Josip Rajacic بطريرك الصرب الأرثوذكس في سرمسكي كارلوفيتش في فويفودينا منح بركته لمحافظ الإقليم الكاثوليكي في زغرب يلاشيك Jelacic . وعلى هذا دخل الصرب والكروات ومعهم متطوعون من صرب مولدافيا وولاشيا في معارك ضد المجريين. ومن ناحية

أخرى قامت حكومة الأمير الكسندر كاراديورديفيتش في بلجراد بتشجيع أقرانهم الصربيين وأمدتهم سرا بالسلاح والعتاد والرجال.

ورغم أن كلا من الصرب والكروات كانوا ضد المجريين بشدة، لكنهم لم يعارضوا حكومة النمسا آنذاك. ففي ١٨٤٨ كانوا يرون أن البرنامج النمساوي-السلافي يعبر عن أفكارهم خير تعبير، وقد كان يستهدف تحقيق مساواة سياسية للسلاف ضمن إطار امبراطورية فيدرالية الطابع. وفي ١٨٤٩ اشتركت قوات صربية وكرواتية مع القوات النمساوية والروسية والرومانية في سحق ثورة المجر. وقاد ييلاشيك قواته بولاء للنمسا رغم أنه كان يعرف آنذاك أن حكومة النمسا لن تمنح الحكم الذاتي الذي يتطلع إليه السلاف والرومانيون.

لقد كانت ثورات ١٨٤٨-١٨٤٩ تعني نهاية الحركة الإليرية ففي خلال عقد من الزمان نشأ تياران سياسيان معارضين، أولهما يؤكد على القومية الكرواتية، والثاني كان توسعيا وامتدادا للفكرة الإليرية. وفي ١٨٦١ قام كل من آنتيه ستارشفيتش Ante Starcevic ، ويوجين كافاتيرنيك Kavaternik بتأسيس حزب العدالة، ودعا برنامجه في إطار تقاليد قوميات القرن التاسع عشر لتكوين كرواتيا المستقلة محتقرا الإليرية ومنكرا استمرار الانفصال بين الكروات والسلوفينيين، وكان يعتبر الكروات أرثوذكس، والسلوفينيين كروات، ووضع في تخطيطه إمكانية إدخال هذين الشعبين في "كرواتيا الكبرى" في المستقبل. وكان برنامج هذا الحزب الذي كان أقوى تعبير عن الانفصالية الكرواتية حتى تاريخه ينكر ما يعتقده المجريون، وضد رغبة الذين يريدون التعاون مع حكومة النمسا، ويعتبر المجريين والجرمان مجرد أعداء، بل لقد رفض أية محاولات للتكيف مع الصرب أو السلوفينيين. ولقد لعب برنامج هذا الحزب والذي كان عنوانه "برافاستوف" Pravastov دورا كبيرا في تفريق سلاف الجنوب في الإمبراطورية، وأما صرب الصرب ذاتها فقد كان بإمكانهم إدراك مشكلات هذا البرنامج لأنه كان بمثابة نظيرهم الكرواتي المضاد للأفكار القومية الصربية الكبرى.

لقد أخذ الكاهنان الكاثوليكيان يوسيب يوراي ستروسماير Josip Juraj Strossmayer وفرانيو راشكي Franjo Racki على عاتقهما مسئولية تبني تقاليد الإليرية، وقد كانا رفيقان متلازمان لا يفترقان، فالكاهن ستروسماير أسقف دياكوفو Djakovo والمتحث باسم إكليروس كرواتيا كان سياسيا ماهرا له سلطات واسعة وتأثير طاغ على شعبه وعلى الرأي العام في الخارج. ولكن كانون راشكي Canon Racki وكان أكثر ثقافة فكان له فضل تطوير الأفكار الأساسية "لليوجوسلافية" لتصبح عنوانا

لبرنامجه السياسي. وهكذا وبينما رفض ستارشفيتش Starcevic (حاكم كرواتيا) الحركة الإليرية وجدنا ستروسماير وفرنيو راشكي يتوليان تطويرها وإشاعتها. وبينما كان هدف الإليرية العاجل توحيد سلاف الجنوب في الإمبراطورية، كانت "اليوجوسلافية" تستهدف تجميع كل سلاف الجنوب معا سواء تحت التاج المجري أم بدونه. وبينما توجهت الإليرية لوسط أوربا لكسب أنصارها وركزت على الوحدة اللغوية والثقافية والتغاضي عن المسائل الدينية، توجهت اليوجوسلافية إلى البلقانيين وسعى زعماؤها للتغلب على الخلافات الدينية بين الصرب والكروات. وبينما كان ستارشفتش يرغب في كرواتيا المستقلة كان ستروسماير وفرانيو راشكي يريان كرواتيا جزء من فيدرالية سلاف الجنوب. وفي سبيل تعزيز أهدافهما قاما بتأسيس أكاديمة "يوجوسلافية" أكثر من أن تكون "كرواتية" للآداب والعلوم لتوفير سبيل ضمن سبل أخرى لنشر كل مؤلفات وكتابات سلاف الجنوب لإشاعتها بين أكبر عدد من الناس.

وتمشيا مع معتقدات ستروسماير نراه يحاول إقامة اتصالات مع حكومة الصرب. وآنذاك كان أمير الصرب ميشيل ووزير خارجيته جاراشنين كما سبقت الإشارة ينشطان في السياسة الخارجية لتوحيد كل من الجبل الأسود واليونان ورومانيا ضد الدولة العثمانية، وتراسلا مع ستروسماير بهدف استخدامه لتحقيق أهدافهما أكثر من العمل على توحيد سلاف الجنوب (التابعين للنمسا)، فقد كانت ولايات الدولة العثمانية هدفهما وليس النمسا. وفي الواقع عندما كان ستروسماير يعتقد في عام ١٨٦٦ أنه توصل إلى تفاهم مع الصرب كان أمير الصرب يتفاوض مع المجر لتوقيع اتفاق على حساب الكروات.

وبالإضافة إلى هاتين المجموعتين (الإليرية واليوجوسلافية) كان هناك حزبان كرواتيان أيضا أحدهما مع المجر والثاني مع النمسا. وكان أنصار المجر لا يزالون يؤيدون فكرة وجوب انضمام كرواتيا مع المجر في جبهة واحدة ضد النمسا مع استعادة الحقوق والميزات التي كانوا يتمتعون بها قبل عام ١٨٤٨ وإلغاء نظام باخ Bach. وفي تلك الأثناء أيضا كان إيفان مازورانيتش Mazuranic وهو كاتب روائي شهير قد ألف حزب الاستقلال القومي وتتلخص أهدافه في استعادة مملكة تريبونه Triune التي كانت قائمة في العصور الوسطى عن طريق التعاون مع النمسا، خاصة وأن دلماشيا كانت ما تزال تحت حكم النمسا. ورغم انقسام الوعي السياسي بين الكرواتيين بين أربع مجموعات سياسية، إلا أن سياسات ثلاثة منها كانت تقوم على التعاون مع المجموعات القومية الأخرى.

على أن ميثاق أوجليخ كان ضربة لكل تلك الأحزاب ماعدا حزب أنصار المجر الذين وافقوا عليه. وفي ١٨٦٨ وقعت المجر وكرواتيا اتفاق آخر باسم "ناجودبا Nagodba

وهو نوع من التسوية منحت بمقتضاه كرواتيا-سلافونيا درجة هائلة من الحكم الذاتي حيث أصبح لكرواتيا سابور Sabor خاص بها أي مجلس برلماني، وأصبحت الكرواتيـــة لغتهـــا الرسمية، وعلمها يرفرف بجانب العلم المجري، فضلا عن اشتراك نواب منها في البرلمان المركزي العام في بودابست عاصمة المجر. ومع هذا ظلت المجر تعين محـــافظ كرواتيـــا وتحتفظ برقابة معتبرة على ميزانيتها.

غيـــر أن ستروســـماير، وراشـــكي، وستارشـــفيتش، وكفاتيرنيـــك Kvaternik ، ومازورانيتش رفضوا جميعا ذلك الاتفاق لأسباب مختلفة. وتمكن محافظ كرواتيـــا الجديـــد ليفن راوش Levin Rauch من تزييف انتخابات برلمان كرواتيا (الســـابور) لكـــي تـــأتي أغلبية تؤيد أنصار المجر. وهكذا وعندما أخفق كفاتيرنيك في إقرار برنامجه السياسي قـــام بتنظيم ثورة في راكوفيكا Rakovica لتحرير كرواتيا بالقوة، لكن الجيش سحقها بســـرعة وقتل قائدها، وتحرر ستروسماير من أوهامه النظرية وانسحب من النشـــاط السياســـي وان استمر يؤيد فكرة "اليوجوسلافية" ويدعمها في كتاباته ومحاضراته حتى وفاته عام ١٩٠٥.

والواقع أن الاختبار الحقيقي للعلاقات الصربية-الكرواتية، وفكرة اليوجوسلافية حدثت خلال أزمة سبعينيات القرن التاسع عشر وخاصة بعد احتلال النمسا للبوسنة والهرسك فـــي ١٨٧٨. وعند ذاك تم النظر إلى موضوع الاحـــتلال علـــى أســـاس أن الأفكـــار القوميـــة الكرواتية والصربية أصبحت في صراع مباشـــر. فمـــثلا كانـــت إدارة النمســـا للبوســـنة والهرسك ضربة قوية للقومية الصربية حيث كانت الصرب تعتبر البوسنة والهرسك أرضا صربية بحكم العرق. أما كرواتيا فكانت ترى أنه طالما أن البوســـنة والهرســـك أصـــبحت تحت سيادة النمسا فسوف يكون من العسير عليها أن تؤكد على مطالبتها بهما أكثر مما لـــو بقيتا جزء من الدولة العثمانية، أو في حالة وقوع الأســـوأ ألا وهـــو أن تصـــبح البوســـنة والهرسك تحت سيطرة الصرب. وكانت مسألة احتلال النمسا للبوسنة والهرسك تهم أنصار اليوجوسلافية، وأنصار كرواتيا المستقلة. ولكن ونظرا لموقع الصرب وكرواتيا في الوســـط فإن الذي يسيطر على البوسنة والهرسك يسيطر على سلاف الجنـــوب، وبـــدون البوســـنة والهرسك تكون كرواتيا المستقلة ضرب من المستحيل.

ويمكن فهم الأهمية الجغرافية السياسية للبوسنة والهرسك بالنسبة لكرواتيا فـــي ســـياق مملكة تريبونه القديمة في العصور الوسطى إذا علمنا أن دلماشيا وكرواتيـــا وســـلافونيا لا يمثلون أهمية استراتيجية إلا بضم البوسنة والهرسك وفي هذه الحالة تستعيد مملكة تريبونه القديمة حيويتها وتصبح دولة مربعة الأضلاع. وعلى هذا فإن قيام الصرب بضم البوســـنة والهرسك يعد كارثة لكرواتيا فيما يتعلق بأراضيها التاريخيـــة. ولأن النقـــاط ذات الأهميـــة العسكرية في المنطقة تتركز أكثر في أراضي الصرب فإن الخطر سوف يبدو واضـــحا إذا

ما نجحت الصرب في تنفيذ مشروع الصرب الكبرى بضم البوسنة والهرسك، ففي هذه الحالة فإن كرواتيا سوف تفقد دعواها بشأن البوسنة والهرسك وكثيرا من أراضيها في الجنوب الداخلة ضمن النقاط العسكرية. وإذا أخذت الصرب إقليم لايكا Lika جنوب شرقي كرواتيا الذي يضم عددا ضخما من الصربيين فإن الصرب بهذا قد تدق إسفينا بين كرواتيا ودلماشيا، وبالتالي لا يمكن الحيلولة دون ضياع باقي أراضي كرواتيا وابتلاع جيرانها لها. وفي هذا السياق فإن كرواتيا كانت تمثل الجانب الضعيف في الحسبة، ذلك أن ٢٠% فقط من سكان البوسنة والهرسك يمكن اعتبارهم كروات على حين أن ٤٣% منهم صرب أرثوذكس، والقسم الثالث من السكان مسلمون ما بين صرب وكروات.

على أن ذلك الجدل الذي حدث بشأن البوسنة والهرسك كان تمهيدا لوقوع خصومة بين الصرب والكروات على مدى ربع قرن من ١٨٧٨-١٩٠٣. وفي تلك الأثناء كما سبق أن رأينا كان ميلان أمير الصرب وابنه الأسكندر يعملان بتنسيق لصالح النمسا. وفي كرواتيا نجح المحافظ شارل خيبون-هيدرفاري Khuen-Hedervary خلال فترة حكمه ١٨٨٣-١٩٠٣ في زيادة روح العداوة والخصومة بين الصرب والكروات باستخدام سياسة فرق تسد، فنراه يتعاطف مع الأقلية الصربية في مطالبها بشأن التعليم والاقتصاد والسياسة فاكتسب تأييد الطبقة الوسطى الصربية وبعض المثقفين ورجال الدين. وإزاء هذا الموقف ساند الكروات حزب الحقوق الذي أسسه ستارشفتش بكل قوة حتى تمكن في ثمانينيات القرن التاسع عشر تحت شعارات القومية الكرواتية المزعجة والخطاب المعادي للصرب من السيطرة على المسرح السياسي في كرواتيا. وفي التسعينيات كانت العلاقات بين الكروات والصرب غاية في السوء حتى لقد وقعت مصادمات دموية بينهم في زغرب وفي مدن أخرى أدت إلى رد فعل غاضب من كرواتيا حتى لقد طالب البعض بإعلان حرب التطهير العرقي بين سلاف الجنوب.

كما توارت جانبا في تلك السنوات فكرة "اليوجوسلافية" كبرنامج سياسي. ولكن وفي ١٩٠٣ حدث تغير في المسرح السياسي لم يكن متوقعا ففي ذلك العام كما ينبغي أن نتذكر أصبح بيتر كاراديورديفيتش ملكا على الصرب وعزل محافظ كرواتيا (خيبون-هيدرفاري)، وعزل بنيامين كالاي Kallay محافظا البوسنة والهرسك رغم تحسن أحوال الإقليم كثيرا مدة ولايته التي استمرت عشرين سنة. وفي الوقت نفسه كان الموقف السياسي يزداد سوءا إذ حاولت النمسا أكثر من مرة أن تتبنى حركة قومية بوسنية منفصلة وترعاها، لكن التغييرات الرئيسية حدثت في الصرب وكرواتيا، فبينما تحسنت علاقات الكروات

والمجريين، تدهورت علاقات الصرب مع النمسا تدهورا حادا. وبقيام حكومة جديدة في الصرب كانت الفرصة مهيأة لاحتمال استغلال مشكلات قوميات النمسا لصالح الصرب.

عرفنا أن الصرب تحت حكم الملك بيتر كانت في صراع مستمر مع جارتها الشمالية، وكان من الطبيعي أن تكون بلجراد عاصمتها مركزا ثقافيا وحضاريا لنشاط سلاف الجنوب إذ شهدت تجمعات للطلاب وللمدرسين والأطباء وعدة معارض فنية وحفلات موسيقية. وفي ١٩٠٤ كون بعض الطلاب والمثقفين جمعية باسم سلاف الجنوب Slovenski Jug لتوحيد الصرب والكروات والسلوفينيين معا، ومعهم البلغار، وكانت تراقب ما يحدث في بلجراد ومدى تحسن العلاقات الاقتصادية والسياسية الظاهر بين الصرب وبلغاريا. وهكذا أصبحت الصرب تحت حكم كاراديورديفيتش منطقة جذب.

كما حدثت تغييرات أيضا في كرواتيا فلقد أدى ضغط المجر على الكروات إلى تمسكهم أكثر بقوميتهم الخاصة وليس باليوجوسلافية، فبعد ١٨٩٥ وفي اضطرابات طلابية حادة في زغرب غادرها كثير من الطلاب سلاف الجنوب للدراسة في براج (رومانيا) وهناك وقعوا تحت تأثير الاستاذ توماس مازاريك Masaryk الذي كان قد أصبح هو وستروسماير في صدارة دعاة "اليوجوسلافية". وقد دأب مازاريك الذي كان مراقبا جيدا لسياسات النمسا واستاذا ذائع الصيت يتمتع بالقدرة على الإقناع، على أن يؤكد لطلابه كيف أن سياسة النمسا والمجر تستهدف تقسيم الصرب والكروات لصالح الإبقاء على صيغة الحكم الثنائي (امبراطورية النمسا-المجر). وهكذا وبحلول عام ١٩٠٣ ظهر جيل جديد من شباب الصرب والكروات استقر رأيهم على العمل سويا ومن ثم عقدوا اجتماعات وحضروا مؤتمرات ومجالس في بلجراد.

ومما كان له مغزاه في إطار تلك التغييرات التفاهم الذي تم بين أغلبية الأحزاب السياسية الكرواتية والصربية في أنحاء امبراطورية النمسا والمجر، والذي انطلق من دلماشيا بعد تعاون بينها على مدى أربعين سنة إلا في حالات تعارض المصالح القومية مثلما حدث بشأن البوسنة والهرسك. وعندما تكرر الصراع بين المجر والنمسا في عام ١٩٠٥ حول موضع الجيش، قرر الزعماء الكروات في دلماشيا استغلال الخلافات بين مركزي الإمبراطورية (النمسا والمجر)، وحيث أنهم شعروا أن النمسا أصبحت تمثل الخطر الرئيسي على طموحاتهم القومية فقد قرروا التعاون ليس فقط مع الصرب ولكن أيضا مع المجر وحتى إيطاليا على أمل كسب مساندة المجر في استعادة مملكة تريبيونه القديمة. ولقد كانت تلك الاعتبارات وراء ما عرف بقرار مؤتمر ريكا Rijeka (فيوم Fium) في اكتوبر ١٩٠٥ الذي انتهى إليه اجتماع الأحزاب الكرواتية في دلماشيا. وبعد ذلك بأسبوعين صدقت الأحزاب الصربية في أنحاء الإمبراطورية على هذا القرار في

اجتماع في مدينة زادار Zadar (زارا Zara) في مقابل اعتراف كرواتيا بالقومية الصربية في أراضي مملكة ترييونه. وقد أدت جميع تلك الظروف إلى تكوين التحالف الكرواتي-الصربي في ١٩٠٥ الذي اعتمد برنامجه على قرارات مؤتمري رييكا وزادار وتكونت عضويته من كل من حزب العدالة الكرواتي، والحزب التقدمي الكرواتي، وحزب الاستقلال الصربي، والحزب الراديكالي الصربي، والاشتراكيون الديموقراطيون، وشخصيات مرموقة غير مرتبطة بأي حزب من الأحزاب. وكان هذا التكوين يعكس الموقف المعقد في كرواتيا، ووقعت قيادة التحالف في يد كل من فرانو سوبيلو Frano Supilo ، وآنتيه ترومبيتش Ante Trumbic، ويوسيب سمودلاكيه Josip Smodlake، وسفتوزار بريبيكفيتش Svetozar Pribicevic وكل منهم لعب دورا رئيسيا في بناء مستقبل شعوب سلاف الجنوب وكان هدف التحالف تحقيق وحدة سلاف الجنوب في الإمبراطورية يتبعه في المستقبل وحدة كل اليوجوسلافيين.

غير أنه سرعان ما انهارت الجهود المتواصلة للتوصل إلى تفاهم بين الكروات والمجر خاصة وأن المجر تخلت عن مطلبها من النمسا بشأن إقامة جيش مستقل وتمت تسوية كل خلافاتها مع النمسا بشكل مؤقت. ورغم أن محاولات "ميجرة" الكروات ظلت مستمرة وأن جهودا بذلت لكسر التحالف إلا أن جوهر الوضع ظل دون تغيير حتى عام ١٩١٨. ويبدو واضحا أن المجر كانت تستهدف من التحالف دفعه تجاه الصرب ولم يكن هذا مفهوما من المجر خاصة وأن كثيرا من روابطها مع الصرب ظلت سرية. ومع ذلك لم ينجح التحالف في إخفاء رغبة الصرب في توحيد سلاف الجنوب بل وتمكنت من الفوز بوضع قيادي في البرلمان الكرواتي (السابور) بعد انتخابات ١٩٠٦، ١٩٠٨. وعلى هذا وخلال ثلاثة سنوات تمكنت الأحزاب السياسية الكبرى الصربية والكرواتية من تسوية كثير من خلافاتها، وتشكيل جبهة مشتركة أصبحت التنظيم السياسي الوحيد الأكثر نفوذا بين سلاف الجنوب رغم عدم حصولها على أغلبية في الانتخابات.

في تلك الأثناء برزت مرة أخرى مشكلة البوسنة والهرسك فبعد احتلال النمسا لهما في عام ١٨٧٨ أنفقت أموالا ضخمة فيهما على بناء الطرق والمدارس والمباني العامة من أجل تحديث المناطق المتخلفة، وعملت على تهدئة سكانهما وخاصة أثناء ولاية المحافظ كالاي Kallay بين عامي ١٨٨٣-١٩٠٣، كما قام أهالي البوسنة أنفسهم بخطوات مهمة لتحسين وضعهم. ولكن عندما قامت النمسا بضم البوسنة والهرسك في ١٩٠٨ في أعقاب استيلاء جماعة الاتحاد والترقي على السلطة في الدولة العثمانية حدث رد فعل قوي وكبير في الصرب حتى لقد كان الكثير من الصربيين على استعداد للذهاب للحرب لتخليص البوسنة. وعلى هذا وفي ديسمبر ١٩٠٨ تكونت منظمة مدنية باسم "جمعية الدفاع القومي"

Narodna Odbrana لحشد الأمة وراء قضية البوسنة وإرسال متطوعين لمحاربة قوات الاحتلال النمساوي. وأما أنصار وحدة سلاف الجنوب في الإمبراطورية فقد عقدوا اجتماعات عامة وأصدروا بيانات وناشدوا الرأي العام في الصحف الأوربية لتقديم الدعم والمساندة. وقد لاقى هؤلاء المساعدة المنشودة بفضل التصرفات الحمقاء لمسئول نمساوي يدعى آجرام Agram قام بعقد محاكمة سياسية لشخصيات صربية وكرواتية في كل من زغرب، وفريديونج Friedjung لها صلة بموضوع ضم البوسنة والهرسك والتحالف الكرواتي- الصربي.

بدأت محاكمة زغرب في مارس ١٩٠٩ واستمرت لمدة ستة أشهر وقد قام الإدعاء فيها على القول بأن التحالف الكرواتي-الصربي كان أداة في يد الصرب دون تقديم أية أدلة قوية فضلا عن تزييف بعضها. ووجهت تهمة الخيانة لبعض أعضاء التحالف الكرواتي-الصربي، وكانوا من الصرب أساسا واستهدفت المحاكمة تدمير العلاقات التنظيمية للتحالف بإثارة كل عضو ضد الآخر وإيقاع الفرقة بين الجميع. وبعد إدانة المتهمين قالت صحيفة بودابست المجرية "بستر لويد Pester Lloyd" "أن المحاكمة كانت سياسية في كل شيء" (٢). ولكن وفي ١٩١٠ أصدر فرانز جوزيف امبراطور النمسا قرارا بالعفو عن المسجونين.

أما محاكمة فريديونج فكانت أكثر صرامة لأنها كانت تستهدف تقديم تبرير للحرب ضد الصرب عندما بدا أن الصرب لن تقبل ضم النمسا للبوسنة. لكن الهدف الحقيقي من المحاكمة كان تدمير التحالف الكرواتي-الصربي وبعض أعضائه الذين وجهت لهم جميعا تهمة خيانة حكومة الصرب. ومرة أخرى استخدمت النمسا التزوير وتزييف الأدلة التي تم صياغة بعضها بمعرفة وزير خارجية النمسا الكونت آهرنثال Aehrenthal وعندما اتضحت الأمور اسقطت الإدعاءات وتم تبرئة المتهمين. والخلاصة أن كلا المحاكمتين قدمت مادة هائلة وعظيمة لدعاية سلاف الجنوب التي تلقت اهتماما كبيرا من الصحافة الأوربية.

ويلاحظ أن محاكمة فريديونج استهدفت بشكل رئيسي شخص فرانو سوبيلو رئيس التحالف الكرواتي-الصربي ورغم عدم إدانته إلا أنه استقال من منصبه لحماية التحالف. وبناء على هذا تم انتخاب سفيتوزار بريبيكفيتش زعيم حزب الاستقلال الصربي رئيسا للتحالف. وبينما كان سوبيلو وهو كرواتي يقيم في دلماشيا ويعتقد أن كرواتيا يجب أن تقود وحدة اليوجوسلاف، كان بريشتفتش وهو صربي يقيم في كرواتيا يرى أن الصرب هي التي ينبغي أن تقوم بهذا الدور. ومعنى أن شخصية صربية أي بريشتفتش تقود التحالف كان مثالا آخر من نجاح محاولات التوفيق بين الشعبين السلافيين (الصرب والكروات)

منذ عام ١٩٠٣، فضلا عن أن بريشتفتش الصربي يمكن أن تستخدمه حكومة الصرب ذاتها ليكون همزة وصل لها تأثيرها.

وبصرف النظر عن أهداف التحالف فلا بد أن نعرف أن شعبية فكرة "اليوجوسلافية" وسط دائرة كبيرة من الناس واستمرار الأخطاء التي ارتكبها المسئولون المجريون والنمساويون من الشيوفونيين (المتعصبون قوميا) جعلت أغلبية الكروات عشية الحرب العالمية الأولى يتطلعون إلى الإصلاح في نطاق النمسا وليس تصفيتها وتكوين دولة سلاف الجنوب المتحدة مع الصرب، ومع ذلك ظلت مخاوف الكروات وترددهم قائمة. وهكذا تبنى "حزب العدالة الأصيل" الذي انشق في تسعينيات القرن التاسع عشر من حزب المحافظين فكرة إقامة "كرواتيا الكبرى" والتي تضم البوسنة والهرسك ذات حكم ذاتي في نطاق الإمبراطورية النمسا، وكانت فكرة معادية للصرب. أما حزب الفلاحين برئاسة ستيبان راديتش Stjepan Radic الذي أصبح أقوى حزب كرواتي بعد الحرب العالمية الأولى فكان يساند فقط وحدة سلاف الجنوب التابعين للمجر. وقد رحب الاشتراكيون الديموقراطيون بهذه الفكرة وكانوا يتطلعون إلى وحدة "قومية-ثقافية" بين سلاف الجنوب بدون الانفصال عن النمسا. يضاف إلى هذا أن برنامج "إقامة الثلاثية Trialism" أي دخول سلاف الجنوب في وحدة سياسية بوضع متكافيء مع كرواتيا والصرب كان يحظى بإعجاب واسع، وهو البرنامج الذي ارتبط باسم وريث العرش فرانز فرديناند رغم أنه لم يكن يؤيده في الحقيقة. ويلاحظ أن برنامج معظم الأحزاب الكرواتية كانت تعبر بطريقة أو بأخرى عن خشيتها من الاختلافات الدينية مع الصرب.

ومع نهاية القرن التاسع عشر وحلول القرن العشرين حل عنصر آخر في سياسات كرواتيا، ذلك أن الكروات حتى ذلك الحين كانوا يستخدمون وسائل قانونية وسلمية لتحقيق أهدافهم، إلى أن ظهرت مجموعة من شباب الطلاب كفرت بكل من أنصار التحالف الكرواتي-الصربي ومعارضيه وتمسكوا بالعنف سبيلا. وعلى هذا تمت محاولتين في ١٩١٢ لاغتيال محافظ كرواتيا سلافكو كافاي Slavko Cavaj ، ومحاولتان أخرتان في ١٩١٣، ١٩١٤ لاغتيال خليفته إيفو سكرليش Ivo Skerlecz.

ورغم أننا نركز في هذا العرض بصفة أساسية على الوقائع التي حدثت في كرواتيا-سلافونيا، إلا أنه يتعين متابعة التطورات التي وقعت في سلوفينيا. ففي وسط سلاف الجنوب ظل السلوفينيون أكثر ولاء لمملكة المجر، وكان الحزب الإكليريكي Clerical Party أقوى أحزابهم يساند فكرة الثلاثية (ترياليزم) وليس فكرة اليوجوسلافية، كما أن جناحي الحزب الليبرالي السلوفيني كانا مهتمان بالحصول على حقوق أكثر في الحكم الذاتي لسلوفينيا في إطار الإمبراطورية النمسوية-المجرية وليس على حسابها، وكذا

الاشتراكيون الديموقراطيون الذين كانوا يركزون أكثر على الحكومة الذاتية القومية في الشؤون الثقافية وليس بالانفصال عن مملكة المجر. وفي هذا السياق لم يكن هناك بين السلوفينيين من يعتقد أن قضية القومية السلوفينية لا يمكن أن تحل إلا في إطار دولة كبرى لسلاف الجنوب إلا بعض الطلاب أعضاء مجموعة النهضة Preporod التي تكونت أثناء حروب البلقان. وهذا يعني أن "اليوجوسلافية" لم تكن تمثل قوة حيوية بين السلوفينيين قبل عام ١٩١٤.

على أن رد الفعل في مملكة الصرب تجاه فكرة "اليوجوسلافية" مع كل الاعتبارات كان أقل تعاطفا مما كان لدى سلاف مملكة النمسا والمجر. والحقيقة أن بيتر إلى حد ما كان قد أصبح رمزا لوحدة سلاف الجنوب وكانت بياناته مثار إعجاب لكثير من الطلاب الصربيين والمثقفين في المجر وفي النمسا على السواء وكان المسئولون في المملكة يخشونها. غير أن القوى السياسية المسيطرة في الصرب من ضباط الجيش والسياسيين لم تكن معنية كثيرا بمصير السلوفينيين والكروات وإنما كانت مهتمة أكثر وعلى مدى قرن من الزمان بتكوين دولة الصرب الكبرى التي تشتمل على أراضي يعتبرونها صربية تاريخيا وعرقيا. على أن الصربيين تحت حكم النمسا من المدنيين المسئولين والعسكريين وخاصة في البوسنة والهرسك كانوا يعترضون على مصالح تلك القوى السياسية وتوجهاتها بطبيعة الحال. لكن هذين الفريقين كانا غير متفقين في الوسائل التي تستخدم في مواجهة تلك المواقف رغم تشابه مواقف كل منهما فالسياسيون كانوا واقعيين وحذرين وكانوا يدركون بأعينهم مخاطر سياسية خارجية توسعية طائشة ومتهورة. وعلى النقيض منهم كان العسكريون وبدعم ملحوظ من رجال الدين الأرثوذكس كانوا يرغبون بالمخاطرة بالحرب ضد الدولة العثمانية أو امبراطورية النمسا والمجر من أجل الأهداف القومية. ومن المفهوم أن الحكومة كانت ترغب في تقرير سياسة الدولة، لكن الملك بيتر كان يراوغ، وكان المأزق أن الجيش الذي أتى به إلى الحكم في ١٩٠٣ كان لا يزال يحتفظ بأفكار الحكم الذاتي. وعلى هذا واجه بيتر طوال العشر سنوات السابقة على ١٩١٤ ضغوطا من السياسيين ومن الجيش في الصرب الذي كان لكل منهما خططه الخاصة بالنسبة لمستقبل البلاد.

غير أن ضم النمسا للبوسنة والهرسك في ١٩٠٩ كان ضربة قاصمة للجميع فحكومة الصرب اعترفت بأن عليها التخلي عن القضية بل لقد كبحت نشاط منظمة "نارودنا أودبرانا" التي كانت تجمعا مدنيا وليس عسكريا. لكن الجيش لم يفهم موقف الحكومة هذا وشعر أن الدولة في أحسن الحالات تقودها شخصيات ضعيفة أو مجموعة من الخونة في أسوأ التقديرات. ولهذا قرر بعض ضباط الجيش الاستعداد لمواجهة أية أزمات دولية

واستغلالها لاستقدام صرب الدولة العثمانية والنمسا إلى اراضي الصرب وذلك لمواجهه ما بدا أنه خطر يهدد أمتهم.

وفي ١٩١١ تكونت في الصرب جمعية سرية باسم "الوحدة أو الموت" Ujedinjenje ili Smrt وكانت تعرف أيضا باسم "اليد السوداء" Crana Ruka بزعامة الكولونيل دراجوتين ديمتريفتش Dragutin Dimitrijevic ، وبسيودونيم آبيس Pseudonym Apis . وكان ديمتريفتش وهو أحد المتآمرين في اغتيالات ١٩٠٣ رجلا شديد الوطنية ومشهورا، لكنه لم يكن يثق في أن يضع مصير الصرب في يد الحكام المدنيين. ومن ثم كانت نواة مجموعته من ضباط الجيش، وبعض ممن فتنتهم مظاهر التآمر أو الذين تبنوا بشدة برنامج "الرابطة الصربية". ولقد قامت جمعية اليد السوداء بالتأكيد على غرضها في المادة الأولى من لائحة نظامها الأساسي حيث نصت على أن غرضها "تحقيق النموذج المثالي لوحدة الصرب"، ونصت المادة الثانية على أن بلوغ هذا الهدف يكون من خلال "العمل الثوري أكثر من الثقافي وعليه أن يبقى سرا عن عامة الناس" (٣). وفي عام ١٩١٣ أصبح ديمتريفتش رئيس المخابرات الصربية وهو منصب له أهمية كبرى، وكان للجيش شبكة من العملاء وسط صربيي الدولة العثمانية والنمسا، وبواسطتهم كان ديمتريفتش يعمل من أجل توحيد الصرب وليس سلاف الجنوب.

ومن المفارقات أن مهمة السيطرة على الجيش في الصرب كانت من اختصاص الحكومة التي كان يرأسها نيقولا باشيك Pasic والذي كان في الوقت نفسه زعيم الحزب الصربي الراديكالي، وكان يدرك حدود قوة بلاده باعتباره سياسيا متشددا على درجة واضحة من الوعي والفهم، واكتسب خبرات كثيرة أثناء إداراته للعلاقات مع النمسا وخلال جهوده الدبلوماسية أثناء حروب البلقان. وكان عليه أن يأخذ بأحد طريقين: إما أن تركز الصرب على إقامة "الصرب الكبرى"، وإما أن تسعى لإقامة دولة موحدة لسلاف الجنوب. ولا شك أن فكرة "الصرب الكبرى" كانت تلقى تأييدا غامرا من الصربيين بكل فئاتهم: السياسيون، والمهنيون، والعسكريون، ورجال الدين، والفلاحون، ومعظم الطلاب والمثقفين وكان هو نفسه متمسكا بها. وبينما كانت القومية الصربية جزء من تقاليد الماضي كانت اليوجوسلافية في أحسن الأحوال تصور غامض ومبهم فضلا عن أنه لم يكن بإمكان باشيك أن يتجاهل طموحات الجيش الذي زادت قوته ومكانته بسبب دوره السياسي في ١٩٠٣ وانتصاراته في حروب البلقان ١٩١٢-١٩١٣، وقد يتحدى الحكومة في بعض المسائل بشكل مؤثر.

وفي الوقت نفسه اعترف باشيك بأنه لا يستطيع مجافاة أنصار فكرة "اليوجوسلافية"، إذ كان يتوقع استمرار حالة العداء والخصومة مع امبراطورية النمسا والمجر في المستقبل

لأن الأراضي التي تطالب بها حكومته لا تزال في يد النمسا. وعلى هذا فإن أي فرد يمكنه تقديم المساعدة لتحقيق أغراض الصرب ينبغي تشجيعه بوضوح. وهكذا احتفظت حكومة الصرب سرا بعلاقاتها ليس فقط مع الصربيين في الأراضي الأخرى ولكن أيضا مع أنصار فكرة اليوجوسلافية في البوسنة والهرسك وفويفودينا وكرواتيا والبلاد التي تضم نسبة كبيرة من الصربيين. ولعل أبرز دليل على حدود اهتمامات باشيك باليوجوسلافية قلة اهتمامه بالسلوفينيين الذين نظر إليهم باعتبارهم أعضاء أساسيين في حركة اليوجوسلافية ويحتاجون الصرب أكثر من احتياج الصرب إليهم.

وبحلول عام ١٩١٤ كسبت اليوجوسلافية أنصارا متشددين في كل بلاد سلاف الجنوب، إلا أنها كانت من حيث المبدأ مجرد تصور كرواتيا وينقصها مساندة جماهيرية كبيرة من الصربيين والسلوفينيين وحتى في كرواتيا ذاتها لأن التحالف الكرواتي-الصربي لم يكن يمثل أغلبية سكان البلاد، ذلك أن سكان امبراطورية النمسا والمجر كانوا يفضلون أفكارا تدعو إلى توحيد سلاف الجنوب ضمن الحدود السياسية القائمة. وفي الصرب أيضا كما رأينا، كان هناك اتفاق قوي حول أن هدف الصرب في المستقبل ينبغي أن يكون إقامة الصرب القوية التي تضم كل أراضي الصرب حيثما كانت[٤].

سراييفو

تتلخص الأسباب المباشرة للحرب العالمية الأولى في الموقف المعقد الذي نشأ من قوة حركة القومية الصربية، ومن ضم النمسا للبوسنة والهرسك، ومن المشكلات التي سببتها حركة "اليوجوسلافية" للإمبراطورية النمساوية-المجرية. كما أن الحادثة التي أدت إلى وقوع الحرب معروفة أيضا، ففي ٢٨ يونية ١٩١٤ كان الأرشيدوق فرانز فرديناند ولي عهد النمسا في سراييفو بعد أن حضر مناورات عسكرية في البوسنة وكان يوم الزيارة المحدد اختيارا سيئا فقد كان يصادف ذكرى معركة كوسوفو وهي العيد القومي للصرب، ولم تكن الإجراءات الأمنية قوية إذ كانت فرقة الحراسة مكونة من ستة من شباب البوسنة فقط ومسلحين بمسدسات وقنابل ويقفون على جانبي الطريق المقرر أن يمر فيه موكب الأرشيدوق. وألقيت على الموكب أول قنبلة فلم تصبه إذ تدحرجت على السيارة ثم انفجرت وجرحت بعض المرافقين. وترتب على هذا تغيير طريق الموكب غير أن سائق السيارة الذي لم يعلم بتغيير خط السير اضطر للوقوف عند نقطة معينة وحرك السيارة للخلف ثم تقدم ناحية تقاطع الطريق، وفي تلك اللحظة كان جفريلو برنسيب Gavrilo Princip أحد المتآمرين يقف على ناصية الطريق فقفز على السيارة وأطلق الرصاص على الأرشيدوق

وعلى الجنرال بوتيوريك Potiorek قائد جيش البوسنة فقتل الأرشيدوق وزوجته ونجا الجنرال.

كان عمر المتآمرين عدا واحد أقل من واحد وعشرين سنة ويعيشون في أفقر أحياء البلقان ومن ثوار البوسنة الرومانسيين، فمثلا كان جفريلو برنسيب في الرابعة عشر من عمره عندما ضمت النمسا البوسنة، وخلال السنوات التالية انغمس هو وزملاؤه في العمل السري. وقد انهمكوا في قراءة أدب الثورة المعاصر لكل من شيرنشفسكي Chernyshevsky ، وباكونين Bakunin ، ودوستويفسكي، وجوركي، وللكتاب الغربيين مثل إبسن، ووايلد، وبوى Poe ، ودوماس. وقد أعجبوا بشكل خاص بنشاط بوجدان زارايتش Bogdan Zarajic وهو شاب بوسنوي انتحر في عام ١٩١٠ بعد محاولة فاشلة لاغتيال أحد المسئولين. وكان هدف المتآمرين التخلص من فرانز فرديناند الذي كان في رأيهم عقبة رئيسية أمام وحدة البوسنة والهرسك مع الصرب. وكانوا يخشون أن برنامج "الثلاثية" الذين انضموا إليه عن طريق الخطأ مع الأرشيدوق قد يتم تنفيذه وتصبح البوسنة والهرسك جزء متكاملا من إمبراطورية النمسا بعد إعادة تنظيمها.

ويتعين علينا مراجعة ملمحين رئيسيين من ملامح واقعة الاغتيال أولهما مدى مسئولية حكومة الصرب، وثانيهما درجة المخاوف من نشاط حركة اليوجوسلافية التي دفعت النمسا إلى إعلان الحرب على الصرب. اما الإجابة على الملمح الأول فإنها معقدة، ذلك أنه لم يسمح للمؤرخين بالاطلاع على وثائق هذا الموضوع في أرشيف الصرب لكن هناك قبول لبعض استنتاجات عامة معينة. وأما بخصوص تواطؤ باشيك وديمتريفتش في النشاط المعادي للنمسا فأمر محسوم. ففي أواخر مايو أو أوائل يونية ١٩١٤ علم باشيك أن بعض شباب من البوسنة الذين يدرسون في بلجراد يخطون للقيام بعمل ما غير محدد ضد أرشيدوق النمسا أثناء زيارته لسراييفو، وقد تأكد من أن مسئولين صربيين ساعدوا هؤلاء الشباب في عبور الحدود إلى البوسنة بشكل غير قانوني. وبناء على هذه المعلومات حاولت حكومة الصرب تحذير سلطات النمسا في الخامس من يونية عبر ممثلها في فيينا، لكن المسئولين النمساويين لم يأخذوا التحذير مأخذ الجد لأنه لم يقدم بشكل مباشر وصريح. والخلاصة أن باشيك ورجال حكومته لم يكونوا على علم بخطط المتآمرين بالضبط كما أنهم لم يساعدوا بشكل مباشر في الأنشطة غير المشروعة.

ورغم إمكانية تبرئة حكومة الصرب من تهمة التورط المباشر، إلا أنه لا يمكن تبرئة الكولونيل ديمتريفتش رئيس المخابرات العسكرية، فقد كان له عملاء في البوسنة، وباعتباره زعيم جمعية اليد السوداء أيضا كان بإمكانه تجنيد الشباب الثائر والغاضب للقيام بعمل ما ضد النمسا. وعلى هذا فمن المؤكد إلى حد كبير أن الشباب شرعوا في حياكة

المؤامرة بأنفسهم وأن جمعية اليد السوداء قدمت لهم المساعدة حين طلبوها. ومهما يكن من أمر اختلاف التفسيرات وأيها يكون مقبولا فالحقيقة أن المتآمرين التقوا مع ديمتريفتش في بلجراد في مايو ١٩١٤ حيث زودهم بالمسدسات والقنابل من مستودعات الجيش، وأعد الترتيبات اللازمة لتهريبها إلى البوسنة. وعندما علمت اللجنة المركزية للجمعية بأمر اللقاء مع ديمتريفتش أمرته بإيقاف تنفيذ الخطة لكن الأمر كان متأخرا جدا على التراجع.

على أن موضوع تورط الصرب أصبح يدور حول ما إذا كانت الحكومة مسئولة عن تحركات الضباط أم غير مسئولة، ذلك أن جمعية اليد السوداء آنذاك كانت عبارة عن دولة داخل الدولة، ولم يكن من الممكن السيطرة عليها حيث تحدت الحكومة في قضية مقدونيا (يونية ١٩١٤) وأرغمت الملك بيتر على التنازل عن العرش لابنه الأمير ألكسندر. كما أن رئيس المخابرات العسكرية مد العناصر التي قامت باغتيال الأرشيدوق بالأسلحة، فضلا عن أن مساعديه أعادوا المتآمرين إلى البوسنة بطريقة غير قانونية. ولكل هذه الملابسات كان لدى النمسا سبب كاف للقيام بعمل شديد تجاه الصرب.

أما الملمح الثاني في القضية الخاص برأي النمسا في مدى مخاطر فكرة اليوجوسلافية من حيث وحدة سلاف الجنوب على تكامل امبراطورية النمسا-المجر ودور الصرب في كل هذا وهو أمر كان محل مناقشة واسعة بين المسئولين النمساويين فيمكن الإجابة عليه بوضوح. فقد كانت هناك مدرستان في النمسا لمواجهة "اليوجوسلافية": واحدة يمثلها القائد العام للجيش كونارد فون هوتزندروف Conard von Hotzendorf والأخرى يمثلها فرانز فرديناند. وكان هوتزندورف يفضل استخدام القوة لقمع الحركة وحيث أنه كان يعتبر الصرب هي القوة الأعظم تهديدا للنمسا فقد كان يطالب باستمرار بعد عام ١٩٠٦ بشن حرب وقائية ضدها، إذ بدون مساندة صربية لا يمكن لحركة اليوجوسلافية أن تنجح وكان يفضل تقسيم الصرب بين النمسا وبلغاريا كحل مثالي. أما فرانز فرديناند الذي يؤيده الجيش أيضا فكان على العكس يفضل التوصل إلى تفاهم مع الشعوب السلافية والرومانيين ومنح مزيد من الحكم الذاتي للأعراق المختلفة في مواجهة المجريين الذين يمثلون ازعاجا كبيرا.

والواقع أن اغتيال الأرشيدوق فرض على النمسا وقد أصبحت مقتنعة بتورط الصرب في المؤامرة أن تختار أحد حلين لمواجهة الموقف : إما أن تدمر الصرب التي ظلت مركزا للنشاط المعادي لها منذ ١٩٠٣، وإما أن تنتظر التصفية البطيئة للصرب. وخلال شهر بين ٢٨ يونية-٢٨ يوليو ١٩١٤ كان موضوع اتخاذ إجراء ضد الصرب محل مناقشة، وكان من رأي وزير الخارجية الكونت ليوبولد فون بيرختولد Berchtold ،

ومعه هوتزندورف شن الحرب على الصرب، ومن ثم عملا على إقناع الامبراطور والكونت ستيفن تشيزا Tisza رئيس حكومة المجر، كما كان عليهما استشارة المانيا حليفة النمسا. وينبغي التأكيد على أن أحدا من هؤلاء الرجال لم يكن يتوقع أن ينتهي الخلاف إلى إشعال حرب أوربية عامة رغم أن الاحتمالات كانت تتوقع ذلك. وبينما كان فرانز جوزيف مقتنع بقبول حل قوي دون صعوبة كثيرة، كان تشيزا متمسك برأيه في إعلان الحرب بشرط عدم ضم الصرب إلى النمسا، والمجريون لم يكونوا يريدون مزيدا من العناصر السلافية. وأخيرا وبمقتضى اتفاقات داخلية وبمساندة المانيا أرسلت النمسا إنذارا إلى الصرب بمطالب معينة عليها تنفيذها خلال ٤٨ ساعة. كما ينبغي الإشارة إلى أنه لم تحدث محاولة للتفاهم مع روسيا صاحبة العلاقة القوية مع الصرب وكان هذا يعد مخالفة للتقاليد القديمة التي ظلت سائدة على مدى قرنين من الزمان من حيث المشورة بين ملوك أوربا.

لقد تمت صياغة إنذار النمسا بحيث ترفضه الصرب إذ كان يطالب بمنع المنشورات المعادية للنمسا، وطرد المعلمين والضباط المعادين للنمسا من وظائفهم، واشتراك مسئولين نمساويين في التحقيق في حادثة اغتيال ولي العهد، واعتقال من تورطوا في الحادث، ومطالب أخرى مشابهة من ذلك النوع. ولقد وافقت الصرب على كل المطالب فيما عدا إشراك مسئولين نمساويين في التحقيق. وكان استسلام الصرب للمطالب على ذلك النحو عدا مسألة التحقيق أراح الدبلوماسيين في أوربا فقد وصف امبراطور المانيا وليام الثاني رد الصرب بأنه "إنجاز زكي ورائع بالنسبة لمدة محددة بثمان وأربعين ساعة .. وهذا أكثر مما يتوقعه أي أحد .. ونجاح أخلاقي عظيم للنمسا.. وانه أسقط كل سبب للحرب .."(٥). لكن النمسا لسوء الحظ لم تقيل وبادرت بإعلان الحرب لعدم استجابة الصرب لكل المطالب جملة وتفصيلا.

وفي مطلع أغسطس ١٩١٤ دخلت الحرب النمسا والمانيا ضد فرنسا وروسيا والصرب وإنجلترا، وبقيت إيطاليا ورومانيا على الحياد رغم عضويتهما في الحلف الثلاثي. ومرة أخرى وجدت القوى العظمى نفسها وكما حدث في حرب القرم تتجرجر إلى حرب بسبب مشكلات تتصل بالمسألة الشرقية وببروز الحركات القومية في البلقان. وعلى عكس ما حدث في حرب القرم انتهت الحرب العالمية الأولى بكوارث لكل المشاركين فيها فلم تقتصر الخسارة على دول البلقان فقط بل إن التداعيات السياسية انتهت بتصفية إمبراطورية النمسا-المجر والدولة العثمانية وكذا روسيا القيصرية والإمبراطورية

الألمانية. وقبل أن نستعرض خسائر الحرب في تلك الفترة يجدر بنا أن نناقش أولا تطور ثقافة البلقان في الفصل التالي الذي يتضمن منجزات شعوب امبراطورية النمسا والدولة العثمانية.

الهوامش

(1) R.W. Seton-Watson, A History of Roumanians from Roman Times to the Completion of Unity (Cambridge: Cambridge University Press. 1934), p. 400.

(2) Henery Wickham Steed, Through Thirty Years, 1822-1922: A personal Narrative (New York: Doubleday & Page, 1924) Vol. 1, p. 307.

(3) Vladimir Dedijer, The Road to Sarajevo (New York: Sinorad Schuster, 1966) p. 374.

(٤) لما كان هذا الموضوع موضوعا جدليا يكون من الأفضل أن نقتبس وجهة نظر ثلاثة علماء مشهورون فيما يتعلق بقبول فكرة اليوجوسلافية في بين سلاف الجنوب، فالأستاذ مايكل بتروفيتش بجامعة ويسكونسن كتب يقول "بينما كانت اليوجوسلافية محتضنة برعاية وحماس في الصرب نفسها وخاصة بين المثقفين كانت فكرة توحيد كل الصرب تلقى اهتماما عاجلا في الصرب أكثر من "اليوجوسلافية" (راجع : Michael B. Petrovich, A History of Modern Serbia, 1804-1918 (New York: Harcourt, Brace Jovanovich, 1976), Vol. 2. p. 607 ويقول بوجدان كريزمان من جامعة زغرب "إنه عشية الحرب العالمية الأولى كانت الحركات السياسية في كرواتيا المعادية للنمسا أو التي تهدد وجود الإمبراطورية النمسوية لم تكن كثيرة". راجع Bogdan Krizman, The Croatians in the HabsburgMonarchy in the Nineteenth Century, Austrian History Year Book, pt. 2 (1967), p. 144. أما الاستاذ فران زويتر من جامعة لوبليانا Ljubljan يقول معلقا "أنه عشية الحرب العالمية الأولى كانت الحركة المعادية للنمسا في مراحلها الأولى في المناطق السلوفينية من الإمبراطورية"، راجع Fran Zwitter, The Slovenes and the Habsburg Monarchy, pp. 182-183.

(5) Sidney Bradshaw Fay, The origins of the World War (New York: Macmillan, 1928), Vol. 2, p. 348.

التطورات الثقافية في البلقان

خلال القرن التاسع عشر حدثت تطورات في الحياة الثقافية لأهالي البلقان تواكبت بشكل وثيق مع الأحداث السياسية التي مرت بها البلاد. فلقد عكست الكتب والفنون ونظم التعليم مع استثناءات قليلة القضايا الكبرى المحورية المتعلقة بإقامة الدولة القومية، والتوترات الاجتماعية التي نتجت عن مجمل التغيرات السياسية والاقتصادية، ولهذا ذكرنا في الصفحات السابقة أسماء أدباء وافتتاح جامعات ومكتبات وغير ذلك من مؤسسات. وعلى هذا يبدو من الصعوبة بمكان ان لم يكن مستحيلا أن نتحاشى تكرار بعض ما ذكرناه في الفصول السابقة في هذا الشأن. ولكننا في مناقشة الاتجاهات الثقافية في هذا الفصل سوف نلخص في الواقع أكثر من قرن من تاريخ البلقان (١٨٠٤-١٩٢٠). ورغم أننا سوف نركز بصفة أساسية على الأعمال الأدبية-الثقافية نظرا لأولويتها في حياة الناس هناك، إلا أننا سوف نقوم بالتعليق على واقع الفنون والعمارة والموسيقى ولو بشكل مختصر.

وبشكل عام يمكن متابعة التطورات الثقافية للبلقان على مستويين : الأول وقوامه الفلاحون في القرى التي تضم أغلب الناس والذين انضم إليهم طبقة عمال صناعة وليدة مع نهاية القرن التاسع عشر، والثاني قوامه الأقلية المتعلمة والمهتمة بالسياسة، وهم جماعة تتأرجح في تكوينها من قسيس القرية والمعلم في المدرسة إلى الإقطاعيين الرومانيين والتجار الفناريون (ذوي الأصول اليونانية). وعلى الرغم من أننا سوف نركز بصفة رئيسية على نشاط المستوى الثاني من المتعلمين، إلا أننا سوف نلاحظ أن المجموعتين اندمجتا معا بفعل الحركة القومية وبفعل ما قدمه الأدباء والمثقفون لتنمية الوعي عند الفلاحين بمشكلاتهم حيث حفظ لنا الفولكلور والشعر والفن الكثير من إسهامات الثقافة البلقانية الراقية.

تبدو أول ملامح الحياة الثقافية لشعوب البلقان في قوة التوجه القومي الذي كان يعني أساسا إقامة الدولة القومية المستقلة. وبمجرد تحقيق هذا الهدف في بعض المناطق واصل الكتاب والفنانون دعمهم النشط لدولتهم التي شرعت في توسيع حدودها وتقويتها. ورغم قيام هؤلاء الكتاب والفنانون بانتقاد التنظيم السياسي والاجتماعي للدولة، إلا أنهم ظلوا قوميين في تصوراتهم بشكل أساسي. وسرعان ما برز الجدل بينهم حول ما ينبغي أن

تتوجه له الدولة القومية في صياغة حياتها، وهل تأخذ بنموذج غرب أوربا أم تبقى أسيرة النماذج المحلية الصرفة وتعمل على تطويرها. وفي هذا الإطار لم يكن هناك مفر من انغماس الكتاب والفنانون في النشاط السياسي سواء باشتراكهم في عمليات التمرد والعصيان أو باعتبارهم معلمين في المدارس وموظفين في الدولة. ولقد ألهمت الجاذبية العاطفية للفكرة القومية وحوادث القرن الدرامية الفنانين في إنجاز ما يعبر عنها وإبداع ما يمكن قوله دعاية سياسية واجتماعية صريحة.

وفي مناقشتنا للأدب وهو الموضوع المحوري هنا فإننا سوف نقسم الموضوع إلى ثلاثة أقسام كل قسم يعكس الأحداث الرئيسية التي تم رصدها في السابق. فالقسم الأول سوف يتناول دور الأدب البلقاني أثناء الثورات وإقامة أول حكومات مستقلة ذات حكم ذاتي؛ والثاني يتناول السياسات الإدارية لتلك الحكومات في بداياتها المبكرة؛ والقسم الثالث يناقش الحركات التي حددت ملامح السنوات الأخيرة من القرن التاسع عشر حتى اندلاع الحرب العالمية الأولى. وسوف نلاحظ أن الانتقال من الرومانسية إلى الواقعية إلى التيارات التأثيرية الحديثة والرمزية ثم مرحلة الانحطاط والانحلال قبيل الحرب كانت تتوازى مع بعض التنوعات المحلية الفريدة لتيارات مشابهة في الحياة الثقافية العامة الأوربية حتى لقد أصبحت العلاقة بين ما هو محلي وما هو أوربي نقطة خلاف رئيسية.

والحقيقة أن التطور نحو الثقافة القومية الحديثة بدأ في القرن الثامن عشر أي ما قبل زمن موضوع هذا الكتاب. وكان جميع أهالي البلقان قد دخلوا عصر القومية الحديثة بقاعدتين عظميتين: أولهما ثقافة ريفية تمثل القاسم المشترك بين البلقانيين بصرف النظر عن تعدد الأماكن وتعدد الخصوصيات المحلية الفردية، وأغلبية أرثوذكسية لها آدابها وموسيقاها وقديسيها وشهداؤها وخصائص الفن والعمارة البيزنطية، وأقلية كاثوليكية تحتفظ بعلاقات مع الكنيسة الأم (روما) مثل التي يحتفظ بها الأرثوذكس لكنائسهم، فضلا عن أن بعض قوميات البلقان كانت لها ثقافة علمانية راسخة فهناك على سبيل المثال أعمال أدبية عظيمة لكتاب يونانيين وخاصة في كريت وجزر أيونيا ونقيضهم من الكروات في دلماشيا على وجه الخصوص كتبوها خلال الحكم العثماني.

ونظرا للأمية التي كانت سائدة في بلاد البلقان وندرة المطابع في الإمبراطورية العثمانية فقد تركزت الحياة الثقافية لأغلبية الشعوب في فنون الفولكلور عميقة الجذور، وفي ألوان الثقافة الشفهية. وهذا الموروث الثقافي يمكن تقسيمه إلى ثلاثة ألوان: أولها الشعر الذي تناول أصحابه الطبيعة والعواطف ومشكلات الفلاحين الناتجة عن الحياة اليومية والحب والزواج والموت؛ واللون الثاني الروايات والقصص الشعبي بما فيها القصص التي تدور حول الأبطال الشعبيين من الكلفتيين Klephts ، والهايدوكيين

Haidoks ؛ والثالث شعر الملاحم الذي يصور الأحداث التاريخية والذي أنشده منشـــدون محترفون في الغالب بمصاحبة آلات موسيقية بسيطة مثل آلة الجوزلا Gusla ذات الـــوتر الواحد، وهي أشعار وأغاني استمر نظمها لتسجيل الأحداث الكبرى خلال القـــرن التاســـع عشر لكن سرعان ما كانت تنكمش بشكل متكرر وملحوظ حسب ثقل الأحداث ووزنها.

ومن المعروف أن شعر الملاحم يشكل مغزى مهما بالنسبة للحركات القوميـــة وكانـــت الأغاني الأكريتية Acritic اليونانية من بواكير هذا الشعر التي تناولت الأعمال البطوليـــة للمحاربين على حدود بيزنطة ضد العرب في القرن العاشـــر وأشـــهر هـــؤلاء الشـــعراء ديوجينيس آكريتاس Diogenes Akritas ، كما كان سقوط القسطنطينية في يد العثمانيين ١٤٥٣ موضوعا لرواية شعرية عند اليونانيين. علـــى أن أعظـــم الأغـــاني ذات المغـــزى بالنسبة لسلاف الجنوب ما يتعلق بمعركة كوسوفو التي ترمز إلى سحق مسيحيي دويـــلات المنطقة في العصور الوسطى بمعرفة الإمبراطورية الإسلامية العثمانية. ومن خلالها وجـــد الصربيون بطلهم في الأمير ماركو كـــاراليفتش Marko Kralijevic ، ووجـــد البلغـــار بطلهم في كرالي ماركو Krali . أما السلاف الكاثوليك فكانت لديهم أشعار مشابهة تختص بتصوير الصراع مع القوات العثمانية ابتداء من القـــرن الخـــامس عشـــر. وأمـــا أغـــاني المسلمين الألبان فتتعلق بالصراع مع المسيحيين السلاف. ولقد ركزت تلك الملاحـــم علـــى تصوير أنشطة البطل الفرد وحياة المحارب الحرة في القرن التاسع عشر، واحتلت الملامح القومية مركز الصدارة في الموقف ومن هنا أصبحت معركة كوسوفو لا تشير إلى أعمـــال البطولات الفردية أو المسيحية بل تشير إلى مصير الأمة الصربية.

وقد لعب هذا الأدب الشعبي الفلاحي الشفهي دورا نشطا في الإحيـــاء القـــومي، وفـــي تطور الآداب الحديثة فيما بعد. وجاء التحمس لجمع مقطوعات هـــذا الأدب مـــن أغـــاني وملاحم وأشعار ودراستها من أوربا وخاصة من ألمانيا. كما وجدت المدرسة الرومانســـية فيها أفضل مصدر للتعبير عن "الروح الشعبية". وكانت تلك الملاحم مثار اهتمام كتاب مـــن مختلف البلاد أقدموا علـــى ترجمتهـــا وفـــي مقـــدمتهم جوتـــه، وبوشـــكين، وميكيفيكـــز Mickiewicz ، وسكوت Scott. كما اهتم الباحثون البلقان بهذا التراث وجعلوه جزء من حركة الإحياء القومي.

ويلاحظ ان كل قوميات البلقان أظهرت ملامح مشتركة معينة خلال الفترة الأولى مـــن تطور الأدب العلماني. والحقيقة أن كثيرا من ملامح الرومانسية الأوربية كانـــت تتناســـب تماما مع روح الجهود الأولى للبلقانيين في التحرر مثل التركيز على التاريخ، وعلى القـــيم الأساسية للفلاحين، وعلى العواطف الحميمة وروح الخيال. وكان الاهتمـــام بالتـــاريخ لـــه جاذبية خاصة حيث يتسنى لكل شعوب البلقان عن طريقه أن تنظر إلى الـــوراء وتســـتعيد

عهدا بطوليا عظيما عندما كانوا أحرارا لا يخضعون لسيطرة أجنبية. ولم تكن عملية إحياء الماضي بالنسبة للباحثين البلقان مجرد مجالا للبحث الأكاديمي، بل لقد نظر إليها باعتبارها وسيلة تعليمية لتنوير أمة وإخبارها بأهميتها في التاريخ، وزرع الكبرياء في نفوس أبنائها بمنجزاتهم السابقة كدافع للعمل السياسي، كما كان الاهتمام باللغة و"نقاوتها" و "قوميتها" له أهداف مشابهة أيضا. وفي معظم الحالات كان هذا النشاط الثقافي يتعارض مع الكنيسة ومع التعليم الديني الذي كان يتم عادة بلغة غير متداولة بين الناس في حياتهم اليومية. وهكذا كان نهوض التعليم العلماني أو المدني يعني قطيعة حادة مع الماضي الديني أو الكنسي للناس.

لقد سبق أن استعرضنا وضع اليونانيين المتفوق بين شعوب البلقان الأرثوذكس في القرن الثامن عشر ويتلخص في أنهم لم يكونوا يتمتعون بقوة سياسية من خلال الكنيسة، أو من خلال وضعية الفناريين في الإدارة العثمانية فقط، بل لقد كانوا على اتصال وثيق بالتطورات الأوربية العامة عن طريق مشروعاتهم التجارية الناجحة هناك. ولقد ساعدتهم مراكز نفوذهم في استانبول وبوخارست وياصي Jassy وكذا تجمعاتهم الكبيرة في فيينا وباريس والمدن الغربية الأخرى على أن يكونوا أول من يقوم بإحياء الثقافة القومية. ونظرا للأوضاع القائمة في الإمبراطورية العثمانية فقد أصبحت فيينا مركزا لأول نشاطات اليونانيين للإحياء القومي فسرعان ما ظهرت الكتب والدوريات اليونانية في فيينا بعد عام ١٧٨٣ بعد أن سمح الإمبراطور جوزيف الثاني بطبع المؤلفات اليونانية باليونانية. كما كانت باريس وجزر ايونيا مهمة جدا للحركة الجديدة.

على أن أعظم شخصيتين يونانيتين في فترة الإحياء القومي هما ريجاس فيرايوس Rhigas Pheraios ، وآدمانتيوس كورايس Adamantios Koraes ، ولو أن أعمال كورايس تحظى بأهمية كبرى وذات مغزى كبير بالنسبة للتأليف والكتابة فيما بعد. فلقد ركز على التربية السياسية حيث كان يعتقد أنه ينبغي تعليم الشعب اليوناني من خلال التعرف على الدراسات الكلاسيكية ومن هنا انصب جهده الكبير نحو إخراج طبعات جديدة للمؤلفات الكلاسيكية القديمة مع كتابة مقدمات طويلة لكل منها بقلمه. وكان مشروعه الرئيسي بين عامي ١٨٠٥-١٨٢٦ تكوين مكتبة من سبعة عشر مجلدا للآداب اليونانية من النصوص الكلاسيكية. وعلى هذا كان لنشاطه تأثيرا ضخما على مستقبل تطور الأدب اليوناني .. فمن خلال مجهود قومي "لتنقية" اللغة اليونانية من الكلمات ذات الأصل البندقي أو السلافي أو التركي في الحديث والكتابة، وإعادة استخدام كلمات كثيرة كلاسيكية هجرت من قديم، ابتكر شكلا جديدا أسماه "اللغة النقية" Katharevousa (كاثيرفوزا) لكي تحل

محل اليونانية الشعبية الموروثة عن اليونانية البيزنطية. وهكذا أصبحت الكاثيرفوزا اللغة الرسمية لدولة اليونان المستقلة رغم الحقيقة القائلة بأن معظم الكتاب الذين كتبوا بعد ذلك لم يستخدموها.

وأما في بلاد رومانيا (ولاشيا ومولدافيا) فقد جاءت دوافع التغير الثقافي من جهتين فمن المعروف أن تلك البلاد كانت منفتحة أكثر على الأفكار الخارجية بعد أن ابتعدت عن الحكم العثماني المباشر الأمر الذي لم يكن متاحا لجيرانها الذين كانوا لا يزالون تحت السيطرة العثمانية. وكانت تلك البلاد من خلال الكنيسة الأرثوذكسية واقعة تحت تأثير سلافي قوي حيث كانت لغة أهلها تكتب بالسيريلية Cyrillic، وكان حكم الفناريين في القرن الثامن عشر يمثل عنصرا أجنبيا في عملية التغيير الثقافي وكانت له تأثيرات إيجابية وأخرى سلبية. فمن الملاحظ أن الأمراء الأجانب الذين حكموا اليونان جلبوا معهم الثقافة الغربية جنبا إلى جنب الثقافة اليونانية، وكانت المؤسسات التعليمية الفنارية في بوخارست وياصي تعلم التلاميذ الرياضيات والعلوم. ومن خلال تلك الدوائر اليونانية ذاعت أفكار التنوير بين الإقطاعيين الرومانيين (البويار) حيث تم تقديم الأعمال الأدبية الأوربية الكلاسيكية بما فيها أعمال موليير، وكورنيه، وشيلر، وشكسبير بالرؤية اليونانية.

وأما الطريق الثاني في التغيير الثقافي فقد جاء من ترانسلفانيا وكان يمثل مغزى كبيرا بالنسبة للحركة القومية. وقد سبق أن عرضنا لنشاطات المدرسة الترانسلفانية الممثلة في كل من جورج شينكاي، وبيتر مايور، وصمويل كلاين (ميشو Micu). وكانت أهم الجهود التي قاموا بها قاطبة تأصيل تاريخ الرومانيين في سلسلة متصلة الحلقات إلى الرومان الأوائل. كما كان لمؤلفاتهم عن قواعد اللغة والتاريخ تأثيرا كبيرا على شعب الإمارتين. ولقد انتقلت مؤثرات المدرسة الترانسلفانية إلى الإمارتين عبر سكان كارباثيا Carpathia بواسطة جهود رجلين عظيمين في العقد الثاني من القرن التاسع عشر وهما جورج لازار Lazar في بوخارست، وجورج آساشي Asachi في ياصي. ومن الملاحظ أن إيديولوجيا أتباع هذه المدرسة تضمنت شكل لغة الكتابة فقد كانوا يرغبون شأن نظرائهم اليونانيين في التأكيد على الطبيعة القديمة للغة حديثهم ومن ثم جهودهم لإسقاط الكلمات غير اللاتينية الأصل كلما أمكن من لغة الأدب والكتابة.

وكان من شأن هذا التوجه تقوية روابط الرومانيين بالبلاد اللاتينية مثل فرنسا وإيطاليا. وأكثر الأعمال تأثيرا في هذا الخصوص ما قام به إيون إلياد رادوليشكو Ion Eliade Radulescu فهو المنظم الأساسي لجمعيتين ثقافيتين وهما الجمعية الأدبية ١٨٢٦، والجمعية الموسيقية الأوركسترالية في ١٨٣٣. ولم يكن إلياد مؤلف غزير الإنتاج بل كان

مسئولا عن ترجمة ونشر كثير من الأعمال الفرنسية ومن ثم كان من الطبيعي أن تتغلغل المفاهيم السياسية الفرنسية في ثقافة الرومانيين عبر تلك الأعمال. وعلى هذا وبعد عام ١٨٢١ عندما أخذ الضعف يدب في قوة اليونانيين مع بداية انتفاضتهم ضد الحكم العثماني أخذت الثقافة الفرنسية تهيمن على الرومانيين.

ورغم أن الجيل الذي تزعم الثورة في عام ١٨٤٨ كانت ثقافته فرنسية والطابع الفرنسي في الحياة كان هو الغالب كما رأينا، إلا أن بعض القيادات الشابة كانت لديها فرصة للتجول هنا وهناك وخاصة في المدن الجرمانية والإيطالية وبلاد إمبراطورية النمسا والمجر فأصبحوا على دراية بالتطورات الثقافية المحيطة. وتأثروا بالحياة في عصر الرومانسية القومية التي أظهرت البطولة وروح الحماس، وجدنا أن أولئك الشباب يعولون كثيرا على الجهود الأدبية في بلورة الشخصية الرومانية المستقلة. ومن هؤلاء كان نيقولا بالسيشكو Balcescu ، ومايكل كوجالنيشينو Kogalniceanu اللذان كان لهما تأثيرا واضحا على الكتابة الأدبية الرومانية في المستقبل. وقد اشتهر بالسيشكو بعمله "مايكل الشجاع" عن البطل القومي، واشتهر كوجالينشينو بما نشره من مخطوطات العصور الوسطى. وكان أشهر شعراء تلك الفترة فازيليه ألكساندري Vasile Alecsandri الذي طبقت شهرته آفاق القرن التاسع عشر. وإلى تلك الفترة تنتمي كل الأعمال التاريخية الرومانسية التي كتبها قسطنطين نجروزي Negruzzi وأشعار يانشو فكريشكو Iancu Vacarescu وأخوته، وأيضا كتابات ديمتري بولينتينيانو Bolintineanu ، وجريجوري ألكسندريشكو Alexandrescu .

ولقد مرت بلاد سلاف الجنوب بتطورات مشابهة حيث اجتهد أهلها في البحث عن تاريخ الأمجاد الماضية وتكوين لغة قومية للكتابة. والحاصل أنه بسبب أوضاع باشوية بلجراد جاء إحياء الصربية في أواخر القرن السابع عشرمن ناحية الصربيين في فويفودينا، حيث طبعت أول جريدة صربية داخل الإمبراطورية النمساوية في تسعينيات القرن الثامن عشر مثلما ما فعل اليونانيون، وما أن حل القرن التاسع عشر حتى كان لصرب الإمبراطورية مؤسساتهم الخاصة في التعليم والمكتبات ودور النشر، وكان الطلاب الصربيون يتلقون نمط التعليم العام الذي كان سائدا آنذاك. على أن الصربيين كانوا يواجهون مشكلة اللغة أيضا ذلك أن الكنيسة الصربية الأرثوذكسية في سرمسكي كارلوفيتش كانت مرتبطة ارتباطا وثيقا بروسيا ومن ثم كان طلاب اللاهوت يذهبون إلى

كييف Kiev للتعلم. ولم تكن لغة التعليم هناك صربية أو سلافية كنسية، بل كانت روسية-سلافية ذات نسبة غالبة من الكلمات الروسية.

على أن لغة الكتابة التي اصطنعها أولئك الرواد واجهت منافسة مضادة من أشهر كاتبين صربيين آنذاك كتبا مؤلفاتهما بلهجة الحديث العادي بين الناس أولهما دوزيتيه اوبرادوفيتش Dositej Obradovic ، والثاني فوك كاراديتش Vuk Karadzic الذي كان أكثر علماء القرن تأثيرا بالنسبة لتنمية لغة كتابة صربية-كرواتية مستقلة. ومن خلال عمله مع اوبرادوفيتش في فيينا وبلجراد انشغل في عدة أنشطة عريضة تتعلق بالمصالح القومية شملت نشر كتب في الأجرومية وقاموس ومجموعات أغاني فولكلورية فضلا عن دواوين الشعر. ومن خلال جهوده المتعددة أصبحت ملاحم كوسوفو وأغاني الهايدوكيين القدامى جزء من أدبيات الحركة القومية.

وأما <u>الكتاب الكروات</u> فقد واجهوا شأن الصربيين مشكلة اختيار لغة للكتابة بين لهجتين فحتى مطلع القرن التاسع عشر كانت اللاتينية ما تزال تستخدم كوسيلة تفاهم واتصال مع المجريين. كما ظهرت أعمال أدبية قومية في دوبروفنيك ثم في زغرب كتبت باللهجة السائدة في كل من المدينتين. ثم حدث الاختيار النهائي للغة الكتابة بتأثير الحركة الإليرية كما رأينا بفضل ليوديفيت جاي Ljudevit Gaj الذي اعتنق أفكار العالم التشيكي يان كولار Jan Kollar التي تقول بأن السلافيين في الأصل شعب واحد يتكلمون أربع لهجات (روسية، وتشيكية، وبولندية، وإليرية). ومن هنا فقد فضل الكتابة باللهجة الاستوكافية التي اختارها كارادزيتش أيضا.

وأما <u>المثقفون السلوفينيون</u> فقد واجهوا مشكلات أكثر تعقيدا في اتخاذ لغة للكتابة فقد كانت للجرمانية جاذبية قوية لديهم، وجاءت الحركة الإليرية لتضيف تعقيدات للمشكلة حيث اختلط أمر مميزات اتخاذ الصرب والكروات لغة كتابة واحدة بقضية الوعي بالقومية السلوفينية. وفي هذا الخصوص أقدم كاتبان من سلوفينيا على كتابة أدب سلوفيني بالألمانية وهما انطون لينهارت Linhart في كتابه "تاريخ كارنثيا" Carinthia ، والشاعر فالنتين فودنك Vodnik. وفي ١٨٣٠ صدرت جريدة "نحلة كارنيثيا" Kvanjska Cbelica واستمرت حتى ١٨٣٤ ورغم قصر فترة صدورها إلا أنها نشرت أشعار فرانس بريزرن Presern أعظم شعراء سلوفينيا قاطبة، والذي كان في حياته الخاصة متشائما وعمله الرئيسي "سوناتا الغضب" Sonetni Venec تروي قصة حب فاشلة كان لها تفسيرات

قومية. وكان يليه في الأهمية فران ليفستيك Fran Levstik وكان شاعرا وكاتبا ونشطا في حركة القومية السلوفينية.

وبسبب خضوع البلغاريين للحكم العثماني سياسيا وسيطرة الكنيسة اليونانية عليهم تخلفت الأبجدية البلغارية عن النمو بالقياس إلى البلاد المجاورة. ولكن وفي مطلع القرن التاسع عشر وخاصة بعد الثورة التي أطاحت بالنفوذ اليوناني حدثت حالة من الانتعاش للبلغاريين اقتصاديا وثقافيا عرفت بـ "الرينيسانس البلغاري" اتجهت أول ما اتجهت إلى التاريخ واللغة شأن ما حدث في أمم أخرى. وفي هذا الخصوص تأتي أهمية جهود كل من الأب بايزيي Paisii والأب صوفروني Sofronii أسقف فراتزا Vratsa، وفاسيل أبريلوف Vasil Aprilov في مجال التعليم، وكذلك الكتاب المدرسي "الصياد الأول" الذي أصدره الدكتور بيتر بيرون Beron في ١٨٢٤ مزودا بكثير من الصور، وكتاب "الأجرومية" الذي أصدره نيوفيت ريليسكي Neofit Rilski في عام ١٨٣٥. ورغم أن أول جريدة بلغارية بعنوان "الصقر البلغاري" Bulgarski Orel صدرت في ليبزج Leipzig عام ١٨٤٦، إلا أن الجريدة الأشهر كانت "الهيرالد القسطنطينية" Tsarigradski Vestnik التي صدرت في استانبول بين عامي ١٨٤٨-١٨٦٢.

ونظرا للظروف السياسية للبلغاريين كما رأينا نشأت المراكز الثقافية البلغارية الأولى أول ما نشأت خارج أراضي بلغاريا. ثم استقرت لغة الكتابة عندما تم الاتفاق على تبني لهجة أهالي شرق بلغاريا التي كتب بها الشاعر الكبير نايدين جيروف Naiden Gerov وكانت قصيدته الرئيسية "اشتايان و رادا" Staian and Rada قد نشرت في أوديسا عام ١٨٤٢ التي أصبح يؤرخ بها للأدب البلغاري الحديث منذ منتصف القرن التاسع عشر. ومن بين أشهر الكتاب الأوائل بتكو سلافيكوف Petko Slaveikov الشاعر والصحافي الهائل والذي كان يفضل تحقيق استقلال بلغاريا عن طريق التطور الطبيعي وليس عن طريق الثورة.

وعلى النقيض من تفضيل سلافيكوف للتطور الطبيعي كان هناك ثلاثة أدباء يفضلون طريق الثورة سبقت الإشارة إليهم وهم جورج راكوفسكي، وليوبن كارافيلوف Liuben Karavelov ، وخريستو بوتيف Botev وقد انغمسوا بعمق في النشاط السياسي والعمل الثوري ووضعوا موهبتهم الأدبية في خدمة الفكرة القومية وكانوا على صلة وثيقة بالمؤامرات التي كانت تحاك في الفترة. ولنتذكر أن جورج راكوفسكي انتقل إلى بلجراد في ١٨٦٠ حيث أصدر دورية "بجع الدانوب" Dunavski Lebed ثم انتقل إلى

بوخارست وعاش فيها ونشر عمله الرئيسي "جوال الغابة" Gorski Putnik في عام ١٨٧٥ في توفي ساد Novi Sad. وأما ليوبن كارافيلوف فكان شاعرا رائدا وصحافيا وكاتبا وقد اهتم مع راكوفسكي في تجميع الأشعار الفولكلوية ونشرها. أما بوتيف فكان أكثر الثلاثة موهبة واستمد شهرته كأعظم شاعر بلغاري من عشرين قصيدة عامية نظمها بين عامي ١٨٦٧-١٨٧٣ وكان قوميا متطرفا وثوريا اجتماعيا وأصبح شهيدا قوميا وبطلا بعد موته في حادثة مشؤومة في يوم نحس عام ١٨٧٦.

ويلاحظ أن الخصائص الثقافية المشتركة التي ربطت بين أمم البلقان في المرحلة الثورية الأولى مثل التركيز على التعليم والتاريخ القومي واللغة والنشاط السياسي، استمرت حتى بعد إقامة نظم الحكم الذاتي حيث اهتمت كل منها في البداية بمتابعة إرساء تقاليد الرومانسية القومية في نظم التعليم، وإنشاء المكتبات العامة والأكاديميات، ونشر الأعمال التي تساند جهود النظام السياسي في تحقيق الأهداف القومية. ونتيجة لتلك التوجهات القومية برزت الروح الشوفينية في الأعمال الأدبية وبدأ التطلع إلى الأخذ بالنماذج الخارجية لتحقيق التنمية القومية. وفور حدوث التغير الاقتصادي وهذا هو الأكثر أهمية في الموضوع أخذت قيم الحياة التقليدية في التحطم والزوال، وبدأت مشكلات الفلاحين وسكان المدن تطفو على السطح وانعكس هذا الواقع في الأعمال الأدبية حيث بدأت النظرة الواقعية تحل محل الاتجاه الرومانسي.

والحاصل أنه بعد عام ١٨٣٥ وبعد إنشاء مملكة اليونان أصبحت أثينا مركزا للحياة الثقافية اليونانية، وانتقل إليها الفناريون -وهم يونانيون أصلا كما رأينا- من استانبول بعد إبعادهم عن مراكز النفوذ في الدولة العثمانية. ولكن مملكة اليونان الجديدة ذات الطابع الهلليني-البافاري (نسبة لأصل ملكها القادم من بافاريا كما سبقت الإشارة) كانت تفضل إحياء الثقافة الكلاسيكية (اليونانية-الرومانية القديمة) عن الثقافة البيزنطية-الأرثوذكسية. وعلى هذا أعيد بناء مدينة أثينا على الطراز الكلاسيكي الجديد على نموذج مدينة ميونيخ. وكان من شأن هذا الاتجاه في العمارة أن يعزز بطبيعة الحال استمرار استخدام الأشكال اللغوية القديمة في الأدب والتي كان قد بطل استعمالها، كما تأثرت الكتابة اليونانية تأثرا شديدا بالرومانسية الفرنسية في الالتفات إلى الماضي وفي المضمون العاطفي ومن ثم تطابقت بشكل مثالي مع مشاعر اليونانيين في عصر ما بعد الثورة. وفي هذا الإطار نظم الشاعر أخيليس باراسخوس Achilles Paraschos أعظم أدباء الفترة، قصيدته "الوطنية"

باللهجة الكاثرفوازيه، وكذا الشاعر ألكسندر سوتسوس Soutsos، ومقامات وأشعار ألكسندر ريزوس رانجيفس Rizos Rangaves ، ومقامات إيمانويل رويديس Roides.

وفي سنوات ما بعد الثورة قام كثير من الذين اشتركوا في أعمالها بنشر مذكراتهم السياسية عن الثورة كان أفضلها ما كتبه القائد العسكري مكاريانيس S.Makriyannes بالعامية، والعمل العظيم "تاريخ الأمة اليونانية" Historia ton Hellenikou ethnous الذي نشره قسطنطين باباريجوبولوس Paparregopoulos بين عامي ١٨٦٠-١٨٧٢ بهدف إظهار الروابط الثقافية بين اليونانيين المحدثين والحضارة اليونانية القديمة.

وإلى جانب أثينا كانت جزر أيونيا التي ظلت تحت الاحتلال البريطاني حتى عام ١٨٦٤ مركزا أيضا لنمو الثقافة اليونانية، ففي جزيرة زانتيه Zante ولد ديونيسيوس سولوموس Dionysios Solomos أعظم شعراء اليونان المحدثين الذي كتب في بدايته بالإيطالية التي تعلمها في المدارس الإيطالية ثم كتب بعد ذلك بعامية بلاده، لكنه لم يتمكن من إنهاء مشروعه الفكري، ولم يتبق من أعماله إلا مقتطفات هنا وهنا. ومن بين أكثر أشعاره شعبية النشيد الوطني "أنشودة الحرية" Hymnos es ten Eleutherian ، و "الحرية محاصرة" Oifleutheroi PoliorKemene ، و "الفتاة المسمومة" He Farmakomene ، و "إمرأة من زاكنثوس" He Gynaika les Zaknthos . وأيضا الشاعر آندرياس كالفوس Andreas Kalvos الذي نظم قصائده بلغة قديمة بطل استعمالها.

ولقد كانت لأشعار سولومس في أواخر القرن التاسع عشر أهمية بالغة عندما اتفقت مجموعة من الشعراء على تحدي الكتاب الرومانسيين من الجيل القديم فنظموا أشعارهم بالعامية وهاجموا أسلوب أسلافهم ولغتهم في نظم الشعر معبرين عن مشاعر اليأس المفرطة التي أصابتهم جراء خيبة أملهم في تقدم الدولة اليونانية. وقد بدأت معركة إصلاح اللغة في عام ١٨٨٨ على يد هذه المجموعة بكتاب "رحلتي" To Laxidi mon الذي نشره جون بزيخاريس Psychares بالعامية. ويعتبر الشاعر كوستا بالاماس Kostes Palamas أعظم كتاب المدرسة الأثينية الجديدة والشخصية الرئيسية فيها الذي هيمن على الحياة الثقافية اليونانية لمدة ستين سنة واستمد شهرته من قصيدته "خطب الغجر الاثنا عشر" Didecalogos tou Gyftou ، و "مزمار الملك" I Flogera tou Vasilia. كما كان لدراسات الفولكلور التي قام بها نيقولا بوليتيس Polites أثرها عند تلك المجموعة حيث استمدوا منها الوحي. وتنبغي الإشارة إلى أن الصراع المرير بين مؤيدي العامية

وأولئك الذين يفضلون الكتابة بـ "الكاثرفوازا" لم تنته أبدا وفي واقع الأمر كانت "العاميـة" لغة الشعر وقصص الخيال.

وفي رومانيا حدث شيء مماثل من حيث رد الفعل تجاه الأفكار القديمة السائدة، فكما سبق أن رأينا أن الكتاب الأوائل الذين استمدوا أفكارهم من المصادر الفرنسية بشكل رئيسي قد انغمسوا في السياسة بشكل ملحوظ وخاصة في أحداث ثورات ١٨٤٨ وقادوا الحركة التي انتهت بتوحيد إمارتي الدانوب (ولاشيا ومولدافيا-رومانيا) في ١٨٥٩-١٨٦١ وبعد ذلك قاموا بوضع أساس الحزب الليبرالي. وفي ستينيات القرن التاسع عشر تكونت مجموعة منافسة حول تيتو مايوريشكو Maiorescu الذي كانت ثقافته ألمانية وتأثر بفلاسفة المثالية أمثال كانط وهيجل وشوبنهور، وقام هو وأتباعه في ١٨٦٤ بتكوين جماعة "يونيميا" Junimea، أي الشباب وأصدرت في ١٨٦٧ جريدة "مطارحات أدبية" Convoribiri Literare ظلت تصدر دون انقطاع إلا قليلا حتى عام ١٩٤٤. وقد ارتبط بهذه الجماعة في الغالب الأعم كل الكتاب المرموقين خلال الفترة بطريقة أو بأخرى، وكان برنامجها يركز على الاعتماد على المصادر المحلية لتحقيق الآمال القومية والسياسية أكثر من الاعتماد على الخارج. وقد صبت جام غضبها ولعناتها على انغماس الجيل السابق في النشاط السياسي. ولأن أعضاءها كانوا مجموعة محافظة في موقفها السياسي وفي نظرتها للأمور فقد أخذت على الحزب الليبرالي أنه يستمد برنامجه السياسي من مبادئ أجنبية وليست محلية.

كان مايكل إيمنيشكو Eminescu أكثر الكتاب شهرة في تلك الجماعة وأعظم شعراء الرومانيين، وقد ولد في ١٨٥٠ في مولدافيا، والتحق بجامعة فيينا في ١٨٧٠ وتزعم تلك الجماعة التي منحته في ١٨٧٢ بعض الأموال لقضاء عامين في برلين، وبعد عودته شغل بعض وظائف بسيطة في مجال التعليم في مدينة ياصي. وفي ١٨٧٧ عمل بالصحافة في بوخارست، ثم مرض مرضا نفسيا في ١٨٨٤ حتى توفي في ١٨٨٩. وبرغم حياته القصيرة إلا أنه كتب كثيرا من الأعمال كان أشهرها قصيدته "نجم المساء" Luceafarul التي نظمها بالعامية. ورغم نظرته التشاؤمية للحياة إلا أنه كان دائم الحلم بالتغيير وكان يعتقد أنه ينبغي على كل أمة أن تتبع معالم خصائصها الروحية، وأن يكون هدف السياسيين إيجاد المؤسسات والهيئات التي تعبر عن خصائص الوحدة أو التفرد التي يتميز بها أبناء الأمة.

وهناك كاتبان آخران لهما شهرة فائقة ارتبطا بجماعة يونيميا (الشباب) وهما إيون كرينجا Ion Creanga الذي نشر معظم أعماله في جريدة "مطارحات أدبية" بين عامي

١٨٧٥-١٨٨١ وقد اشتهر بمذكراته التي وصف فيها حياة الفلاحين أي حياته هو في مرحلة الشباب وعنوانها "ذكريات الطفولة" Amintiri din Capilarie كما بقيت تفسيراته الأدبية للقصص الفولكلوري وشروحه موضع تقدير شعبي هائل. أما إيون لوكا كاراجيال Ion Luca Caragiale المسرحي الرائد كان له أسلوب في النقد الاجتماعي ملحوظ وكان مهتم بتصوير حياة المدن. وهناك أيضا مؤلفون آخرون ارتبطوا بالجماعة مثل الكسندر أودوبشكو Odobescu ، وإيون سلافيسي Ion Slavici ، ودوليو زمفريشكو Duiliu Zamfirescu .

على أن تمسك جماعة يونيميا بموقفها من موضوع الأخذ عن تجارب الغرب في التنمية وإبعاد الفن عن الجدل السياسي، أثار معارضة ضدها وجاءها النقد من اتجاهين مختلفين: الكتاب الاشتراكيون والشعبويون الذين يربطون النص الأدبي بالوضع الاجتماعي والبحث عن البعد الاجتماعي في الأدب، والقوميون الذين رفضوا موقف الجماعة من الكوزموبوليتانية فيما يتعلق ببناء النص الأدبي، وكان منهم معظم المؤرخين الرومانيين المرموقين. وقد سبق أن رأينا أن كتابة التاريخ على الأسس الحديثة قد بدأت على يد بالسيشكو، وكوجلينشينو، وجيل ثورة ١٨٤٨. وقد عارض ثلاثة مؤرخون هذا الاتجاه الذي وضعته جماعة يونيميا في كتابة التاريخ وهم بوجدان هاسديو Bogdan Hasdeu ، وألكسندر اكزنوبول Xenopol ، ونيقولا يورجا Iorga حيث واصلوا كتابة التاريخ بحثا عن الروابط القومية. وكان أشهر الثلاثة اكزنوبول قد تعلم في جامعة ياصي أي جامعة رومانية محلية، وتتبع -شأن باباريجوبوليس في اليونان- تاريخ شعبه في عمق التاريخ القديم، وأعظم أعماله في هذا الخصوص كتابه "تاريخ رومان ترايانا داشيا" Istoria Rominilor din Dacia Traiana في ستة مجلدات نشرت في ياصي خلال المدة من ١٨٨٨-١٨٩٣. اما تلميذه نيقولا يورجا فكان أعظم المؤرخين الرومانيين قاطبة بل أشهر مؤرخي البلقان في الواقع وكان كتلة خيالية من النشاط والحيوية إذ كتب ١٢٠٠ عملا ما بين كتاب وكتيب، و ٢٣٠٠٠ مقالة، وعرض كتب عرضا نقديا, فضلا عن نشاطه السياسي الذي أثار جدلا واسعا بين معاصريه. وقد استمد شهرته الفائقة من عملين مركبين عن تاريخ رومانيا Geschte des rumanischen volks i m Rahmen senier Staasbildungen نشرا عام ١٩٠٥، وعشر مجلدات بالفرنسية عن "تاريخ الرومانيين" Istoria rominilor نشرت بين عامي ١٩٣٦-١٩٤٤.

وعند سلاف الجنوب ظل التيار الرومانسي سائدا وكان يمثله كارادزيتش Karadzic أعظم شعراء الصرب الذي كان من الجبل الأسود، والأمير الشاعر بيتر بتروفيتش نيجوش

Niegos الذي كتب ثلاثة أعمال كبرى احتلت مكانة مرموقة في أدبيات ثقافة البلقان أعظمها شهرة المسرحية الشعرية "غضبة الجبل" Gorski Vijenac (١٨٤٧) وتتناول صراع شعب الجبل الأسود مع الدولة العثمانية، والعملان الآخران: "إضاءة عالم الإنسان"Luca mikrokosma (١٨١٥)، و"القيصر ستيفن الصغير المزيف" Lazni car scepan Mali (١٨٥١) ويتناول حياة مغامر في القرن الثامن عشر أصبح حاكما على الجبل الأسود.

وهناك كتاب صربيون آخرون من المدرسة الرومانسية يستحقون الذكر مثل الشاعر برانكو راديكيفيتش Radicevic ، والروائي والمسرحي يوفان ستيريا بوبوفيتش Jovan Sterija Popovoic ، وثلاثة شعراء مرموقون في نهاية القرن التاسع عشر وهم يوفان يوفانوفيتش-زماي Jovan Jovanovic-Zmaj ، وديورا ياكستش Djura Jaksic ، ولازا كوستيتش Laza Kostic. وآنذاك كان المركز الثقافي للحياة الصربية قد انتقل من فيينا عاصمة النمسا إلى إمارة الصرب وتم حسم مسألة لغة الكتابة بسرعة لصالح العامية وخاصة في نظم الشعر، وفي كتابة الموضوعات المتصلة بالبطولة والمشاعر القومية وعالم الطبيعة.

وفي الصرب شأن بلاد البلقان الأخرى تميزت السنوات التي أعقبت مؤتمر برلين ١٨٧٨ بزيادة الاهتمام بمشكلات التغير الاقتصادي والصعوبات المتصلة بتنظيم الدولة الحديثة. وفي هذا الإطار تحول الاهتمام من المشكلات القومية إلى المشكلات الاجتماعية وإلى حياة عامة الناس وخاصة الفلاحين. وبدلا من الانتباه للروح الرومانسية في الشعر فرضت الواقعية الجديدة نفسها على كتابة القصة القصيرة للتعبير عن واقع الحال. وفي كل هذه الأحوال هيمن أسلوب الكتابة الأوربية المعاصرة على أسلوب الكتابة عند الصربيين خاصة وأنهم اهتموا بترجمة أعمال تيرجنيف Turgenev ، وفكتور هوجو، وإميل زولا، و داودت Daudet. كما اهتموا اهتماما كبيرا بالحركة الشعبية الروسية وأعمال دوبروليوبوف Dobroliubov ، وهيرزن Herzen ، وجوجول. وفي تلك الفترة أيضا برز الناقد الأدبي الكبير سفتوزار ماركوفيتش Svetozar Markovic الذي وضع أسس الأشتراكية الصربية وكان يعتقد على النقيض من الاتجاهات السابقة أن مهمة الأدب تنحصر في خدمة احتياجات أغلبية الشعب وتناول مشكلات الحياة اليومية الأساسية. ومن بين كتاب القصة القصيرة الواقعية وأيضا الرواية كان هناك ياكوف إجنياتوفيتش

Ignjatovic ، وميلوفـان جليشـتك Milovan Glistc ، ولازار لازارفيـتش Lazar Lazarevic، وسيمو متافولي Simo Matavulj.

أما الرومانسية الكرواتية كما رأينا وجدت نفسها في الحركة الإليرية، فبعد جـاي Gaj كان إيفان مازورانيتش كاتبا مرموقا استمد شهرته من ملحمته "موت سمايل-آجا كنجيكـا" Smrt Smail-aga Cengica. ولقد واجهت كرواتيا أو سلاف الجنوب شأن الصرب في أواخر القرن التاسع عشر صعوبات ومساوىء جمة في مقدمتها تحطيم طبقة صغار النبلاء بفعل التطورات الاقتصادية التي سبقت الإشارة إليها، وسيطرة قوميات أخـرى وخاصـة المجريين على المراكز الرئيسية في البلاد بعد ميثاق "أوزجليخ"، وزيـادة معـدل الهجـرة بسرعة ملحوظة. وقد انعكست كل هذه التحولات في الرواية التي أصبحت الشكل الأدبـي الرئيسي للتعبير، بل لقد سيطرت هموم المدن على هموم الريف وكان الكتاب في الغالـب الأعم ينتمون إلى "حزب المحافظين" وناشطون في مجال السياسة.

كان أوجيست شينوا Senoa أعظم كتاب كرواتيا في تلك الفترة يعتقد أن الأدب لا بـد وأن يكون له هدف اجتماعي وقومي وينبغي على الأديب أن يكتب للناس وقـد كـان لـه تأثيرا كبيرا في زمانه نظرا لتعدد مواهبه فقد كان شـاعرا ومحـررا ومسـرحيا وناقـدا وروائيا. ومن كتاب الواقعية الكروات آنـذاك كـل مـن إيفجنـي كومتشـك Evgenij Kumicic ،و كزافر شاندور ديالسكي Ksaver Sandor Djalski ، وآنتيـه كوفاتشـك Ante Kovacic ، وفينسيزلاف نوفاك Vjenceslav Novak. وحدث تطور مماثل بين الكتاب السلوفينيين أمثال الشاعران إيفان تفشار Tavcar ، وأنطون آزكيـرك Askerc ، والروائي يانكو كيرسنيك Janko Kersnik.

وبشكل عام حدث تقدم في التأليف التاريخي الحديث في كل مـن زغـرب وبلجـراد بفضل جهـود فرانيـو راشـكي Franjo Racki الرفيـق المقـرب مـن ستروسـماير Strossmayer الذي كان مسئولا عن نشر مجموعات مصادر العصور الوسطى، وكـذلك أعمال كل من تاديا سميشيكلاس Tadija Smiciklas ، وفردو شيشـيك Ferdo Sisic المؤرخ الكرواتي الشهير الذي نشر "تاريخ كرواتيـا" Hrvatska Povijest فـي ثلاثـة مجلدات بين عامي ١٩٠٦-١٩١٣ ، فضلا عن كبـار المـؤرخين الصـرب : سـتويان نوفـاكوفتش Stojan Novakovic ، وسـتانويه سـتانويفيتش Stanoje Stanojevic ، ويوفـان رادونيـتش Jovan Radonic ، وسـلوبودان يوفـانوفيتش Slobodan Jovanovic.

أما في بلغاريا فمن الملاحظ أن إقامة الحكم الذاتي فيها أوجد مناخا مختلفا عـن بـلاد البلقان الأخرى، فبعد وفاة كـل مـن بوتيـف Botev ، وليبـون كـارافيلوف Liuben

Karavelov انشغل معظم الأدباء والكتاب بالعمل الحكومي سواء في الوظائف الرسمية أو في مجال التعليم وفي مقدمتهم سلافيكوف Slaveikov ، وإيفان فازوف Vazov ، وقسطنطين فيليشكوف Velichkov . وكان فازوف بلا شك أديبا شهيرا خلال عشرينيات القرن العشرين وأشهر رواياته "تحت الطغيان" pod igoto التي بدأ في كتاباتها في أوديسا عندما كان في المنفى أثناء حكم ستامبولوف. وهذه الرواية ذات الروح العاطفية والبطولية تتناول فترة أواخر الحكم العثماني حيث انتفاضة إبريل ١٨٧٦. وفي ١٨٩٦ نشر روايته "الأرض الجديدة" Nova Zaemia التي تعد أكثر انتقادا للأوضاع القائمة فقد كان شأن كثيرين غيره قد أدرك من خلال تجاربه وهم الحكم الذاتي، وشاركه في هذه النظرة الروائيان فيلشكوف، وآليكو كونستانتينوف Aleko Konstantinov الذي نشر يومياته عن زيارته للولايات المتحدة الأمريكية عام ١٨٩٣ تحت عنوان "إلى شيكاجو ثم العودة" Do Chikago i nazad وهي أعظم أعماله، وأيضا روايته الساخرة "باي جانو" Bai Ganuo التي قدم فيها شخصية رئيسية "عنوانا للقسوة والغباء والحماقة والبورجوازية في الروح البلغارية".[1] وبينما اهتم هؤلاء الكتاب بوصف أوضاع أهالي المدن والريف اهتمت مجموعة أخرى بتناول أزمة الفلاح بصفة أساسية وأزمة حياة الريف الحقيقية وذلك تأثرا بالحركة النارودية narodnik الروسية وكان معظم هذه المجموعة من الذين اشتغلوا بالتدريس وقد عادوا إلى القرى ووجدوا حقيقة حالة العوز والفقر والانهيار، وكان من ضمنهم كل من تودور فلايكوف Todor Vlaikov ، وتشانكو تشركوفسكي Tsanko Tserkovski ، وميهالنكي جيورجيف Mihalnki Georgiev .

ومن الملاحظ بشكل عام أن كثيرا من التيارات الفكرية والأدبية والثقافية والسياسية التي كانت قائمة في النصف الثاني من القرن التاسع عشر استمرت حتى انفجار الحرب العالمية الأولى فقد ظل الاهتمام قائما بالمشكلات الاقتصادية والاجتماعية وحياة الفلاحين والطبقة الوسطى في المدن، وضرورة أن يعبر الأدب والفن عن تلك المشكلات أكثر من القضايا القومية، مع اللحاق بالتيار الرئيسي للفكر الأوربي الذي هيمنت عليه آنذاك مذاهب التأثيرية، والرومانسية المحدثة، والرمزية رغم أنها تعبر عن ملامح ثقافية مختلفة وذلك بحجة أن الموضوعات القومية والاجتماعية قتلت بحثا.

على أن استمرار التقاليد الشعرية في اليونان دفع إلى الصفوف الأول بكاتبين مرموقين وهما آنجيلوس سيكليانوس Angelos Sikelianos الذي واصل تقاليد المدرسة الأثينية الجديدة، وعلى النقيض منه كونستانتين كافافيس Cavafys الذي عاش وأبدع في الإسكندرية ونظم أشعاره بالعامية مع استخدام بعض كلمات من "الكاثرفوازا" وكانت تعبر عن مشاعر حسية وشهوانية من ناحية وتتناول التاريخ من ناحية أخرى لتصوير العصر الهيللنيستي للثقافة اليونانية-الرومانية. ولما كانت تجاربه في الحياة جاءت من خلال

معايشته للجالية اليونانية في مصر فقد كانت أشعاره قومية المضمون. وأما في مجال النثر فقد استمرت الكتابات تدور حول الملامح الشعبية وحياة عامة الناس فأعظم كاتب قصة قصيرة ألكسندر باباديسامنتيس Papadiamantes تناولت قصصه حياة الفلاحين والصيادين، واستمر آندرياس كاراكافيتساس Karkavitsas يكتب في إطار الواقعية. وهكذا وجدت مشكلات المدن طريقها إلى الأعمال الروائية كالتي وضعها كل من جريجوري اكزتوبولوس، وكوزماس بوليتيس، وقسطنطين ثيوتاكيس Theotakes.

كما استمر الأدب الروماني يعكس رد الفعل تجاه مواقف جماعة يونيميا (الشباب)، وطالب اليساريون الاشتراكيون الجدد، والقوميون، بالعودة للعمل السياسي وعدم العزلة عن مجريات الأمور، كما ظهرت مجموعة صغيرة تبنت اتجاه الحداثة السائد في وسط وغرب أوربا. وبشكل عام استمر تركيز الكتاب على تناول المشكلات العامة الكبرى وكذا مشكلات الفلاحين والمآزق التي يواجهونها والتي بلغت ذروتها في انتفاضة عام ١٩٠٧.

وفي هذا الخصوص كان أول كاتب اشتراكي روماني عظيم وهو قسطنطين دوبروجيانو-غيريا Dobrogeanu-Gherea يفضل أن ينغمس الأدب في عالم السياسة مثلما كان نظيره الصربي سفتوزار ماركوفيتش. وقد وجه غيريا اهتماماته لمشكلات ضحايا التطور الاقتصادي-الاجتماعي في العهد الجديد (الحكم الذاتي) فرأيناه ينشر في أعقاب تمرد الفلاحين أهم أعماله "العبودية المحدثة" Neoiobagia في ١٩١٠، وكان للأعمال التي تناولت مشكلات الريف تأثيرا عميقا في البنية الثقافية للمجتمع. وفي ١٩٠١ صدرت جريدة جديدة باسم "الزارع" Samnntoral تحت إشراف جورج كوشبوك Cosbuc ، وألكسندر فلاهوطا Vlahuta وكانت تركز على وجهات النظر القومية والتقليدية. وخلال المدة من ١٩٠٣-١٩٠٦ رأس تحريرها يورجا الذي كان محافظا ومن ثم فقد كان يعارض التيارات الاشتراكية والشعبوية والحداثة. وقد ارتبط بهذه المجموعة أثناء الحرب الروائي العظيم ميشيل سادوفيانو Sadoveanu وكان في بداية حياته العملية.

وبالإضافة إلى هذه الدائرة المحافظة تكونت جماعة أخرى لتقدم وجهة النظر الشعبوية أصدرت في عام ١٩٠٦ جريدة باسم "الحياة الرومانية Viata Romaneasca ورأس تحريرها ج.إبرايلييانو G.Ibraileanu مع رفيقه قسطنطين ستيريه Stere وكانت هذه الجماعة تعتقد شأن عناصر الحركة "النارودية" الروسية أنه ينبغي على المثقفين أن ينغمسوا في المسائل السياسية وأن يعملوا من أجل إصلاح حال الفلاح.

ورغم أن مدرسة الحداثة ظهرت أولا في رومانيا على يد الشاعر ألكسندر ماسيدونسكي Macedonski ، إلا أن فيلوسفها الأكبر كان أوفيد دنسوسيانو Ovid Densusianu الذي تأثر بدراسته في باريس وأقتنع بأن الرمزية هي المعبر الحقيقي عن

الروح اللاتينية، وكان مصرا وعلى النقيض من المؤلفين الشعبويين على أن وظيفة الأدب هي الامتاع والإلهام أكثر من أن يكون تعليميا وتوجيهيا.

ولقد حدث تطور ثقافي مشابه من السهل تمييزه بين سلاف الجنوب حيث كانت اتجاهات الحداثة أكثر أهمية عما كانت عليه في رومانيا أو اليونان. ورغم أن تيار الواقعية كان سائدا عند نهاية القرن التاسع عشر، إلا أنه ظهر اتجاه جديد تزعمه الصربيون الذين تعلموا في فرنسا وارتبطوا بثقافتها بطريقة أو بأخرى حيث أصبح الكتاب الفرنسيون النموذج المفضل عندهم وخاصة كتاب المذهب الرمزي وعلى يدهم تم استبعاد الموضوعات الاجتماعية من الكتابة وحل محلها الموضوعات التي تعبر عن الفردية والذاتية وتركز على القيم الفنية والأسلوب، وقد تزعم هذا الاتجاه الشاعران يوفان دوشيك Jovan Ducic ، وميلان راكيتش Milan Rakic.

وفي كرواتيا حدث تغير موازي وعلى الرغم من استمرار الأدب الواقعي الذي يركز على البطولة وعلى حياة الناس، إلا أن "الحداثة" الكرواتية أخذت تأثيرها من اتجاه الحداثة الجديد. وكان كتاب هذا الاتجاه الرئيسيين إيفو فونوفيتش Ivo Vojnovic المسرحي والشاعر والروائي، والناقد والكاتب انطون جوستاف ماتوش Matos ، والشاعر فلاديمير نازور Nazor، ولقد سار الأدب السلوفيني في الطريق نفسه.

وفي بلغاريا كان كتاب الحداثة يعرفون بالأوربيين وقد تمركزوا في جريدة "الفكر" Misal التي أسسها كراستيو كراستيف Krastiu Krastev وكانوا يريدون شأن أقرانهم في كل مكان تخليص كتاباتهم من الانغماس في المشكلات الاجتماعية والسياسية ومما اعتبروه نفوذا كهنوتيا ويرغبون في تقديم مستويات عالمية في الكتابة. وكان ضمن هذه المجموعة الشاعر بنش سلافيكوف Pench Slaveikov ، والروائي بيتكو تودورف Petko Todorov ومن هنا استمرت الرواية الواقعية. كما أن الكتابات الأولى لكل من إلين بيلين Elin Pelin ، ويوردان يوفكوف Iordan Iovkov واللذان اشتهرا بعد الحرب العظمى كانت تنتمي إلى تلك الفترة ففي ١٩٠٤، و١٩١١ نشر بيلين مجموعات قصص قصيرة تتناول أوضاع الريف وحياة الفلاح.

ولم يقتصر التطور على الأدب والمقالات بل لقد طال العمارة والموسيقى. ومرة أخرى نلاحظ أن أساس القرن التاسع عشر يكمن في مصدرين : عالم الفلاح والكنيسة. وتحت الحكم العثماني تم انتاج ثروة عظيمة من الأعمال الفنية في القرية وخاصة في النسيج والفخار والزخارف والمنازل والملابس والنحت فيما عدا المظهر الخارجي للكنائس الذي ظل دون زخارف طبقا للقيود العثمانية المفروضة على المباني المسيحية، لكن من الداخل كانت غنية بزخارف الأيقونات والصور الجبسية والحفر على الخشب ولهذا وعندما

تأسست الدولة الحديثة وأخذت طريقها في التطور كانت ملامح الثقافة القومية في طريقهـا إلى الموت تدريجيا بعد طول الحكم العثماني. ومع الصناعة الحديثة اختفت صناعة النسيج اليدوية بسرعة وحل محلها النسيج الميكانيكي، كما أخذت الصناعات اليدوية الريفيـة فـي الانقراض، وتأثر الفن الكنسي أيضا فالعصر الجديد كان عصرا علمانيا وكانـت زعامـة الحركة الثورية راغبة عن تخصيص مبالغ كبيرة في بناء الكنائس أو تزيينها.

وكما حدث في مجال الأدب والسياسة ارتبط الفن البلقـاني والعمـارة ارتباطـا وثيقـا بالنماذج الأوربية. فقد كانت باريس وفيينا وميونيخ تمثل جاذبية خاصة لكل الفنـانين مـن مختلف شعوب العالم، وكانت فرنسا كما هو معلوم المصدر الرئيسي للإلهام عند الفنـانين الرومانيين فأعظم رسام حديث في رومانيا تيودور آمان Aman تعلم في باريس وأصـبح معروفا باللوحات التاريخية التي رسمها، وكذا لوحات البورتريه ومناظر حياة الريف، وقد حاكاه كل من نيقولا جريجوريشكو Grigorescu ، ويـون آندريشـكو Ion Andrescu. وفي نهاية القرن التاسع عشر انعكست الاتجاهات الفنية الجديدة في أعمال ستفان لوشـاين Stefan Luchain المستوحاة من حياة الريف والمدن والتي رسمها بالألوان. وإلـى هـذا الاتجاه كانت تنتمي أعمال كل من يان ستريادي Jean Al.Steriadi ، وستفان ديميترشكو Dimitrescu ، وكاميل ريسو Camil Ressu ، بل إن أعظم رسام في زمـن الحـرب العظمى جورج بتراشكو Petrascu بدأ عمله الفني في زمن الاتجاهات الحديثة.

وفي هذا الخصوص نلاحظ أن الفنانين الصرب والكروات قد تأثروا بالنماذج الفرنسية والألمانية، ففي الصرب ظلت المدرسة الكلاسيكية في الفن التي تركز على رسم البورتريه والمناظر التاريخية والموضوعات الأسطورية تهيمن على الرسامين حتى منتصف القـرن التاسع عشر. أما المدرسة الرومانسية التي تلت الكلاسيكية فقـد أهـتم أصـحابها برسـم المناظر الطبيعية وكان أبرز فرسانها ديورا ياكشيك Djura Jaksic، ونوفاك راكـونيتش Novak Rakonic، وستفان تودوروفيتش Todorovic وقد استمدوا شهرتهم من رسمهم لمناظر الطبيعة. ومن بين فناني الواقعية أواخر القرن التاسع عشر كـان أكثـرهم شـهرة أوروش برديتش Uros Predic ومعه آخرون لا يقلون أهمية مثـل ميلـوش تنكـوفيتش Milos Tenkovic، وجورج كرستيش Krstic، وبايا يوفـانوفيتش Paja Jovanovic. ومن المعروف أن أبرز الرسامين الكروات فـي منتصـف القـرن فيكوسـلاف كـاراس Vjekoslav Karas كان متصلا بالحركة الإليرية. ومن المعـروف أيضـا أن المدرسـة الواقعية ظلت سائدة في كرواتيا حتى نهاية القرن مثلما كان الأمر في الصرب إلى أن قـام كل من جوزيف راشـتش Racic ، وميروسـلاف كـاراليفيتش Miroslav Kraljevic

اللذان درسا في باريس بتقديم المذهب التأثيري في الرسم وكانا ومعهما فلاديمير بيشتش Becic يعتبروا من أعظم رسامي كرواتيا.

أما الفن في بلغاريا فكان بطيئا في تطوره فرغم أن بعض الفنانين البلغار قد درسوا الفن في الخارج قبل إقامة الحكومة الذاتية في البلاد، إلا أنه لم تتكون مجموعة من الرسامين بشكل منتظم حتى تسعينيات القرن التاسع عشر. وكان أكثر الفنانين أهمية إيفان مركفيشكا Mrkvichka ، وياروسلاف فيزين Vesin من أصل تشيكي. وكانت لوحات مناظر الطبيعة التي رسمها نيقولا بيتكوف ولوحة فلاديمير ديمتروف "السيد" ذروة إبداعات البلغار في فترة ما قبل الحرب العظمى.

وفي اليونان يلاحظ أن الفنانين المحدثين الذين درسوا الفن في ميونيخ تأثروا مبدئيا بالنماذج الألمانية، وكان رسامو المدرسة الرومانسية الرئيسيين هم نيكيفوروس ليستراس Nicephoros Lystras ، ونيقولا جيزيس Gyzes ، وقسطنطين فولوناكيس Volonakes ، ثم احتلت التأثيرية الفرنسية الأهمية الرئيسية بين الرسامين عند نهاية القرن التاسع عشر وكان أعظم فرسانها قسطنطين بارثنيس Parthenes.

ورغم أن رسامي البلقان لم تكن لهم شعبية في أوربا بشكل عام، إلا أن نحاتين اثنين حازا اعتراف العالم ألا وهما قسطنطين برانكوشي Brancusi، وإيفان مستروفيتش Mestrovic. وبرانكوشي ولد في أولتينيا Oltenia في عام ١٨٧٦ وتعلم في باريس على يد الفنان رودين Rodin وتأثر بالمذهب التجريدي في أعماله التي استوحاها من الفولكلور الروماني. وأما مستروفيتش فقد ولد في دلماشيا في ١٨٨٣ وتعلم في البداية في فيينا ثم في باريس مع رودين أيضا. ورغم أن أسلوبه في النحت كان حداثي إلا أن أعماله قبل ١٩١٤ كانت مستوحاة من الطابع القومي ثم من الموضوعات الدينية وغيرها فيما بعد.

وفيما يتعلق بالعمارة وقعت دول البلقان الجديدة تقريبا تحت تأثير وسط وغرب أوربا فيما عدا رومانيا واليونان اللتان جرت فيهما محاولات لبناء عمارة على أسس قومية. وفي هذا الخصوص اشتمل تصميم خرائط العمارة على مبان تضم مكاتب وإدارات والمدارس والمكتبات. وبدأ استقدام المهندسين المعماريين من فرنسا والنمسا حيث كانت طرز عمارة باريس زمن الإمبراطور نابليون الثالث، وفيينا زمن الإمبراطور فرانز جوزيف محل إعجاب كبير وتقدير بين البلقانيين، وبدأ رفض طراز العمارة القائم باعتباره "تركيا- عثمانيا"، ولو أنه تمت المحافظة على المباني التاريخية فيما بعد وأصبحت محل تقدير وإعزاز.

وربما كان التوافق الكبير في الحياة العثمانية نفسيا عند أهالي البلقان يظهر في مجال الموسيقى فلم يكن لدى العثمانيين في امبراطوريتهم ما يوازي الأوبرا والأوركسترا

السيمفوني الأوربي. وعلى هذا بدأت الدول الجديدة التي استقلت عن العثمانيين تقسيم دور للأوبرا بمساعدة من العواصم الأوربية. ولكن لم يظهر من بين البلقانيين أي مؤلف موسيقي على النمط الأوربي، وكان أعظمهم جورج انيشكو Enescu الروماني ينتمي أكثر إلى الفترة التالية.

لقد أغفلنا في الصفحات السابقة التطور الثقافي الذي حدث للشعوب الناطقة بالتركية والألبانية ولكن وبشكل عام كانت التطورات العثمانية محدودة بالنسبة لحياة البلقانيين ورغم أنه في القرون السابقة كان لبعض جوانب معينة من الثقافة العثمانية تأثيرها على أهالي الولايات العثمانية مثل العمارة واللغة والنظرة المحافظة لأمور الحياة، إلا أن هذه الأوضاع تغيرت بشكل حاد في الفترة موضع الدراسة، بل إن الكتاب الأتراك المحدثين أنفسهم مالوا بشدة إلى الأدب الغربي وخاصة الفرنسي مثلما حدث للبلقانيين. فبعد منتصف القرن التاسع عشر وأثناء حركة الإصلاح (التنظيمات العثمانية) تمت ترجمة أعمال فرنسية لكل من راسين، وفنلو Fenelon ، وفولتير، ولامارتين، كما تم تقديم المسرح والرواية كأشكال أدبية جديدة. ولقد أدى قيام ثورة تركيا الفتاة (١٩٠٨-الاتحاد والترقي) إلى التعجيل بإشاعة هذا الاتجاه حتى لقد بدأ الكتاب الأتراك يكتبون في موضوعات من تاريخهم الماضي وتتعلق بأحوال شعبهم ولكن بروح الكتابة الغربية. غير أن مسألة لغة الكتابة والتي كانت معقدة بشكل غير عادي لم تستقر حتى بعد الحرب العالمية الأولى.

أما الخلفية الثقافية العامة للحركة الألبانية القومية فقد سبق أن تناولناها في فصل سابق ولكن يتعين علينا هنا أن نذكر عددا كثيرا من الكتاب خلال الفترة. ومن الملاحظ أن الأدب الألباني "القومي" نشأ في منتصف القرن التاسع عشر بين الألبان الذين كانوا يعيشون في إيطاليا وكان أشهر أولئك الأوائل ديمتريو كمردا Camarda الذي كان لغويا ودرس لغة بلاده بقصد معرفة أصلها، وجيرولامو دي رادا Girolamo de Rada الشاعر الذي نظم موضوعات قصائده من حياة الألبان قبل الحكم العثماني وكانت قصيدته "اسكندربيكو المنحوس" Skanderbeku I Pafane تصور نضال الألبان ضد الغزو العثماني في القرن الخامس عشر، وهناك شعراء آخرون بنفس تلك الخلفية مثل جيوسيبي سيرمبيه Giuseppe Serembe ، وجيوسيبي سخيرو Schiro .

والحقيقة أن الحماس للحكم الذاتي داخل الولايات العثمانية في البلقان قد زاد في الفترة التي أعقبت مؤتمر برلين ١٨٧٨ وكانت عنوانا لها. وأمامنا مؤلفين اثنين لهما أهمية خاصة بالنسبة للقضية الوطنية احدهما مسلم والثاني مسيحي. والمسلم هو نعيم الفراشيري عضو الطريقة البكتاشية الصوفية وكان شاعر قومي رومانسي ذو مزاج ديني قوي،

وأفضل أعماله المعروفة "المواشــي والأرض" Bageti e Bujqesi ، وزهــور الربيــع Lulet i Veres ، و "تاريخ اســكندربيات" Istori e Skenderbeat . وأمــا المســيحي الأعظم أهمية فهو الأب جيرجي فيشته Gjergi Fishta الكاهن الكــاثوليكي مــن شــمال ألبانيا وكانت ملحمته العظيمة "مزهرية الجبال" Lahuta e Malsise نشرت فــي ثلاثــة أجزاء بين عامي ١٩٠٥-١٩٣١ وتدور بشكل رئيســي عــن صــراع الألبــان ضــد السلافيين.

وهكذا وعشية الحرب العالمية الأولى كان التطور السياسي في بلاد البلقان يتوازى مع تنمية ثقافات بلقانية عكست التغير عن المجتمع الكنسي-الديني والهيمنة العثمانيــة للــدول القومية الحديثة العلمانية. وفي هذا الخصوص ساند الكتاب والفنانون باســتثناء قلــة قليلــة الأهداف القومية حيث قدموا الإيديولوجيات اللازمة لمساندة برامج التوسع القــومي. كمــا اشتركوا في بناء الدولة الجديدة وتولوا الوظائف الرسمية، وكان جمهــورهم الــذي يتــابع أعمالهم الأدبية والفنية من نفس الأصول الاجتماعية التي جاء منها رجال العهود الجديــدة. وعلى مشارف نهاية الفترة أخذ هؤلاء الأدباء والفنانون يهتمون بمشكلات الريف والمــدن بصرف النظر عن أن قليلا منهم كانوا ثوريون اجتماعيا وسياسيا. أما البلاد التابعة للنمســا وخاصة تلك التي كانت تحت سيطرة المجر فكان الموقف فيها مختلفا بطبيعة الحال.

ورغم البطولة الوطنية المتطرفة في بلاد البلقان إلا أن ذلك لــم يمنــع اســتيراد كــل الأفكار من الخارج وبقيت باريس مركز الجاذبية الأول بافتراض أن ثقافة الغرب الأوربــي تمثل التقدم وتقدم نموذجا يجب على الدول المتحضرة اتباعه، بينما تمثل روسيا القيصــرية والدولة العثمانية نظما رجعية متخلفة. وفي الوقت نفسه هيمنت الفكرة القائلة بــأن التخلــي عن النموذج الإسلامي والبيزنطي يعتبر خطوة للأمام. وكان يصاحب الاعتــراض علــى محاكاة الغرب العجز عن صياغة بدائل متماسكة للنهوض والتقدم مع أن فنانين كبار أمثال امينشكو ، وسولوموس لم يقلدا النموذج الغربي. وأخيرا وبعد انــدلاع الحــرب العالميــة الأولى في ١٤ أغسطس ١٩١٤ بسبب قضية بلقانية عزمت الدول القومية الجديدة بإصرار على ترسم خطى الدول العظمى المتفوقة في مجال السياسة والاقتصاد والثقافة.

الهوامش

(1) Chades A. Moser, A History of Bulgaraian Citerature 865-1944 (Hague: Mouton, 1972). P. 111.

الحرب العالمية الأولى

اندلعت الحرب العالمية الأولى في البلقان، وظهرت أول بوادر انتهائها في البلقان أيضا وذلك عندما استسلمت بلغاريا في ٢٩ سبتمبر ١٩١٨. وخلال سنوات الحرب الأربع كانت بلاد البلقان مسرحا ثانويا للعمليات الحربية، أما المعارك الرئيسية فكانت تدور في شمال فرنسا والجبهة الشرقية، وهي التي لعبت الدور الرئيسي في تحديد مصير الدول الصغرى بعد الحرب أكثر من المعارك العسكرية المحلية. والحاصل أنه بعد بداية الحرب كان كل طرف من أطراف الصراع من الحلفاء ومن دول الوسط يسعى للحصول على مساندة دول البلقان لتقوية وضعه العسكري. أما دول البلقان ذاتها فكانت تسعى لاستكمال وحدتها القومية ولم تكن تتصور وجود من يحول دون تحقيق هذا الأمل إلا النمسا أو الدولة العثمانية أو روسيا أو إيطاليا أو احدى الدول المجاورة للمنطقة. وعلى هذا ألزمت حكومات البلقان نفسها بمواقف عسكرية وسياسية أثناء الحرب إذا ما كانت تؤدي إلى تحقيق الأهداف القومية، كما لم تفكر في الوقوف إلى جانب الطرف الخاسر في المعارك.

وبطبيعة الحال كانت الصرب أولى دول البلقان شعورا بتأثير الحرب، إذ وجدت نفسها وهي عبارة عن شعب قوامه أربعة مليون ونصف نسمة في صراع مع النمسا وهي قوة كبرى قوامها خمسون مليون نسمة. فعندما تلقت الإنذار النمساوي حاولت تجنب ويلات الحرب فقبلت كل الشروط ما عدا فرض الرقابة على المطبوعات لأن ذلك يتطلب تعديل الدستور، وأبدى زعماء الصرب رغبتهم في مواصلة المفاوضات وطلبوا من النمسا "ألا تندفع في تقرير هذا الأمر"[١]. ورغم هذا فقد تم ضرب بلجراد (عاصمة الصرب) بالمدافع في ٢٨ يوليو عبر نهري السافا Sava والدانوب.

ورغم أنه كان بإمكان الصرب تحريك قوة من ٣٥٠ ألف مقاتل للمواجهة، إلا أن معظم الخبراء العسكريين كانوا يتوقعون انتصار النمسا انتصارا سريعا. ولكن عندما عبرت قوات النمسا نهري سافا ودرينا Drina ودخلت أراضي الصرب في منتصف أغسطس (١٩١٤) التقى الجيشان في معركة دامية استمرت أربعة أيام انتهت بانتصار صربي عظيم وكان معظم قوات الصرب من أبطال حروب البلقان السابقة حيث تم إرغام جيش النمسا على التقهقر والانسحاب إلى أراضيه. وفي تلك الأثناء دخلت روسيا الحرب فكان على النمسا أن تحرك بعض وحداتها العسكرية إلى جبهات أخرى وهنا انتهزت

الصرب الفرصة وأخذت موقف الهجوم ونقلت الحرب إلى أراضي النمسا ذاتها وجنودها يتمتعون بروح معنوية عالية. وسرعان ما تغير الموقف في ديسمبر (١٩١٤) عندما شنت النمسا هجوما على الصرب واحتلت بلجراد وأصبح واضحا أن الصرب تواجه عقبة كبرى تتمثل في نقص الامدادات وإحلال قوات محل أخرى في الوقت الذي لم تحظى فيه إلا بقدر ضئيل من المساعدات قدمها لها الحلفاء عن طريق تسالونيك.

على أن الجيش الصربي أحرز نصرا كبيرا آخر على النمسا في منتصف ديسمبر (١٩١٤) عند نهر كوليوبارا Kolubara وأرغمت قوات النمسا على الانسحاب مرة أخرى من أراضي الصرب وتم تحرير بلجراد من القوات النمساوية وفقدت الصرب حوالي مائة ألف مقاتل من رجالها، وأصبح واضحا أن الصرب لا تستطيع أن تكسب حربا طويلة الأمد تقوم على الانهاك وتحتاج إلى التماسك، وأن أقصى ما يمكن أن تقدمه من إنجازات عسكرية هو ما حققته في معركة نهر كوليوبارا ، ذلك أن البلاد أصابها الضعف الشديد جراء وباء التيفوس الذي تفشى في الجيش وفي الأهالي. ورغم أن الحلفاء أرسلوا امدادات طبية للصرب لمواجهة الوباء، إلا أنها فقدت ١٥٠ ألف نسمة مع حلول صيف ١٩١٥.

وفي أثناء تلك المعارك القاتلة انغمس كل طرف من أطراف الحرب في مفاوضات مكثفة من أجل توريط دول بلقانية أخرى وجرها لساحة الحرب. وكانت الدولة العثمانية هي القوة التالية التي دخلت الحرب، وكانت قد عقدت معاهدة تحالف سري مع ألمانيا ضد روسيا في الثاني من أغسطس (١٩١٤) قبل يوم واحد من إعلان المانيا الحرب على فرنسا، وقبل يومين من دخول بريطانيا الحرب. وكانت المعاهدة من إنجاز إنفر باشا وزير الحرب العثماني الموالي لألمانيا. ورغم أن الدولة العثمانية لم تكن في حالة حرب إلا أنها ساعدت المانيا في جهودها الحربية، فبعد ثمانية أيام من توقيع معاهدة التحالف مع ألمانيا أبحرت سفينتان حربيتان ألمانيتان وهما جوبين Goeben ، وبرسلاو Breslau في المضايق العثمانية (البوسفور والدردنيل) تحاشيا لاستيلاء أساطيل الحلفاء عليها. وكان هذا الإجراء يعد خرقا للمواثيق الدولية التي تنص على غلق المضايق أمام السفن الحربية عندما تكون الدولة العثمانية في حالة عدم حرب. لكن الحكومة العثمانية بررت هذا الإجراء بقولها إنها اشترت السفينتين رغم أن الضباط والبحارة الألمان ظلوا يقودونهما وهم يرتدون الطرابيش العثمانية. وبعد شهرين من ضغوط ألمانية مكثفة على الدولة العثمانية هاجم الأسطول العثماني ومعه السفينتان الألمانيتان الأسطول الروسي في البحر

الأسود. وهكذا أصبحت الدولة العثمانية في صف دول الوسط، وفي نوفمبر (١٩١٤) أصبحت في حالة حرب رسميا ضد الحلفاء.

وكان لدخول الدولة العثمانية الحرب أثره العميق في تحطيم خطوط المواصلات بين الحلفاء في الغرب وبين روسيا عن طريق المضايق. ونظرا لخطورة هذا الإجراء العثماني فقد أخذت بريطانيا بخطة ونستون تشرشل لاقتحام المضايق بالقوة وضرب العثمانيين، وهي خطة كانت محل جدل كبير ومن ثم كان ترتيب الحملة على الدردنيل وجاليبولي Gallipoli بقصد فتح المضايق. ولقد بدأت الحملة في فبراير ١٩١٥ وكان أبرز عملياتها قيام ثمانية عشر سفينة إنجليزية باقتحام المضايق بالقوة في منتصف مارس. ونظرا لضياع أربعة من تلك السفن في البحر فقد أصدر قائد الحملة أوامره بالانسحاب فلما بدأ الهجوم كان النجاح حليف العثمانيين. ولم يعد بإمكان القوات الإنجليزية الصمود يوما آخر أمام قصف المدافع وذلك بسبب نقص المعدات العسكرية.

ورغم فشل حملة الدردنيل واصل الحلفاء خططهم للإستيلاء على شبه جزيرة جاليبولي لاتخاذها قاعدة لحملة كبرى ضد العثمانيين. ورغم أن قوات الحلفاء التي قدمت من نيوزيلندا واستراليا كانت تحارب بضراوة، إلا أن الجنود العثمانيين كانوا متحصنين جيدا في المرتفعات المطلة على السهول الواسعة. ورغم أن قوات الحلفاء عجزت عن اقتحام المنطقة الضيقة فقد ظلت قائمة هناك من أبريل ١٩١٥ إلى يناير ١٩١٦، ثم اضطرت للإنسحاب بسبب الخسائر الشديدة والأمراض وانخفاض الروح المعنوية بين الجنود.

على أن دخول العثمانيين الحرب وضعف الصرب وفشل حملة الدردنيل لفت نظر دول الوسط للميزة النسبية التي تتمتع بها منطقة البلقان وهي ميزة سرعان ما فقدت أهميتها بانضمام إيطاليا إلى الحلفاء في أبريل ١٩١٥. وكانت إيطاليا التي أعلنت وحدتها بعد نضال طويل ما تزال في أعين أبطالها دولة غير كاملة إلا إذا ضمت مناطق البلقان التي يعيش فيها إيطاليون مثلما تفعل دول البلقان الأخرى ذاتها. ولكن الأهم من ذلك مطالبتها بضم جنوب التيرول، وترنتينو Trentino، وإستريا Istria ، ودلماشيا وجميعها تحت سيادة النمسا وألبانيا وذلك بدعوى أمنها القومي أو من باب التفوق الاستراتيجي. ورغم أن إيطاليا كانت عضو في الحلف الثلاثي إلا أنها لم تشترك في الحرب ضد ألمانيا والنمسا لأن الحلف كان دفاعيا على حين أن إجراءات النمسا ضد الصرب كانت هجومية. ولهذا وقفت على الحياد وشرعت في الدخول في مساومة مع كلا الطرفين (الوسط والحلفاء). وفي الواقع لم يكن لدى دول الوسط ما تقدمه لإيطاليا إلا القليل وأقصى ما كان يمكن للنمسا أن تقدمه أن تتنازل فقط عن ترنتينو في مقابل وقوف إيطاليا على الحياد. أما الحلفاء فكانوا في وضع أفضل نظريا فقد كان بإمكانهم تقديم وعد لإيطاليا بمساعدتها في

ضم بعض الأراضي التي تتطلع إليها والتابعة للنمسا. لكن إذا حدث وتنازلت النمسا عن دلماشيا وإستريا لإيطاليا فهذا معناه وضع سبعمائة ألف من سلاف الجنوب تحت حكم إيطاليا مما كان يعني استحالة إيجاد دولة يوجوسلافيا فيما بعد، بل كان من شأنه حرمان الصرب من مخرج لها على الإدرياتي الذي كانت تتطلع إليه منذ زمن طويل. ولهذا كان الحلفاء في مأزق خاصة وأن الحرب كانت قد بدأت ضد الصرب.

والجدير بالذكر أن أهداف الحرب ضد الصرب التي شملتها المفاوضات مع إيطاليا لم تكن محددة. ففي بداية الحرب كانت حكومة الصرب بقيادة نيقولا باشيك Pasic معنية بمصير صرب البوسنة والهرسك بشكل أساسي، وضمان إيجاد مخرج لها على البحر الإدرياتي، وضم المناطق التي تعتبر أهلها صرب عرقيا، ولم تكن متحمسة لوحدة سلاف الجنوب. والأغرب من هذا أن روسيا التي تعتمد الصرب على مساندتها دبلوماسيا لم تكن لها سياسة "يوجوسلافية"، ففي ١٩١٥ صرح وزير خارجيتها سيرجي سازونوف Serge Sazonov "إنه إذا أصبح من الضروري أن تشترك روسيا في حرب لمدة نصف يوم من أجل تحرير السلوفينيين فإنني لن أوافق على ذلك" (٢) . وبرغم هذا فقد اضطرت حكومة الصرب للتعامل مع هذه المسألة في خلال العلاقات مع الحلفاء.

وعلى هذا وفور اندلاع الحرب غادر عدد من بلاد سلاف الجنوب التي تحت حكم النمسا بينهم آنتيه ترومبيتش Ante Trumbic ، وفرانو سوبيلو Frano Supilo إلى إيطاليا وهناك قاموا بتأسيس "لجنة اليوجوسلاف" للسعي إلى توحيد الصرب والكروات والسلوفينيين في دولة واحدة. وعندما علم أعضاء اللجنة أن مفاوضات بين الحلفاء تجري بشأن قضية السلاف غادروا روما إلى باريس ولندن للقيام بالضغوط اللازمة. وآنذاك لم تكن هناك أي دولة ترغب في إلزام نفسها بخطة تستهدف تفكيك امبراطورية النمسا. ورغم أن حملة الدعاية المكثفة التي قامت بها اللجنة كان لها تأثيرها دون شك على الرأي العام في كل من الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وإنجلترا، إلا أن نقطة ضعفها الكبيرة كان إخفاقها في التفاهم مبكرا مع الصرب. وطالما أن أحدا من اللجنة لم يتصل بحكومة الصرب فإنها بدورها لم تتعامل مع اللجنة باعتبارها هيئة تستحق التعامل على قدم المساواة رغم أن اللجنة كانت تتحدث باسم كل سلاف الجنوب. وقد ظلت حالة الجفاء قائمة بين اللجنة وحكومة الصرب حتى سقطت الحكومة وانتقل زعماء اللجنة إلى كورفو Corfu حيث أمكن التوصل إلى إتفاق ما.

وبصرف النظر عما إذا كانت حكومة الصرب قد اختارت طريق إعلان "الصرب الكبرى" أو "يوجوسلافيا" فإن مطالب إيطاليا كانت تتناقض بشكل مباشر مع مطالب القومية

الصربية ، بل إن الحلفاء أنفسهم انقسموا فيما بينهم حول تلك القضية، فروسيا مثلا كانت أكثر قربا لمطالب الصرب عن إنجلترا وفرنسا، فقد كانت مستعدة في أغسطس ١٩١٤ لمنح إيطاليا وضعا سياديا في البحر الإدرياتي والسيطرة على ترنتينو وتريستا وفلور Vlore في ألبانيا مقابل أن تقدم إيطاليا مساعدة عسكرية لها فورا، لكن إنجلترا وفرنسا لم تشاركا روسيا هذا الرأي. غير أنه في ربيع ١٩١٥ أثبت الموقف العسكري للحلفاء على كل الجبهات الحاجة إلى مساعدة إيطاليا التي أصبحت أمرا ضروريا وحيويا. وعند هذا المنعطف كانت روسيا راغبة عن توقيع اتفاق ما يكون على حساب الصرب. لكن سرعان ما تراجعت عن تحفظها عندما أكدت إنجلترا لها أن استانبول والمضايق سوف تكون لها بعد الحرب.

وفي ٢٨ أبريل ١٩١٥ عقد الحلفاء مع إيطاليا معاهدة لندن وتقضي بدخولها الحرب إلى جانبهم خلال ثلاثين يوما مقابل أن تأخذ جنوب التيرول، وترنتينو، وتريستا، وإستريا، ومساحة كبيرة من دلماشيا، وجزيرة سازينو Saseno ذات الموقع الاستراتيجي، وميناء فلور في ألبانيا، فضلا جزر الدوديكانيز Dodecanese في بحر إيجه التي يعيش فيها يونانيون مع وعد بحصولها على نصيب معقول في أية أراضي عثمانية قد تتعرض للتقسيم. وبهذا اكتملت الصفقة وأعطى الحلفاء لإيطاليا كل الأراضي القومية لكل من كرواتيا والصرب وسلوفينيا وألبانيا واليونان في مقابل خدماتها في الحرب كحليفة. وعلى هذا وفي ٢٣ مايو ١٩١٥ أعلنت إيطاليا الحرب على النمسا والمجر وانتظرت خمسة عشر شهرا حتى أغسطس ١٩١٦ لتدخل في معركة مع ألمانيا. وكان لهذا الاتفاق عواقب جسيمة في المستقبل بالنسبة لآمال سلاف الجنوب والألبان.

كانت بلغاريا هي الدولة البلقانية الثانية التي دخلت الحرب وكانت مطالبها تنحصر في الحصول على ما كانت تعتبره نصيبا مشروعا في مقدونيا يشتمل على مساحات تقع تحت سيطرة الصرب، وأراض أخرى استولت عليها اليونان وخاصة ميناء قوله. كما كانت تريد استعادة جزء من جنوب دوبروديا التي استولت عليها رومانيا في ١٩١٣. والحقيقة أن بلغاريا كان لديها الكثير مما تقدمه لأطراف الحرب استراتيجيا نظرا لموقعها بالنسبة للمضايق وللصرب، فإذا انضمت إلى دول الوسط فسوف يكون لهم جبهة صلبة من ألمانيا حتى الدولة العثمانية في حالة نجاح حملة جاليبولي بطبيعة الحال. وفي الوقت نفسه سوف يكون وضع الصرب وضعا صعبا لأنه لن يكون بإمكانها مواجهة جبهة أخرى في الجنوب. ومن شأن هذه التطورات أن تؤثر على موقف كل من رومانيا واليونان اللتان لم تحددا موقفهما من الحرب آنذاك. أما في حالة انضمام بلغاريا إلى جانب الحلفاء فسوف ينقلب الموقف برمته إلى العكس ذلك أنها تشكل وضعا عسكريا مهما في حملة جاليبولي

من حيث الاستيلاء على المضايق ومن ثم فتح الطريق لتوصيل الامـدادات إلـى روسـيا الأمر الذي سوف يجعل دول الوسط تواجه موقفا خطيرا.

وفي تلك المرحلة من المساومات بشأن إدخال أطراف أخرى للحـرب كـان وضـع الحلفاء هو الأضعف في هذا الجانب، فقد كان عليهم الدخول في مساومة بشـأن رغبـات الصرب مثلما فعلوا من قبل مع إيطاليا، وكان هذا معناه أنه كان على الصرب أن تتخلـى عن المطالبة بضم أراض ليس بينها دلماشيا على سبيل المثال، وإنما تتخلـى أيضـا عـن أراض في مقدونيا كانت قد احتلتها بالقوة المسلحة في حروب البلقان. ولما كانـت قـوات الصرب قد أمسكت بالغزاة النمساويين أثناء تلك الحروب وأجبرتهم على التقهقر فإنـه لـم يكن من الممكن للصرب أن تقدم أية تنازلات والحال كذلك، لكن كان من الممكن أن توافق على التخلي عن إقليم شرق نهر الفردار وكذا منطقة متاخمة لليونان. أما دول الوسط فلـم تكن تأبه للحساسيات التي تضعها الصرب في اعتبارها بل لقد كان من الممكن أن يوافقـوا على تقسيم الصرب. وهكذا كان معسكرا الحرب: دول الوسط، والحلفاء في وضع صـعب فيما يتعلق بإدعاءات بلغاريا ضد اليونان ورومانيا.

ومن ناحية أخرى كانت بلغاريا تحت قيادة الملك فرديناند ورئـيس وزرائـه فاسـيل رادوسلافوف Vasil Radoslavov لا تزال تعاني من صدمة حرب البلقان الثانية عنـدما تحالف جيرانها ضدها، وكذلك من معاهدة بوخارست التي حرمتهـا مـن أراض مقدونيـة تعتبرها بلغارية. ولهذا تعاطف الاثنان مع دول الوسط. واكثر من هذا فإن علاقات بلغاريـا مع روسيا آنذاك كانت باردة ففي مطلع ١٩١٤ أبلغ سافينسكي A.A.Savinskii الـوزير الروسي الجديد في بلغاريا (السفير) ملك بلغاريا أن عليه أن يثبت أن بلاده تستحق مسـاندة روسيا ودعمها. وفي لقاء تال نصح سافينسكي الملك قائلا له "ينبغي ألا تنسى أن لروسـيا أهدافها السياسية التي تفوق أهداف الآخرين أهمية، وهو أمر كان محل نظر مـن جانـب البلغاريين" [٣]. وهكذا أصبح واضحا أن موقف عام ١٨٧٨ انقلـب إلـى العكـس، أي أن روسيا يمكن أن تساعد الصرب وليس بلغاريا، وأن حدود بلغاريا المقررة طبقـا لمعاهـدة سان ستيفانو لم تعد تهم روسيا. ورغم هذه الحقيقة إلا أنه بمجرد انـدلاع الحـرب اجتهـد الدبلوماسيون الروس لكسب بلغاريا إلى صف الحلفاء وكانوا على استعداد لتقديم مزيد مـن أراضي مقدونيا لبلغاريا أكثر مما كانت الصرب تنوي التنازل عنه.

وبينما كان ملك بلغاريا ورئيس وزرائه أكثر ميلا للوقوف بجانب دول الوسـط كانـت البلاد في حالة انقسام بشأن الموقف. ورغم وجود مساندة عالمية لاستيلاء بلغاريـا علـى مقدونيا، إلا أن البلد لم تكن تود الدخول في حرب أخرى، ذلك أن حروب البلقـان كلفـت بلغاريا ثمانية وخمسون ألف قتيل، ومائة ألف جريح فضلا عـن معارضـة الاشـتراكيين

وإتحاد الفلاحين للحرب. لكن ضم مقدونيا كان أملا مشتركا بين البلغاريين لم يكن محل معارضة، ولهذا بدا واضحا أن بلغاريا قد تنضم إلى الحلفاء لتضمن على الأقل الاستيلاء على أراض كانت موضع تنازل منها للغير خلال مساومات أطراف الحرب معها.

على أن بلغاريا أدركت خلال مفاوضاتها مع الحلفاء أن العطاءات المقدمة إليها يتوقف منحها على انتصارهم في الحرب. ولكن وفي مايو ١٩١٥ وعندما تحسن وضع الحلفاء في الحرب بعد دخول إيطاليا إلى جانبهم أبدوا استعدادهم في أن تأخذ بلغاريا أراض مقدونية جنوب الخط المتفق عليه عام ١٩١٢ : كريفا-بالانكا-فيليس-أوهريد ، بشرط أن تأخذ الصرب البوسنة والهرسك، ومخرج على البحر الإدرياتي. كما وافق الحلفاء أيضا على أن تمتد الحدود الجنوبية لبلغاريا حتى خط إينوس-ميديا على بعد مسافة مساوية للمسافة بين استانبول وهذا الخط، وعلى أن يوضع في الاعتبار مطالبها في كل من قولـه ودوبروديا. غير أن الصرب ظلت ترفض التنازل عن أراض مقدونية لبلغاريا ولكن عندما ازداد موقفها الحربي سوءً في سبتمبر ١٩١٥ أبدت استعدادها للتنازل عن نصف أراض مقدونيا التي تحت سيطرتها.

على أن التنازلات التي أبدى الحلفاء استعدادهم لتقديمها لبلغاريا ثمنا لدخولها الحرب إلى جانبهم لم تكن تتكافأ مع تلك التي أبدى دول الوسط تقديمها وكانت تتلخص في منح بلغاريا الحدود المقررة بمعاهدة سان ستيفانو، وكل الأراضي شرق نهر موارافا Morava حتى الدانوب، مما كان يعني تفكيك الصرب. ويضاف إلى ذلك أنه في حالة حصول بلغاريا على دوبروديا وتراقيا بموافقة دول الوسط فهذا يعني انضمام رومانيا واليونان إلى الحلفاء آليا. وقد انتهى هذا الترتيب بتوقيع اتفاق في سبتمبر ١٩١٥ بين دول الوسط وبلغاريا، وفي أكتوبر قامت ألمانيا والنمسا بالهجوم على الصرب. وفي ١٤ أكتوبر وطبقا لاتفاق سبتمبر ١٩١٥ دخلت بلغاريا الحرب وهاجمت الصرب من ناحية الشرق، وأنزل الحلفاء أربعة فرق عسكرية في تسالونيكا بأمل مساعدة الصرب، لكن فشلت جهودهم في إدخال اليونان الحرب.

وهكذا وجدت الصرب نفسها محاصرة بين قوتين غازيتين لكنها حاربت بضراوة وعناء لمدة عام ثم تبين عدم قدرتها على مواصلة الصمود ضد العدوان المشترك حيث تم اجتياح أراضيها في خلال ستة أسابيع، ومات الكثير من جنودها بفعل ضربات العدو أو من البرد أوالمرض أثناء انسحاب الجيش عبر الجبال الوعرة شمال ألبانيا في سكون الشتاء، وتمكن ثلاثون ألف مقاتل من الوصول إلى شاطيء الادرياتي لكن قوات الحلفاء تمكنت من إجلائهم في يناير ١٩١٦ ونقلتهم إلى جزيرة كورفو. وهناك تكونت حكومة

صربية في المنفى بقيادة باشيك وألكسندر الوصي على العرش الذي أخذ مقاليد الأمور من الملك بيتر في ١٩١٤.

والخلاصة أنه في مطلع عام ١٩١٦ كانت دول الوسط تسيطر على البلقان بعد انسحاب قوات الحلفاء من جاليبولي ووصول بقايا جيش الصرب إلى جزيرة كورفو، أي أنها أصبحت تسيطر على كتلة متصلة من الأراضي ابتداء من ألمانيا وحتى الخليج الفارسي مرورا بوسط أوروبا. ولهذا السبب كان إشراك كل من رومانيا واليونان في الحرب أمرا له أهميته بالنسبة للمعسكرين المتحاربين نظرا لموقع هاتين الدولتين الاستراتيجي وجيوشهما المعتبرة. غير أن الدولتين وقفتا بعيدا ودون أي التزام تجاه أي طرف من أطراف الصراع.

كانت لرومانيا مطالب قومية في إقليمين كبيرين وهما ترانسلفانيا وبسارابيا وآخرين صغيرين وهما بوكوفينا وبانات، عكس بلغاريا التي كان لها مطلبا قوميا في مكان واحد كما رأينا. وكان ثلاثة من تلك الأقاليم تحت حكم النمسا والرابع تحت حكم روسيا. ومن ناحية أخرى كان احتفاظ كل من المعسكرين بولاء رومانيا له أهميته لأسباب اقتصادية تتمثل في ثروة رومانيا من الزيت والقمح، وأسباب عسكرية تتمثل في جيشها الذي يساعد في الحرب بدرجة أو بأخرى رغم أنه ليس في كفاءة جيش الصرب. ومن المعروف أن علاقات رومانيا الدبلوماسية في الماضي كانت مع النمسا وألمانيا بصفة رئيسية حيث عقدت معهما اتفاقية دفاعية عام ١٨٨٣ تجددت خمس مرات كان آخرها عام ١٩١٣، أي أنه عند اندلاع الحرب كانت الاتفاقية قائمة. وعلينا أن نتذكر أن تلك الاتفاقية قد عقدت بسبب مخاوف رومانيا من روسيا ومن جارتيها السلافيتين بلغاريا والصرب. وفي السنوات التي سبقت الحرب مباشرة كانت علاقة رومانيا مع النمسا قد توترت بسبب مسألة ترانسلفانيا وموقف رومانيا في حرب البلقان الثانية. وعندما بدأت المعارك في ١٩١٤ وجد شارل ملك رومانيا سليل أسرة الهوهنزوليرن أن اتفاقية ١٨٨٣ تلزمه بالوقوف إلى جانب ألمانيا. لكنه لم يكن يملك السلطة لكي يمضي في سياسته وفق رغباته إذ كانت السلطة الحقيقية في يد رئيس وزرائه يون براشيانو Ion I.C.Bratianu ابن زعيم الحزب الليبرالي العظيم.

وبينما كان الملك شارل موال لألمانيا كان رئيس وزرائه براشيانو مع الحلفاء وكان يستهدف توحيد كل الرومانيين في دولة واحدة وكان نصفهم تقريبا في عام ١٩١٤ يعيشون خارج المملكة. كما كان يسعى للمحافظة على توازن القوى الذي نشأ بين دول البلقان بعد عام ١٩١٣ (أي بعد حروب البلقان). ولما كان يعتقد في نجاح هذه الأهداف مهما طال

الوقت، فقد عرف بين معاصريه بأنه صاحب فكر سديد، وبيزنطي الروح يجادل دون جدوى، ويعيش في الأوهام وغير جدير بالثقة. ورغم أن كل تلك الصفات التي خلعت على الرجل قد لا تكون حقيقية، إلا أنه يحسب له تمتعه بقدرة ملحوظة لاستغلال المواقف الدبلوماسية للحصول على مكاسب لبلاده.

وإذا كانت علاقات رومانيا بالنمسا قبل الحرب قد أصبحت باردة كما رأينا فإن علاقاتها مع روسيا كانت في تحسن ذلك أن قضية بسارابيا كانت لا تزال تعتمل في صدر الرومانيين في الوقت الذي بدأت الأنظار تتجه أكثر نحو مشكلة ترانسلفانيا. وفي يونية ١٩١٤ وعشية اغتيال ولي عهد النمسا قام نيقولا الثاني قيصر روسيا بزيارة رسمية ناجحة لرومانيا وعقدت أواصر الصداقة بين براشيانو رئيس وزراء رومانيا وبين وزير خارجية روسيا سازانوف S.D.Sazanov ، أي أنه عند اندلاع الحرب كانت العلاقات الروسية-الرومانية ودية، بل إن براشيانو تعلق بخطأ دبلوماسي ارتكبه سازانوف أدى إلى وضع صعوبات في طريق الحلفاء في المستقبل.

وكان هذا "الخطأ" الذي ارتكبه سازانوف تصريحه في ٣٠-٣١ يوليو بأن روسيا قررت ودون التشاور مع إنجلترا وفرنسا منح ترانسلفانيا لرومانيا في مقابل ضمان حيادها في الحرب. وفي الوقت نفسه أكدت ألمانيا لرومانيا أنها سوف تحصل على بسارابيا بنفس الشروط أي مقابل الحياد. وكان هذا يعني أن رومانيا إذا ما وقفت على الحياد تجاه المعسكرين فسوف تحصل على ترانسلفانيا حسب وعد روسيا، أو بسارابيا حسب وعد ألمانيا وفق نتائج الحرب. وعندما وضعت تلك البدائل أمام مجلس الوصاية على العرش في رومانيا في اجتماعه في الثالث من أغسطس أعرب الملك وبيتر كارب Carp الوزير الموالي لألمانيا أن الأمة تربط نفسها بقضية دول الوسط على حين كانوا الآخرون يتفقون مع وجهة نظر براشيانو في اتخاذ موقف الحياد.

على كل حال ففي الشهور التالية عمل براشيانو على استغلال هفوة سازانوف تلك، فعندما سعت روسيا لإغراء رومانيا بالانضمام للحلفاء لم تكن تملك وسيلة لتنفيذ هذا الإغراء وكل ما كان في جعبتها أن رومانيا قد تحصل على ترانسلفانيا مقابل الحياد. وعندما اقترح الحلفاء أن تتنازل روسيا عن بسارابيا لم توافق مثلما رفضت النمسا اقتراحات مشابهة قدمتها ألمانيا فيما يتعلق بترانسلفانيا. وعلى هذا تلقى الحلفاء تأكيدا بحياد رومانيا بمقتضى معاهدة سرية عقدت بينها وبين روسيا في أول أكتوبر ١٩١٤ ضمنت لها إمكانية الحصول على كل ترانسلفانيا وأجزاء من بوكوفينا التي يسكنها رومانيون. وفي مقابل ذلك وافقت رومانيا على السماح بعبور الامدادات الروسية عبر أراضيها إلى الصرب وعدم السماح للامدادات الألمانية بالمرور إلى تركيا. وكان هذا يعني من الناحية

القانونية أن رومانيا ليست دولة محايدة، وبدا من ظاهر الأحداث المعسكر الذي اختارت رومانيا الوقوف إلى جانبه.

ثم جرت مفاوضات بين رومانيا والحلفاء خلال الفترة بين توقيعها المعاهدة مع روسيا وبين دخولها الحرب في أغسطس ١٩١٦ حول الشروط التي سوف تنضم بمقتضاها إلى الحلفاء، وكان رئيس الحكومة (براشيانو) يركز على الحصول على بيان مكتوب بتحديد المقاطعات التي سوف تأخذها رومانيا. أما الحلفاء فكانوا يضغطون على رومانيا لتقديم تنازلات مثل ترك جنوب دوبروديا لبلغاريا لإغراء بلغاريا للانضمام لمعسكر الحلفاء. ويلاحظ أن الشروط المعروضة من الطرفين والمناقشات التي دارت بشأنها أوضحت ما سوف تتمخض عنه الحرب. وعندما كانت الصرب تحارب وظهرها إلى الجدار في خريف ١٩١٥ طلبت روسيا من رومانيا تقديم مساعدة للصرب التي لا تزال تربط بينهما معاهدة في ١٩١٣ ضد بلغاريا. لكن رئيس حكومة رومانيا وقد أدرك أن ألمانيا احتلت وارسو، وأن النمسا استعادت جاليسيا Galicia وبوكوفينا، وأن حملة جاليبولي لا تزال متعثرة، نراه وقبل أن يفكر في اتخاذ أي إجراء يطالب بغزو أنجلو–فرنسي لبلغاريا، وبعملية قوية تجاه جاليبولي بهجوم روسي جديد، وتقديم معدات حربية لبلاده. ويبدو واضحا أن تلك الشروط التي قدمتها رومانيا كانت تستهدف الحيلولة دون اشتراكها في الحرب، ولكنها استمرت في بيع الزيت والحبوب لدول الوسط حتى تجعل باب الانضمام له مفتوحا. ولكل هذه الإجراءات وجه برلمان رومانيا لبراشيانو تهمة "الاتصال بطرفين كل منهما من وراء ظهر الآخر، وخداع كل منهما، والكذب هنا وهناك، انتظارا لفرصة مناسبة لانتهازها" (٤). ومع هذا فقد ظل الرجل يستمتع بتأييد غالبية البرلمان والملك فرديناند الذي تولى العرش بعد موت تشارل في أكتوبر ١٩١٤.

في عام ١٩١٦ كان موقف الحلفاء في الحرب سيئا على كل الجبهات، ففي الجبهة الغربية كان الموقف متجمدا، وفي الجبهة الشرقية أخذت روسيا تخسر معركة بعد أخرى، وفي البلقان انضمت بلغاريا لدول الوسط وانهزت الصرب واستسلمت جاليبولي. ولكن عندما هجم الروس على بروسيلوف Brusilov في يونية ١٩١٦ رأت حكومة رومانيا (برئاسة براشيانو) أن هذا هو الوقت المناسب للدخول في الحرب. وكان الروس في حملتهم على بروسيلوف التي استمرت ثلاثة أشهر قد تقدموا حوالي مائة ميل واستولوا على مدن مهمة مثل تشيرونوفيتش Czernowitz وأسروا حوالي نصف مليون واحد. وقد تزامن هذا الهجوم مع هجوم على سوم Somme في الغرب. وهنا استحوذ على براشيانو (رئيس حكومة رومانيا) الخوف والرعب من أن روسيا قد تستولي على ترانسلفانيا بدون

مساعدة بلاده، وأن ترنسلفانيا قد تضيع إلى الأبد، وأنه قد تحدث اتفاقية صلح منفصل تظل ترانسلفانيا بمقتضاها تحت حكم النمسا خاصة وأن روسيا لم تقم بإجراءات تبدد تلك المخاوف التي سيطرت عليه.

ولما كانت رومانيا قد تفاوضت مع كل من إنجلترا وفرنسا وإيطاليا ولم تتفاوض مع روسيا، فقد عزم براشيانو على استخلاص أكبر فائدة ممكنة من مباحثاته مع روسيا التي استمرت حوالي شهرين حيث نجح إلى حد كبير في تحقيق ما كان يصبو إليه نظرا لأن الهجوم الروسي كان يواجه مقاومة شديدة يوما بعد يوم، فضلا عن أن الحلفاء كانوا في حاجة إلى إسهام رومانيا بشكل فعال، ومن ثم حصل براشيانو على وعد بأخذ ترانسلفانيا وإقليم بانات حتى نهر تشيزا Tisza (ثيس Theiss) عند شيجد Szeged قدر الإمكان على أن يتجه خط الحدود باتجاه الشمال الشرقي مارا بدبرسين Debrecen حتى نهر سوميس Somes بحيث تضم إلى رومانيا مساحة معتبرة من الأرض التي تمثل شرق المجر حاليا. كما وعُدت رومانيا بأن تمتد حدودها إلى إقليم بوكوفينا حتى نهر بروث Pruth وأن يكون لها مكانا في مؤتمر الصلح الذي يعقد بعد انتهاء الحرب على قدم المساواة مع الدول الأخرى. ورغم أن المباحثات لم تسفر عن نص يفرض إيجاد تنسيق روسي-روماني في الجهود العسكرية فيما عدا أن تقوم القوات الرومانية بعمليات عسكرية في ترانسلفانيا إذا شاءت، إلا أن رومانيا رحبت بتلك الشروط وفي ٢٦ أغسطس ١٩١٦ اشتركت في الحرب إلى جانب الحلفاء.

لكن قرار رومانيا بالاشتراك في الحرب جاء متأخرا جدا ففي ذلك الوقت كان الهجوم الروسي على بروسيلوف قد جاء بعد فوات الأوان لأن ألمانيا كانت قد نقلت خمسة عشر فرقة عسكرية من الجبهة الغربية وتحول المد عكس الاتجاه، وفي خلال شهر واحد تم إعاقة زحف جيش روماني في ترانسلفانيا بفضل جهود الجنرال إيريش فون فايكنهاين Irich von Faikenhayn تلاه هجوم ألماني-بلغاري بقيادة المارشال أوجست فون مكنسن Mackensen على دوبروديا في ديسمبر، وتقهقر الجيش الروماني بل والحكومة الرومانية إلى مولدافيا واتخذوا من مدينة ياصي عاصمة مؤقتة. وبهذا سيطر معسكر دول الوسط على ثلثي رومانيا بما فيها منابع النفط الرئيسية ومخازن الغلال. وخلال الثمانية عشر شهرا التالية كان الموقف بالنسبة لرومانيا يتدهور من سيء إلى أسوأ بشكل ملحوظ، فمن ناحية أوضح الحلفاء ومعهم الولايات المتحدة الأمريكية بعد دخولها الحرب في مارس ١٩١٧ أن تفكيك امبراطورية النمسا والمجر ليس من أهداف الحرب. وفي الوقت نفسه

كانت حكومات البلقان تتفاوض مع النمسا لتوقيع صلح منفرد، وكان دخول رومانيا في تلك المفاوضات يعني تنصلها من اتفاقها مع الحلفاء الذي دخلت الحرب بموجبه، ومما أضعف موقفها أكثر وأكثر قيام الثورة في روسيا في مارس ثم في نوفمبر ١٩١٧.

غير أن الهزائم العسكرية المتتالية التي واجهتها رومانيا وتدهور الموقف السياسي العام لغير صالحها دفعها لتوقيع هدنة مع معسكر دول الوسط في ديسمبر ١٩١٧ وكان هذا التصرف ضد رأي الحلفاء الذين كانوا يودون أن تنسحب حكومة رومانيا وجيشها إلى جنوب روسيا. وتطورت الأحداث بسرعة ففي فبراير ١٩١٨ ترك براشيانو رئاسة الحكومة وخلفه الجنرال ألكسندر آفريشكو Averescu ، ثم ألكسندر مرغيلومان Marghiloman المعروف بإعجابه بألمانيا والذي تولى منصبه بتوصية من براشيانو حتى إذا ما انتصر الحلفاء فإن مسئولية ارتباط رومانيا بدول الوسط تقع على عاتق شخص آخر غيره. وبالفعل وفي مايو ١٩١٨ قامت الحكومة الرومانية الجديدة بتوقيع معاهدة بوخارست مع دول الوسط وحصلت رومانيا بمقتضاها على بسارابيا، وخصصت دوبروديا وعددا من المواقع الاستراتيجية في جبال كارباثيا معسكرا لدول الوسط، وحصلت ألمانيا على حق السيطرة على منابع النفط في رومانيا لمدة تسعين سنة.

أما اليونان فكانت آخر دولة بلقانية تنضم إلى الحرب وكان ذلك في عام ١٩١٧ نظرا لأوضاعها الداخلية التي كانت تختلف اختلافا حادا عما كانت عليه أوضاع دول البلقان الأخرى. فرغم عدم وجود اتفاق حول السياسة الخارجية في كل تلك الدول بين مختلف القوى السياسية فيها إلا أنه كان هناك اتفاق بين الملك والحكومة في تلك الدول على توحيد المواقف، كما لم تحدث معارضة داخلية تستهدف تعويق تنفيذ السياسة التي قررت اتخاذها أي حكومة من تلك الحكومات. لكن في اليونان حدث العكس حيث انقسمت البلاد إلى معسكرين متناقضين أحدهما يقوده الملك قسطنطين، والآخر يقوده رئيس الحكومة فنيزيلوس Venizelos وقد استمر هذا الانقسام قائما لمدة ثلاث سنوات وبالتالي لم يكن بإمكان اليونان أن تدخل الحرب سواء مع الحلفاء أم مع معسكر دول الوسط.

كان البرنامج القومي في اليونان كما سبقت الإشارة يقوم على ما يعرف "بالفكرة العظيمة" التي تدعو لتوحيد كل اليونانيين، وهو ما كان يعني عند البعض إحياء الإمبراطورية البيزنطية والاستيلاء على استانبول (القسطنطينية). ومن المعروف أنه بحلول عام ١٩١٤ (عام الحرب) كانت اليونان تضم كل المناطق التي يسكنها يونانيون بما فيها كريت وأراض في مقدونيا وإيبروس. ولا شك أيضا أن عددا من اليونانيين كانوا ما يزالون يعيشون تحت سيادة الدولة العثمانية في غرب الأناضول، وتحت السيادة الإنجليزية

في قبرص، وتحت حكم إيطاليا في جزر الدوديكانيز. ولكن وعند اندلاع الحرب أصبحت اليونان ترى في ضم تراقيا وغرب الأناضول والاستيلاء على استانبول، وهي أهداف قومية عاجلة، حلما بعيد المنال، ذلك أن التفاوض بشأن تلك المناطق كانت تتعرقل بسبب عدم التفاهم بين الملك ورئيس الحكومة.

كان ملك اليونان شقيق زوجة امبراطور ألمانيا وكان يخفي في سريرته تعاطفه مع دول الوسط وأمله في أن يتحقق لهم النصر. وكان يشاركه في هذه المشاعر كثير من اليونانيين الذين تعلم بعضهم في الجامعات الألمانية. ولما كان يدرك أن بلاده معرضة لهجمات من أسطول الحلفاء وأنه قد لا يحصل على مساعدة مباشرة من دول الوسط فكان يفضل اتخاذ موقف الحياد في الحرب. أما رئيس الحكومة فنيزيلوس فكان على العكس يؤيد الحلفاء وكان مقتنع بانتصارهم ويرغب في أن ينضم الجيش اليوناني إلى جيوش الحلفاء معتقدا أن هذه أفضل وسيلة لاستكمال توحيد اليونانيين. ورغم أن الملك لم يكن يوافق رئيس حكومته على هذه الفكرة، إلا أنه لم يكن يستطيع أن يقيله نظرا لقوته وشعبيته، وفي الوقت نفسه كان رئيس الحكومة لا يرغب في العمل على عزل الملك عن العرش.

ورغم أن اليونان لم تحدد موقفها من أطراف الحرب، إلا أن مفاوضاتها معهم لم تتوقف طيلة ثلاث سنوات وعندما اندلعت الحرب كانت اليونان ملتزمة عمليا بتحالف ١٩١٣ الذي يقضي بمساعدة الصرب ضد أي هجوم عدواني من أي دولة بما في ذلك النمسا. غير أن اليونان بررت عدم تحركها لمساعدة الصرب بحجة أن الصرب تسببت في الهجوم عليها باستفزاز خصومها، وعلى هذا أعلنت الحياد، ولم تكن تلك سياسة للملك فقط بل لقد وافقه عليها رئيس الحكومة تحت ضغط الظروف القائمة. وبمجرد دخول الدولة العثمانية الحرب وحدوث ضغط متواصل ومكثف على الصرب أصبح الحلفاء يرغبون في إلحاح في الحصول على مساعدة اليونان. وفيما بعد وأثناء محاولات الحلفاء الحصول على تأييد بلغاريا طلبوا من اليونان التنازل عن أراض في بحر إيجه في مقابل أن تحصل على أراض غير محددة في آسيا الصغرى، وكان فنيزيلوس يرغب في التخلي عن منطقة دراما–قوله Drama التي تضم ثلاثين ألف يونانيا في مقابل الحصول على إقليم أزمير في الأناضول الذي يسكنه ثمانمائة ألف يونانيا وكان من شأن هذا أن يتحول بحر إيجه إلى "بحيرة يونانية". وكان اشتراط فنيزيلوس لدخول بلاده الحرب أن تدخل بلغاريا ورومانيا في وقت واحد جعل الأمر مستحيلا.

على أن حملة الدردنيل وجاليبولي أدت إلى أزمة وزارية كبيرة داخل الحكومة اليونانية، ذلك أنه أثناء التخطيط للحملتين كان رئيس الحكومة فنيزيلوس على استعداد للانضمام لهما لكن الملك ورئيس الهيئة العسكرية كانا يرفضان بدعوى أن ذلك سوف

يعرض البلاد لهجوم بلغاري، وأن بلاده لن تتنازل عن أي أراض استرضاء لبلغاريا. وعندما رفض رئيس الحكومة تلك الخطة قدم استقالته في مارس ١٩١٥ وأجريت انتخابات جديدة أعادت رئيس الحكومة الشعبي مرة أخرى إلى رئاسة الحكومة. وسرعان ما حدث الصدام بينه وبين الملك مرة أخرى ففي سبتمبر ١٩١٥ عندما أخذت بلغاريا تستعد للهجوم على الصرب طلب الحلفاء من اليونان احترام تحالف ١٩١٣، ووافق فنيزيلوس على تحريك القوات المسلحة لكن الملك لم يوافق، وأما رئيس هيئة أركان الحرب فقد فسر معاهدة التحالف بأنه في حالة الدفاع فقط، وكان مقتنع وراض في قرارة نفسه أن المعاهدة تلزم الصرب بوضع مائة وخمسون ألف مقاتل على الجبهة البلغارية وهو شرط مستحيل الوفاء به تحت تلك الظروف القائمة. وعلى هذا وافق الحلفاء على الوفاء بهذا الالتزام بواسطة قواتهم العسكرية وهو الحل الذي وافق عليه فنيزيلوس والبرلمان. وفي المدة من ٣-٥ أكتوبر ١٩١٥ أنزلت إنجلترا وفرنسا فرقة عسكرية في تسالونيك على أن يتم تعزيزها بقوات فرنسية ضخمة فيما بعد. وفي الخامس من أكتوبر أعلن الملك تبرؤه من سياسة رئيس حكومته فاستقال الرجل مرة أخرى. وبهذه المواقف أصبح المعسكران السياسيان في اليونان على طرفي نقيض بل وخصمان لدودين.

وعلى هذا أجريت انتخابات جديدة لم يدخلها الحزب الليبرالي الذي يرأسه فنيزيلوس وسارع أعوانه بتشكيل "حكومة ظل" لمعارضة الملك وأنصاره. وقد بادرت الحكومة الملكية الجديدة المنتخبة بتحميل الحلفاء المشكلات التي تعاني منها البلاد واعتبرت تصرفاتهم خرقا لسيادة الدولة. ثم وقع تحرش بقوات الحلفاء في تسالونيك، ولم تصدر تعليمات بالسماح لقوات الصرب في كورفو بعبور اليونان للانضمام إلى القوت المعسكرة هناك. وأخيرا وفي مايو ١٩١٦ احتلت القوات الألمانية والبلغارية حصن ريوبيل Rupel الذي يسيطر على وادي نهر ستروما Struma دون مواجهة أية عقبات.

وبدأ الحلفاء يتحركون ضد ملك اليونان فيما بدا أنه تدخل صارخ وفاضح في شؤون الدولة إذ طلبوا منه في يونية ١٩١٦ حل البرلمان، وعدم تعبئة الجيش، وتأليف حكومة جديدة. ولم يوافق الملك إلا على تسمية رئيس حكومة جديد. ثم جاءت الأزمة الأخيرة في أكتوبر ١٩١٦ عندما قام فنيزيلوس بنقل حكومته الانفصالية من كريت حيث تألفت في أغسطس إلى تسالونيك، واعترفت بها إنجلترا في ديسمبر على أساس أنها حكومة اليونان، وظهرت أساطيل الحلفاء في الشهر نفسه قبالة ميناء بيرا وظلت قابعة زهاء ثلاثة أشهر. وأخيرا وفي يونية ١٩١٧ ترك قسطنطين العرش لابنه الثاني ألكسندر دون أن يتنازل

تنازلا رسميا، ومن ثم عاد فنيزيلوس إلى أثينا، وفي يونية ١٩١٧ انضمت اليونان إلى الحلفاء.

وبينما تلقت إيطاليا ورومانيا وعودا محددة بما سوف تحصلان عليه مقابل دخولهما الحرب إلى جانب الحلفاء لم تطلب اليونان أية مطالب. ويبدو أنها اعتمدت على النيات الحسنة للحلفاء في السماح لها بالاستيلاء على بعض الأراضي حسبما يتراءى لهم. ولم يقتصر الأمر على هذا الموقف السلبي من تحديد مطالب معينة، بل إن البلاد ظلت منقسمة انقساما مريرا حتى بعد رحيل قسطنطين. ومهما يكن من أمر فإن الجيش اليوناني انضم إلى جيوش الحلفاء في تسالونيك واشترك في المعارك الأخيرة في البلقان.

على أن هجوم الحلفاء من تسالونيك لم يحدث إلا في سبتمبر ١٩١٨ وآنذاك بدا واضحا أن الحلفاء سوف يكسبون الحرب، ذلك أن انسحاب روسيا من الحرب في نوفمبر ١٩١٧ بعد ثورة البلاشفة تم تعويضه بدخول الولايات المتحدة من قبل، وفشل الهجوم الأخير لألمانيا على شمالي فرنسا وأخذ الحلفاء زمام المبادرة. وكان جيش الحلفاء في تسالونيك يتكون من ٢٨ فرقة عسكرية تحت قيادة فرنسية منها ثمانية فرق يونانية وستة صربية واجهت قوات ألمانية وبلغارية متكافأة في القوة. ولكن بينما كان جيش الحلفاء يتمتع بروح عالية كانت القوات البلغارية غير متحمسة للدخول في معارك بل لقد أصبحت الحرب تمثل عبئا مخيفا على أهل البلاد، فبالإضافة إلى ما خسرته بلغاريا من رجال في حروب البلقان التي سبقت الحرب العالمية الأولى قتل من رجالها مئة وواحد ألف، وجرح أكثر من ثلاثمائة ألفا، وباختصار فقدت بين عامي ١٩١٢-١٩١٨ حوالي مائة وستون ألف رجل وأربعمائة ألف جريح من إجمالي سكانها البالغ حوالي خمسة مليون نسمة، فضلا عن حالة الكساد في المحاصيل الزراعية التي مرت بها البلاد بل لقد تم بيع الغلال المتوفرة لألمانيا والنمسا مما أثار سخط سكان المدن رغم أن الفلاحين استفادوا من عملية البيع هذه ولو بشكل مؤقت. ثم ما لبث أن انتقل السخط الشعبي إلى الجيش الذي كان عليه أن يدخل في مواجهة للتخلص من الاهمال الذي أصبح يعيش فيه. والخلاصة أن بلغاريا لم تكن مستعدة لمواجهة حالة حرب أخرى.

وفي ضوء تلك الأحوال وفي ٢٩ سبتمبر (١٩١٨) وبعد اسبوعين من بداية هجوم الحلفاء استسلمت بلغاريا على أمل ألا تتعرض لغزو شامل. أما القوات الألمانية والنمساوية فقد استمرت في القتال حتى أرغمت على التوقف في الشمال، وفي أول نوفمبر احتل الحلفاء بلجراد وتحررت الصرب من الاحتلال الأجنبي، بل وعبر جيش الصرب الأراضي التابعة للنمسا واستولى على بلاد سلاف الجنوب في البوسنة والهرسك

وفويفودينا، وبذلك أصبحت الصرب تحتل احتلالا فعليا مساحة من الأرضي التي يرغب أنصار فكرة إعلان "دولة يوجوسلافيا" أن تشملها.

وفي تلك الأثناء عادت رومانيا لميدان الحرب مرة أخرى في العاشر من نوفمبر وشرعت في الاستيلاء على الأراضي التي وعدها بها الحلفاء من قبل في ١٩١٦، ومما ساعدها على ذلك تحرك موازي من الصرب والتشيك في الشمال، الأمر الذي أدى إلى تفكك الإمبراطورية النمساوية-المجرية ببساطة إلى مكوناتها القومية. ففي ١٣ نوفمبر أعلنت الجمهورية في النمسا، كما أعلنت دولة المجر المستقلة في ١٦ نوفمبر (١٩١٨). وفي أول ديسمبر ١٩١٨ أعلنت ملكيات الصرب والكروات وسلوفينيا بشكل رسمي، وفي اليوم نفسه اجتمعت جمعية من رومانيي ترانسلفانيا وبانات في ألبا ايوليا Alba Iulia وأعلنت اتحادها مع رومانيا. وعلى الرغم من تلك التطورات إلا أن القضية الحاسمة الخاصة بتسوية حدود تلك الدول (الجديدة) وحصولها على الاعتراف الدولي كانت لا تزال معلقة بل لقد أثيرت من جديد مسألة صراع الادعاءات القومية لكل دولة من تلك الدول حتى بين المنتصرين.

وفي الوقت نفسه كانت الدولة العثمانية وهي امبراطورية أخرى متعددة القوميات تواجه مصير مشابه لمصير الإمبراطورية النمساوية-المجرية. ففي ٣١ أكتوبر أرغمت الدولة العثمانية على الاستسلام نتيجة للحملة الناجحة التي قامت بها إنجلترا في المشرق العربي. وكانت عملية إخراج العثمانيين من آسيا الصغرى سببا لصراع مرير بين القوميات كما حدث في أوربا البلقان، ومن ثم كان لا بد من تشابك التسويات في المناطق النمساوية والعثمانية.

ولكن وقبل أن نتابع مفاوضات الصلح ينبغي أن نعطي فكرة موجزة عن نتائج تورط ألبانيا في الحرب، فبعد رحيل ويليام الفيدي of Wied في ١٩١٤ انهارت حكومتها وأصبحت البلاد ضحية لسياسات جيرانها مرة أخرى، فأسرعت كل من اليونان والصرب والجبل الأسود باحتلال أجزاء منها، واحتلت فرنسا وإيطاليا أجزاء أخرى. وعندما سقطت الصرب في ١٩١٥ استولت النمسا على معظم أراضي وسط ألبانيا وشمالها على حين ظلت الأجزاء الجنوبية في يد إيطاليا وفرنسا. وبعد انسحاب قوات بلغاريا والنمسا من ألبانيا استولت اليونان والصرب وإيطاليا على المناطق التي لهم فيها إدعاءات. والخلاصة

أن ألبانيا كانت الوحيدة من بين دول البلقان التي أصبحت هدفا سهلا للمتخاصمين. وعلى هذا فإن مصيرها النهائي وكذا مسألة التصرف في توزيع باقي بلاد البلقان محل الجدل سوف يتقرر على مائدة مفاوضات الصلح.

الهوامش

(1) G.P.Gooch and Harold Temperley eds., British Documents on the origins of the war, 1898-1914 (London: H.M. Staionary Office, 1926), Vol. 11, p. 371.

(2) Milada Paulova, Jugoslavenski (The Yugoslav Committee) (Zagreb: Prosvjetna Nakladona Zadruga, 1925), P. 54.

(3) James M.Potts, "The Loss of Bulgaria", in Alexander Dallin,et al., Russian Diplomacy and Eastern Europe, 1914-1917 (New York: King's Crown Press, 1963), p.200.

(4) Sherman David Spector, Rumania at the Paris Peace Conference: A Study of the Diplomacy of Ioan I.C.Bratianu (New York: Bookman Associates, 1962), p.30.

تسويات الحرب

لم يكن توقيع اتفاقيات الهدنة في منتصف نوفمبر ١٩١٨ علامة على دخول بلاد البلقان في مرحلة من السلام والاستقرار، ذلك أن اليونان وتركيا لم تتوصلا إلى تسوية خلافاتهما حتى ١٩٢٢، ورومانيا كانت قد غزت المجر في ١٩١٩، وظلت قوات يوجوسلافية تدخل أراضي النمسا أكثر من مرة في عدة مناسبات مختلفة حتى عام ١٩٢١. وأكثر من هذا فإن معظم بلاد البلقان واجهت تغييرات أساسية وفورية بعد الحرب اضطرت شعوبها لضبط أحوالهم وأفكارهم مع علاقات سياسية جديدة فرضت نفسها عليهم. وتتلخص هذه التغييرات في تكوين دولة لسلاف الجنوب، وتأسيس رومانيا الكبرى، وطرد اليونانيين من آسيا الصغرى، والثورة في الإمبراطورية العثمانية، وأخيرا تكوين حكومة ألبانية مستقرة. وسوف يركز هذا الفصل على معالجة تلك القضايا أكثر من مناقشة معاهدات الصلح نفسها ولكن علينا في البداية أن نذكر الأسس التي تم التوصل على أساسها لمعاهدات الصلح.

من متابعتنا لتاريخ بلاد البلقان خلال القرن التاسع عشر حيث كانت للقوى الكبرى دورا في التحكم في سياسات تلك البلاد سوف نجد أن تلك القوى نفسها هي التي انفردت بترتيب معاهدات الصلح دون أن يكون لدول البلقان الصغيرة دورا مؤثرا إلا قليلا. ويلاحظ أن القوميات القوية في البلقان خضعت لقيود شديدة وقاسية في تحركاتها حتى لا تحقق طموحاتها القومية، بل لقد دخلت في دائرة التقسيم فيما بينها وكان عليها مواجهة الأحوال في أوربا آنذاك بشكل واقعي وكثير منها أوجدته سياسات البلاد الصغرى. ومن التغييرات أيضا أن ثلاثة دول كبرى لم تحضر مؤتمر الصلح وهي ألمانيا والنمسا وروسيا، فقد تم استبعاد ألمانيا باعتبارها دولة مهزومة وكان موقف فريدا في نوعه في الدبلوماسية الأوربية، وإمبراطورية النمسا والمجر تحللت إلى دولتين على أسس قومية خلال الأسابيع الأخيرة من الحرب، وأما روسيا التي كانت قد أصبحت تحت حكم البلاشفة اعتبرت عنصرا ثوريا خطيرا وكانت قوى الحلفاء تقوم بعمليات عسكرية على أراضيها ساعة قيام الثورة. وهكذا أصبحت التسويات مسئولية إنجلترا وفرنسا وإيطاليا بشكل أساسي

وكذا الولايات المتحدة الأمريكية التي كانت مشاركا جديدا وكبيرا في شؤون أوربا آنذاك.

والحق أن السياسيين الذين وقع على عاتقهم صياغة معاهدات الصلح كانوا مقيدين باتفاقات معينة سابقة أهمها غالبا تلك المعاهدات السرية بين أطراف معينة وكانت جميعها تسبب الضيق الشديد للذين كان عليهم التوقيع. كذلك سيطر على المناخ كيفية استعادة التوازن بين القوى الأوربية الذي أصبح يتأرجح بعد هزيمة دول الوسط ومناخ ثورة البلاشفة في روسيا، فضلا عن اعتبارات أخرى برزت على المسرح السياسي عند نهاية الحرب كان يتعين وضعها في الحسبان، ذلك أن أوربا بعد الحرب كانت في حالة ثورة فروسيا أصبحت تحكمها حكومة شيوعية وأصبحت مركزا للدعاية الثورية وبعد استيلاء البلاشفة على الحكم أعلنوا تبرؤهم من المعاهدات السرية التي أبرمها القيصر بل ونشروها في الصحف، وأعلنوا أن ثورتهم تقف إلى جانب "سلام الشعوب"، وليست لها "ادعاءات تطالب بها أو تعويضات"، وكذلك فعلت الأحزاب الاشتراكية الديموقراطية القوية في أوربا. وكان الرئيس الأمريكي ودورو ويلسون قد ذكر بعض تلك الاعتبارات في مبادئه الأربعة عشر التي أعلنها في الثامن من يناير ١٩١٨، وأعلن تأييد بلاده لحق تقرير المصير. وكانت مثل هذه المبادىء المثالية تتناقض بطبيعة الحال تناقضا حادا مع بنود المعاهدات السرية التي وضعت مصير شعوب كثيرة للمقايضة والتبادل. وباختصار كان على الذين يصنعون معاهدات السلام أو يرتبونها أن يقرروا ما إذا كانوا سوف يلتزمون بتحالفات الحرب السرية أو الوقوف إلى جانب المبادىء التي أعلنوها على الناس.

وهكذا وأثناء مفاوضات الصلح أثيرت قاعدتان للتفاوض على أساسهما كل منهما تتناقض مع الأخرى ألا وهما المعاهدات السرية ومبدأ حق تقرير المصير للشعوب، وبطبيعة الحال كانت كل دولة تميل إلى مساندة القاعدة التي تحقق مصالحها. فبينما كانت الدول المنتصرة الصغيرة تفضل الوقوف إلى جانب المعاهدات السرية وإلى جانب السياسات التي من شأنها توسيع أمانيها الإقليمية إلى أقصى درجة ممكنة، كانت الدولة المهزومة والرئيس الأمريكي أحيانا يدافعون عن مبدأ حق تقرير المصير ومبدأ العدالة. ورغم أن الصرب وهي دولة صغيرة منتصرة إلا أنها تبرأت من معاهدة لندن السرية، أما فرنسا وإنجلترا وهما قوتان عظميان غربيتان فكانتا معنيتان باستعادة توازن القوى وتحقيق ذلك بمختلف الوسائل. لكن فرنسا كانت تبذل جهودها لكي تسفر تسويات الصلح عن بناء جبهة من القوى المنتصرة في شرق أوربا تحل محل روسيا الحليف السابق وذلك لتخويف ألمانيا وكبح جماحها. وتطلعت رومانيا ودولة سلاف الجنوب إلى أن يكون لهما مكانة مهمة في هذا التنسيق الفرنسي الجديد. أما إنجلترا فكانت على النقيض من فرنسا ترغب

في استعادة التوازن من خلال وضع تسويات مناسبة والعودة بأوربا إلى الأوضاع العادية رغم أن سياساتها قامت على أساس عدة مساومات فضلا عن أن ساسة إنجلترا الذين كانوا على دراية بالتاريخ لم تكن لديهم رغبة في أن يروا فرنسا تظهر وكأنها القوة العظمى المهيمنة في القارة الأوربية.

وفي التسويات النهائية وجدنا أن دولتين بلقانيتين وهما يوجوسلافيا ورومانيا حققتا مكاسب هائلة على حين خسرت كل من بلغاريا وتركيا الجديدة واليونان خسرانا مبينا، ورجعت ألبانيا إلى أحوالها التي كانت عليها قبل الحرب، وسوف نناقش مصير تلك الدول جميعا في ذلك السياق.

تكوين مملكة الصرب وكرواتيا وسلوفينيا

كان إعلان قيام مملكة الصرب وكرواتيا وسلوفينيا في ديسمبر ١٩١٨ محصلة مناقشات طويلة تمت خلال الحرب والتطورات التي حدثت في سياسات الصرب. والحاصل أن باشيك وبتأييد من الوصي على العرش كان غير متحمس لإقامة دولة يوجوسلافية كما سبق أن شرحنا ذلك، بل إن الحكومة الصربية في المنفى في جزيرة كورفو أصبحت عرضة للتأثير الخارجي وبعد سقوط قيصر روسيا السند الكبير للصرب وجد باشيك أن الضغط الداخلي والخارجي للتفاهم مع "اللجنة اليوجوسلافية" أقوى من أن يقاومه. ولهذا ففي يوليو ١٩١٧ التزمت حكومة الصرب طبقا لإعلان كورفو ولأول مرة بالعمل من أجل توحيد الصرب والكروات والسلوفينيين في دولة واحدة على أن تكون ملكية دستورية تحكمها أسرة كاراديورديفتش، وعلى أن تقوم جمعية منتخبة انتخابا حرا مباشرا بصياغة مشروع دستور ينص على الاعتراف بكل المعتقدات الدينية القائمة، وأن تكون الأبجدية السيريلية واللاتينية على قدم المساواة، ومنح الحكم المحلي دورا أساسيا. وقد صادقت على هذا الدستور لجنة الجبل الأسود في باريس وهي مجموعة من اللاجئين السياسيين هناك شبيهة بتلك التي كونها سلاف الجنوب تحت حكم النمسا. وآنذاك لم يكن الأمر قد استقر على شكل الدولة الجديدة أو المملكة بين أن تكون دولة واحدة أم دولة فيدرالية الطابع.

وفي البداية أحرز المفاوضون تقدما ضئيلا بشأن تنفيذ البرنامج المشترك، وفي هذا الخصوص علينا أن نتذكر أن إنجلترا وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية قد أعلنت بوضوح في مطلع ١٩١٨ أثناء محاولة التفاوض مع النمسا لتوقيع صلح منفرد أنها لا تسعى لتفكيك امبراطورية النمسا والمجر. وأما الصرب في محاولة منها لأخذ البوسنة والهرسك من النمسا قام باشيك رئيس حكومتها بالتنبيه على سفيره لدى واشنطون للبحث

في إمكانية تحقيق هذا الهدف. وعندما علمت "لجنة اليوجوسلاف" بـذلك التحـرك نشـبت أزمة بين صفوف سلاف الجنوب. ولكن وفي أبريل ١٩١٨ عندما أصبح واضحا أنـه لـن يتم توقيع صلح منفرد مع النمسا قام الحلفاء بتغيير سياساتهم.

من ناحية أخرى طرأ تغيير له مغزاه في الموقف الإيطالي، ففي أبريـل ١٩١٨ عقـد "مؤتمر القوميات المقهورة" اجتماعا في روما انتهى بالمناداة بتقطيع أوصال إمبراطوريـة النمسا والمجر. وفي أثناء الاجتماع قام الدكتور أندريا توريه Torre رئيس وفد البرلمـان الإيطالي في المؤتمر بتوقيع "ميثاق روما" مع أنتيه ترومبيتش رئيس لجنـة اليوجوسـلاف بالاعتراف بشرعية أهداف اليوجوسلاف. غير أن هذا الميثاق الذي تـم إبرامـه بمعرفـة رئيس وزراء إيطاليا أورلاندو V.E.Orlando كان ضد رغبات وزير خارجيته البـارون سيدني سونينو Sonnino الذي استمر فـي الشـهور التاليـة يعـارض هـذا التصـور اليوجوسلافي وعمل على عرقلة اعتراف الحلفاء به. ولكن وبحلول سـبتمبر (١٩١٨) لـم يكن أمامه إلا الاعتراف بأنه لا يمكن الحيلولة دون إتمام وحدة سلاف الجنوب وعزم فـي الوقت نفسه على أن يضمن لإيطاليا تنفيذ مواد معاهدة لندن.

وفي الوقت الذي كانت العداوات في طريقها إلى الزوال وقعت تطورات موازيـة فـي البلاد التابعة للنمسا، ففي نهاية أكتوبر ١٩١٨ قام زعماء الكروات والسلوفينيين الـذين لـم يخرجوا من بلادهم أثناء الحرب بتكوين حكومة ثورية باسم "المجلس القومي" Narodno Vijece لزغرب الذي أعلن وحدة الصربيين والكروات والسلوفينيين الخاضـعين للنمسـا. وكان هذا المجلس هو ثالث المنظمات التي تتميز عن كل من حكومـة الصـرب ولجنـة اليوجوسلاف المكونة خارج البلاد في المنفى. وسرعان ما حاز على تأييد شعبي وأصـبح خلال شهر واحد يمثل حكومة سلاف إمبراطورية النمسا والمجر في الجنوب والتي وافقت بمقتضى تصويت أجرته للانضمام للصرب والجبل الأسود لتكوين مملكة سلاف الجنـوب الجديدة. وفي أول ديسمبر وفي احتفال مهيب وفي بلجراد دعا مندوبو هذا المجلس الأميـر ألكسندر الوصي على العرش لإعلان الوحدة. وقد شارك في هذا الإجـراء قيـادات مـن الجبل الأسود حيث تكونت لجنة مماثلة في مدينة سيتنيه Cetinje وافقت على الانضـمام لدولة سلاف الجنوب المزمع إقامتها ضد معارضة نيقولا القوية الذي كان قد أصبح ملكـا على الجبل الأسود في ١٩١٠.

غير أن ساسة اليوجوسلاف من كل الجنسيات وتحـت ضـغط الأحـداث الخارجيـة وانتهازا للحظة حماسية ركزوا جهودهم على الوحدة وهي قضية أساسية، والحصول علـى اعتراف القوى الدولية. وآنذاك لم يكن هؤلاء قد حسموا أولا مسألة شكل الوحـدة الجديـدة قبل أن يتم تحقيقها، ذلك أن مسألة الحدود كانت لها أولوية على شـكل النظـام السياسـي

الداخلي للدولة الجديدة التي أعلنت في ديسمبر ١٩١٨ خاصة وأنه لم يكن لها حدود متفق عليها. ولهذا وبمجرد إعلان الدولة الجديدة كان للحدود أولوية كبرى وكانت أكثر المجادلات إثارة تلك التي تمت مع إيطاليا التي كانت آنذاك تود تنفيذ ما اتفق عليه في معاهدة لندن من أن يكون لها وضع سيادي في البحر الادرياتي.

ولقد تركز صراع اليوجوسلاف مع إيطاليا حول ثلاث مناطق : دلماشيا، وإستريا وميناءها تريستا، وميناء فييوم Fiume، وكانت معاهدة لندن قد وعدت إيطاليا بالحصول على دلماشيا وإستريا دون فييوم مع أن أغلبية سكانهما من السلاف وخاصة دلماشيا والجزر التابعة لها حيث يشكل سلاف الجنوب ٩٥% من سكانها فيما عدا مدينة زارا Zara التي فيها أغلبية إيطالية. وفي إستريا يشكل السلاف ٥٨% ولهم الأغلبية في الريف. لكن ميناء تريستا أغلبيته من الإيطاليين، وكذا في مدينة بولا Pola (باولا Pula). أما فييوم وهي الميناء الطبيعي الوحيد للإقليم فسكانه تاريخيا من الكروات ولكن يضم أغلبية ملحوظة من الإيطاليين والمجريين.

وفي المناقشات التي دارت بشأن مصير تلك المناطق أقامت إيطاليا حجتها على أساس معاهدة لندن، أما الولايات المتحدة فرغم أنها كانت تقف إلى جانب الحدود العرقية بين قوميات البلقان إلا أن فرنسا وإنجلترا لم تكونا على استعداد للتنصل من المعاهدات السرية التي تفيد كل منهما، ومن ثم كان سعيهما لاحترام المعاهدات بدلا من الدخول في مساومات من جديد. ولقد تم إنهاء حالة اليوجوسلاف على أساس المبدأ القومي تماما وأحقية السكان السلاف في تلك المناطق بوضوح وضد إدعاءات الغير. ولقد جاء التأييد الرئيسي لحكومة بلجراد من الرئيس الأمريكي ولسن ففي مؤتمر الصلح أخذ موقفا ضد ما كان يعتقده حيث نراه يسمح لإيطاليا بأخذ كل ترنتينو وجنوب التيرول التي تقيم فيها أقلية ألمانية عددها ٢٥٠ ألف نسمة، وكان ينتظر من إيطاليا مقابل هذا الموقف أن تتنازل بشأن حدود دولة اليوجوسلاف الجديدة. وكان معظم المراقبين قد رأوا في "فكرة ولسن" حلا عادلا رغم أن الحدود المقترحة تمنح إيطاليا حوالي ثلاثة أرباع إستريا التي يسكنها ٣٧٠ ألف يوجوسلافي ووافقت بلجراد على هذه التسوية لكن إيطاليا رفضت. وعلى هذا عندما رجع ولسن إلى بلاده ضعف وضع اليوجوسلاف ضعفا ملحوظا. أما مصير فييوم فقد أخذ جانبا كبيرا من المناقشات في المؤتمر ثم فوجيء الجميع بأن الشاعر الإيطالي جابرييل أنونزيو D'Annunzio احتل المدينة في حركة درامية وأعلن نفسه دكتاتورا في ١٢ سبتمبر ١٩١٩.

على أن التسوية الأخيرة لهذا الأمر كانت تعكس مطالب إيطاليا أكثر من مطالب اليوجوسلاف، ففي سبتمبر ١٩٢٠ وافقت إيطاليا على تخليها عن ادعاءاتها في دلماشيا

وتأييدها لقيام دولة ألبانية مستقلة بحدود ١٩١٣ في مقابل الحصول على كل إستريا وميناء فيوم ومدينة زارا وبعض جزر دلماشيا. ووافقت بلجراد رغم أن التسوية المقترحة من إيطاليا بشأن إستريا كانت تعني التخلي عن عدد كبير من اليوجوسلاف ووضعهم تحت حكم إيطاليا. وفي تلك الأثناء اعترفت القوى الكبرى بما فيها إيطاليا بمملكة الصرب والكروات والسلوفينيين كدولة لليوجوسلاف وهو الاسم الذي ظلت تعرف به حتى عام ١٩٢٩.

كان الموضوع الثاني مثار الجدل حول الحدود في مؤتمر الصلح ما يتعلق بدولة النمسا الجديدة، وقد تركزت حول إقليم كلاجنفورت Klagenfurt شمال جبال كارافنكن Karawanken وحسم الأمر عن طريق إجراء استفتاء شعبي حصلت النمسا بمقتضاه على الإقليم وحصلت بلجراد على ضاحيتين من ضواحي إستريا وهما ماريبور Maribor، وميديومورية Medjumurje. كما حدث صراع مشابه مع المجر حول أجزاء من بارانيا Baranja، وباشكا Backa، وبانات Banat تقيم فيها أغلبية صربية وقد ساعد احتلال جيش الصرب لتلك المناطق حصول اليوجوسلاف على أغلب مطالبهم، ولكن في بانات واجه الصرب معارضة من المجر ورومانيا، إذ كانت رومانيا تود أن ضم كل إقليم بانات حتى نهر تشيزا التي وعدت بها في معاهدة بوخارست ١٩١٦ حيث أوضحت أن الإقليم غير قابل للتقسيم اقتصاديا وسياسيا باعتباره وحدة واحدة. أما اليوجوسلاف فكان من رأيهم تقسيم الإقليم على الأساس العرقي وقد تم الأخذ بهذا الرأي. وهكذا تم رسم الحدود التي خسرت رومانيا بمقتضاها أقلية يوجوسلافية قوامها ٦٥ ألف نسمة وخسرت بلجراد مجموعة قوامها ٧٥ ألف رومانيا.

ومن ناحية أخرى رغبت حكومة يوجوسلافيا الحصول على مكاسب مشابهة على حدودها مع بلغاريا تحدد على أساس عسكري واستراتيجي وليس على أساس عرقي. وانحصرت مطالبها في أن يكون نهر ستروما هو الحدود بهدف تأمين سيطرتها على ممر دراجومان Dragoman وأخذ مدينة فيدين، وبكلمات أخرى كانت يوجوسلافيا تتطلع إلى ضم أقاليم إلى الشرق وراء خط تقسيم المياه الطبيعي والتي كانت تمثل حدودها السابقة حيث السكان بلغار دون منازع. ولم يكن أحد من القوى الأخرى ليسمح بتحقيق تلك المطالب الشرهة لكن اليوجوسلاف أخذوا أربعة مناطق بارزة استراتيجيا وهي: نيجوتين Negotin، وتساريبورد Tsaribord، وفرانيه Vranje، ووادي ستروميكا Strumica وظلت حدود اليونان وألبانيا كما كانت عليه في عام ١٩١٣.

لقد تزامنت معركة المفاوضات مع الصراع الذي نشب حول الشكل الذي ينبغي أن تكون عليه الحكومة في الدولة الجديدة ذلك أن هذه الدولة أصبحت تضم مجموعتين

قوميتين رئيسيتين ألا وهما الكروات والصرب، ولكل منهما تجربة تاريخية مختلفة عن الأخرى في مجال التطور السياسي. فالصرب كما رأينا وفي سبيل إنجاز برنامجها القومي حاربت مرتين الأولى ضد الدولة العثمانية والثانية ضد النمسا ونجحت في تكوين دولة واحدة مركزية على النمط الفرنسي في مطلع القرن التاسع عشر، وكان قادة الصرب يعتبرون الدولة السلافية الجديدة (يوجوسلافيا) ببساطة قمة نهاية الأحداث الكثيرة التي تقود إلى الوحدة القومية، وكانوا يرون أنه ليس هناك ما يدعو لأن يتكيف شركاؤهم الجدد (الكروات) مع مؤسساتهم ومعتقداتهم السياسية. أما الكروات فكانوا على عكس الصرب عاشوا خلال تاريخهم في إطار علاقة فيدرالية مع شعوب أخرى ووسط إطار سياسي أكبر، وكان اتحادهم مع المجر في العصور الوسطى ثم مع حكم أسرة الهابسبورج (النمسا) فيما بعد قد حافظ على حقوقهم الذاتية حتى عام ١٩١٤ ومن ثم فقد أصر زعماؤهم على استمرار تلك التقاليد وبالتالي وقفوا إلى جانب إقامة نظام فيدرالي يصبحون فيه شركاء على قدم المساواة ليس فقط مع الصرب بل مع السلوفينيين الذين كانوا من نفس الرأي.

كان إعلان كورفو الذي سبقت الإشارة إليه يشير إلى الدعوة إلى جمعية تأسيسية لوضع الدستور لكن الأزمة مع إيطاليا حالت دون ذلك. والذي حدث أنه في ديسمبر ١٩١٨ تشكلت حكومة انتقالية من كل المجموعات السياسية وكل الأقاليم في الوقت الذي كانت الاستعدادات تجرى للانتخابات العامة. وقد اشتركت فيها خمسة عشر مجموعة سياسية وتمت في نوفمبر ١٩٢٠ لاختيار ٤١٩ عضوا، وأسفرت عن فوز ٩١ عضوا من الحزب الراديكالي، و٩٢ من الحزب الديموقراطي. والحقيقة أن الحزب الراديكالي كان استمرارا للحزب الحاكم في الصرب قبل الحرب والذي أصبح يؤيده بعض من صرب النمسا. أما الحزب الديموقراطي فقد تأسس في ١٩١٩ من أعضاء من التحالف الكرواتي-الصربي الذي يضم راديكاليون صربيون وليبراليون سلوفينيون وآخرون، وكان هو الحزب اليوجوسلافي الوحيد الذي كان يؤيد إقامة حكومة مركزية. وهناك حزبان آخران ظهرا في تلك الانتخابات بقوة ملحوظة وهما حزب الفلاحين الكروات الذي نال ٥٠ مقعدا والحزب الشيوعي الذي نال ٥٨ مقعدا. ولقد نال حزب الفلاحين بزعامة ستيبان راديتش Stjepan Radic تأييد غالبية الفلاحين الكروات وكان يؤيد بشدة إقامة حكم ذاتي للكروات، بل إن بعض قادته كانوا يفضلون استقلال الكروات استقلالا تاما. أما

الشيوعيون الذين كانوا يمثلون كل أقسام البلاد فلم يحصلوا على أصوات الناخبين في الأماكن الفقيرة في كل من الجبل الأسود ومقدونيا.

وقبل أن تجتمع الجمعية الوطنية المنتخبة انسحب حزب الفلاحين احتجاجا على طريقة التصويت التي تم إقرارها، واتخذت الحكومة إجراءات ضد الشيوعيين في أعقاب جدال حول عدد من القضايا السياسية والاقتصادية. وهكذا لم يشترك في المناقشات إلا ٣٤٢ عضوا من أصل ٤١٩ عضوا. وتم تقديم كثير من مسودات لوضع دستور غير أن المشروع الذي تقدمت به الحكومة كان يستند جملة وتفصيلا إلى دستور الصرب فيما عدا بعض التغيرات الخاصة بأمور الدين. وينص المشروع على إقامة حكومة مركزية، وأن تكون الملكية دستورية، وحق التصويت العام للذكور، وأن يكون الاقتراع سريا، وأن يتم تقسيم البلاد إلى عدة دوائر وأقسام. أما المسودات التي قدمتها الأحزاب الأخرى فكانت مختلفة اختلافا بينا عن مشروع الحكومة. على أن النفوذ الرئيسي في الجمعية كان يمثله سيفتوزار بريبيشفتش Svetozar Pribicevic الصربي والزعيم السابق للتحالف الكرواتي-الصربي الذي أصبح في الحزب الديموقراطي، ولأنه كان مؤمنا إيمانا قوميا بفكرة يوجوسلافيا واحدة فإنه كان يود انهاء التقسيمات التاريخية القديمة وكان يؤيده في هذا الاتجاه باشيك الذي لم يكن يفضل الشكل الوحدوي فقط بل كان يود تكوين حكومة مستقرة بأسرع وقت ممكن. كما أن الحزبين الراديكالي والديموقراطي وهما أقوى الأحزاب في الجمعية كانا يؤيدان أيضا هذا الهدف. وفي يونية ١٩٢١ اشترك ٢٥٨ عضوا في التصويت الأخير نظرا لانسحاب الكروات ورجال اللاهوت السلوفينيين والشيوعيين وليس فقط حزب الفلاحين. وأخيرا تمت الموافقة على مشروع الدستور بواقع ٢٢٣ صوتا يمثلون أساسا كل من الديموقراطيين والراديكاليين وأيضا نواب البوسنة المسلمين. وهكذا تلقت الدولة الجديدة بمقتضى هذا الدستور حكومة غاية في المركزية كانت في الواقع عبارة عن استمرار لنظام الحكم في الصرب ولعل الاضطراب والفوضى التي عانت منه في السنوات التالية كان يعود في جانب كبير منه إلى طبيعة ذلك الدستور الذي تم إقراره.

رومانيا الكبرى

إذا كانت المناقشات حول رسم حدود يوجوسلافيا صعبة وطويلة فإن مسألة حدود رومانيا أثارت جدلا كبيرا وواسعا أكثر مما أثارته حدود يوجوسلافيا. وفي هذا الخصوص علينا أن نتذكر أن رومانيا انضمت إلى الحلفاء في عام ١٩١٦ مقابل وعد بحصولها على إقليمي ترانسلفانيا وبانات، لكن بعد هزيمتها في الحرب اضطرت لتوقيع صلح منفرد مع

دول الوسط. ومالبثت أن دخلت الحرب مرة أخرى في العاشر من نوفمبر ١٩١٨ بعد أسبوع من استسلام النمسا وقبل يوم واحد من استسلام ألمانيا. وفي تلك الأثناء أقدم فرديناند ملك رومانيا على طرد رئيس وزرائه مرجيلومان الموالي لألمانيا كما سبقت الإشارة واستدعى في ١٢ ديسمبر براشيانو رئيس الحكومة السابق الذي عزم على ضمان تنفيذ شروط اتفاقية ١٩١٦ رغم إخلال الحكومة السابقة بشروطها بمجرد عقدها صلح منفرد. على أن براشيانو لم يكن ينوي أخذ ترانسلفانيا وبوكوفينا وبانات فقط، بل كان يأمل في الحصول على بسارابيا ومعظم دوبروديا، وأن يعامل الحلفاء بلاده على قدم المساواة أثناء مفاوضات الصلح.

لقد كان براشيانو يتكلم من موقع قوة حيث كان الجيش الروماني يحتل كثيرا من البلاد التي يطالب بها، والحلفاء منقسمون على أنفسهم تجاه تلك المطالب، فضلا عن أن الثورة الروسية -وهذا له أهميته القصوى- أضافت عنصرا جديدا في مشهد أوربا الشرقية، ذلك أن الأمر لم يعد يقتصر على استيلاء البلاشفة على الحكم في روسيا بل لقد تولت الحكم في المجر حكومة شيوعية بزعامة بيلا كون Bela Kun مما أثار رعب الحلفاء وتخوفهم من أن هذه الموجة الثورية سوف تساعد رومانيا في مطالبها في كل من المجر وبسارابيا. وأكثر من هذا فإن "لجان قومية الأراضي" في بعض الأقاليم كانت تؤيد التوحد مع المملكة الأم شأن حالة "اليوجوسلافية". وفي هذا الخصوص كان أعظم المشاهد تأثيرا ما حدث في "ألبا إيوليا" في أول ديسمبر ١٩١٨ حين أعلن مئات الآلاف من الرومانيين الترانسلفانيين في اجتماع عام عن رغبتهم في الانضمام إلى رومانيا. وصدرت إعلانات مماثلة في بوكوفينا من قبل في ٢٨ نوفمبر، وفي بسارابيا في العاشر من ديسمبر، وفي يناير ١٩١٩ اتخذ الألمان-السكسون نفس القرار، وكان الجيش الروماني يحتل كل هذه الأماكن.

والحقيقة أن الحصول على إقليمي بانات وترانسلفانيا كان أقصى جائزة يحلم بها براشيانو لبلاده وقد سبقت الإشارة إلى وضع رومانيا في بانات التي كان سكانها حوالي مليون ونصف مليون نسمة منهم طبقا للإحصاءات الرومانية ٦٠٠ ألف روماني، ٣٨٥ ألف ألماني، ٣٥٨ ألف صربي، ٢٤٠ ألف مجري. وقد أعربت رومانيا عن رغبتها في المحافظة على وحدة الإقليم وتذرعت بأن الألمان الذي يعيشون فيه يفضلون حكم رومانيا على حكم يوجوسلافيا. وعلى هذا اقترح براشيانو إجراء استفتاء عام بين السكان، لكن الحلفاء لم يكونوا يريدون تعريض بلجراد (العاصمة المقترحة ليوجوسلافيا) لمصير غامض في حالة حصول رومانيا على كل إقليم بانات. ومن ناحية أخرى كانت قوات

الصرب تحتل ضاحية تورونتال Torontal وسكانها من الصربيين وسوف يكون من الصعب إخراجهم منها، ولكل هذه الاعتبارات اعتمد الحلفاء خطة التقسيم.

والحق إن مشكلة الترانسلفانيين لم تجد حلا منصفا لها وكانت التسويات الأخيرة في معاهدة تريانو Trianon (أحد معاهدات تسويات الحرب العالمية الأولى وكانت مع المجر) قد انتهت بترك مليوني مجري في بلاد رومانيا وكانت تلك النهاية ترجع إلى أن المجريين كانوا يتركزون في شرق وسط ترانسلفانيا المحاطة بشرقي وجنوب جبال كارباثيا وغابات بيهور Bihor، وأما سكان غرب تلك المنطقة فكانوا يخضعون لرومانيا، وبهذا انعزلت المجموعة الرئيسية من المجريين عن بلادها. ورغم أن حكومة المجر لم تكن ترغب في التخلي عن الشعوب التي تحكمها إلا أن أكثر المناقشات سخونة تلك التي تناولت الأماكن في الغرب حيث يعيش الرومانيون والمجريون معا على امتداد مدن آراد Arad، وأوراديا Oradea (ناجيفاراد Nagyvarad)، وكاري Carei (ناجيكارولي Nagykaroly)، وساتو ماري Satu Mare والتي تربط بينها جميعا خط سكك حديدية من يسيطر عليه يتحكم في اقتصاديات المنطقة، وتلك المدن كانت مجرية بشكل عام لكن الريف المحيط بها كان روماني الطابع، وعلى هذا أصبح من المحتمل أن إيجاد مناطق متاخمة عرقيا قد تشطر خط السكك الحديدية هذا في عدة أماكن.

غير أن خطط براشيانو كانت تتجاوز مسألة التوصل إلى اتفاق بشأن مناطق تخوم عرقية، إذ كان يسعى إلى أن يكون حد نهر تشيزا الذي مُنحت رومانيا إياه بمثابة الجزء الشرقي للمجر. لكن هذا المطلب واقتراحات أخرى كانت من وجهة نظر الحلفاء تمثل عبئا ثقيلا عليهم (١). على حين كان براشيانو يعتقد أن الحلفاء لم يقدروه حق قدره، وأن بلاده رومانيا ينبغي أن تكافأ على دورها في إنقاذ تسالونيكا، وفي تهدئة الأوضاع في فيردو Verdua، وإيقاف خطر البلشفية. (٢)

ورغم ما يمكن توجيهه من انتقادات لمطالب براشيانو إلا أن حكومته كانت تتمتع بميزة نسبية في مفاوضات الصلح بسبب موقف الحلفاء تجاه التهديد الشيوعي الظاهر. ومن ذلك أنه عندما استولى الثوريون على الحكم في بودابست بزعامة بيلا كون في مارس ١٩١٩ بادر براشيانو فورا بإرسال فرقة عسكرية للمجر احتلتها في الرابع من أغسطس (١٩١٩)، وحينئذ أعلن براشيانو أن جيشه "حما الحضارة الأوربية من موجة البلشفية المدمرة"(٣)، واستحسن الحلفاء قمع حكومة بيلا كون لكن لم يستحسنوا الإجراءات التي قامت بها رومانيا فيما بعد وخاصة عندما طلبت تعويضا يتلخص في أن تتنازل المجر عن حوالي نصف مراكبها النهرية، ونصف عربات قطارات خط السكك الحديدية، وحوالي ثلث ثروتها من الماشية ومصانعها و ٣٥ ألف عربة محملة بالغلال. وقد احتج

الحلفاء على هذه المطالب بشدة لدرجة أن المندوب الأمريكي في مفاوضات الصلح اقترح إرسال قوات بحرية لكبح جماح الرومانيين.

أما براشيانو فقد تشابكت لديه شخصيا مسألة حدود المجر مع مسألة معاملة الأقليات ولما كان واضحا أن الحدود الجديدة المقترحة قد يترتب عليها وجود أقليات داخل كل من رومانيا والمجر وفي كل بلد من بلاد البلقان فقد طلب الحلفاء من حكومات تلك البلاد التوقيع على معاهدات يتعهد فيها كل منها باحترام الحقوق السياسية والحريات الشخصية للأقليات. غير أن يوجوسلافيا ورومانيا اعترضتا على هذه التعهدات من حيث المبدأ لأنها تبدد سيادة كل منهما خاصة وأن الدول الكبرى لن تقبل شروطا مماثلة. وقد تولى براشيانو في رومانيا قيادة المعارضة لهذه الترتيبات وفي سبتمبر استقال من منصبه، وخلفه الجنرال آرثر فايتويانو Vaitoianu أحد معاونيه المخلصين ثم أجريت الانتخابات في نوفمبر حيث هزم الحزب الليبرالي وفاز الحزب القومي الترانسلفاني وهو حزب جديد، وكذا أحزاب الفلاحين من القوى السياسية في المملكة القديمة. وفي الشهر نفسه أرسل الحلفاء إنذارا لحكومة رومانيا بالجلاء عن المجر إلى الحدود المتفق عليها، والتوقيع على تعهد حقوق الأقليات، والتقدم بطلب التعويضات إلى لجنة من الحلفاء لبحثها، وإذا لم تستجب إلى هذه الشروط فسوف تقطع العلاقات معها. ورغم اللهجة الخشنة في الإنذار إلا أن الحلفاء لم يتصرفوا بشكل فوري ذلك أنه في ديسمبر ١٩١٩ قام الملك فرديناند بتعيين ألكسندر فايدا-فويفود Vaida-Voievod رئيسا للوزراء وهو ترانسلفاني ومن ثم رأى الحلفاء إبداء حسن النية للرجل الجديد وتسهيل مهمته حيث بدا لهم أنه لديه استعدادا للتفاهم.

ورغم أن فايدا-فويفود وافق متمنعا على معاهدة حقوق الأقليات إلا أنه ولأسباب تتعلق بالسياسة الداخلية تردد في الانسحاب من المجر وظل الأمر كذلك حتى نجح لويد جورج (رئيس وزراء إنجلترا) في كسر جمود الموقف حين اقترح أن يعترف الحلفاء باستيلاء رومانيا على بسارابيا بعد أن تسحب قواتها من المجر، وهو ما حدث فعلا في مارس ١٩٢٠ أثناء حكومة ألكسندر آفريشكو. وهكذا تخلت رومانيا عن إدعاءاتها في الأراضي المحازية لنهر تشيزا ولكنها حصلت على مناطق تخوم خط آراد-أورازيا-ساتو ماريه. وفي الوقت نفسه اقتسمت إقليم مارموريس Maramures مع تشيكوسلوفاكيا حيث كان نصيبها الثلث الجنوبي من الإقليم الذي يسكنه رومانيون وكذلك مدينة ساتو ماريه.

كما حصلت رومانيا على تسوية مرضية في مكانين آخرين وهما بوكوفينا وبسارابيا وكان الحلفاء قد وعدوها في معاهدة بوخارست ١٩١٦ بالحصول على ثلثي إقليم بوكوفينا الذي تسكنه أغلبية رومانية، وأما الثلث الآخر بسكانه الروثينيين Ruthenian فيذهب إلى روسيا. ولكن وفور قيام ثورة البلاشفة طالبت رومانيا بكل الإقليم وأسرعت باحتلاله.

ورغم اعتراضات الولايات المتحدة القوية إلا أن رومانيا حصلت على معظم الإقليم وأخذت بولندا جزء من شماله.

أما بسارابيا فكانت كما سبقت الإشارة إقليما مثار اختلاف شديد بين رومانيا وروسيا حيث كانت شأن ترانسلفانيا تشتمل على عناصر رومانية متطرفة في قوميتها. وخلال مفاوضات رومانيا مع دول الوسط وقبل أن تتفاوض مع الحلفاء، كانت بسارابيا هي الجائزة الوحيدة التي يمكن أن تحصل عليها من دول الوسط الثلاث مقابل الحياد أو أن تقتسمها فيما بينها. غير أن ثورة البلاشفة في نوفمبر ١٩١٧ أوقعت بسارابيا في فوضى عامة ومن ثم طلب القوميون الرومانيون في الإقليم من خلال مجلس حكمهم المعروف باسم "مجلس الأرض" Sfat Tarii من رومانيا حمايتهم من تدخل البلاشفة والأوكرانيين. وعلى هذا بادرت رومانيا باحتلال بسارابيا وعقدت في الوقت نفسه هدنة مع دول الوسط، وبهذا اكتسبت مسألة بسارابيا أهمية كبيرة في مفاوضات الصلح. وكانت معاهدة بوخارست في مارس ١٩١٨ قد سمحت لرومانيا باحتلال بسارابيا، وفي ديسمبر ١٩١٨ وافق "مجلس الأرض" على اتحاد بسارابيا مع رومانيا في وحدة كاملة.ورغم ذلك فإن الحلفاء وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية لم يتحمسوا للنظر في الموضوع، وكل ما هنالك أنهم أعربوا عن شكوكهم حول طبيعة "مجلس الأرض" في تمثيل رومانيي الإقليم، وكذا حول دور جيش رومانيا في اتخاذ ذلك القرار. كما لم يتحمسوا لتناول مسألة بسارابيا التي كانت إقليما روسيا حتى ثورة البلاشفة رغم أن الرومانيين كانوا يمثلون ٦٠% من سكانها. وأخيرا وكما رأينا ارتبطت مشكلة بسارابيا مع موضوع المجر، وفي يناير ١٩٢٠ وافق الحلفاء على منح رومانيا كل الأراضي المتنازع عليها.

وهكذا أصبح بإمكان رومانيا تحقيق أقصى أمانيها عن طريق دبلوماسييها الذين استغلوا المخاوف من ثورة البلاشفة حيث استولت على كل ترانسلفانيا وبسارابيا وهو أمر كان غير ممكن عام ١٩١٢ أثناء حروب البلقان، ومستحيل تماما في القرن التاسع عشر. وبهذا الاستيلاء أصبحت الأقليات في رومانيا الجديدة تمثل ٣٠% فقط ولو أنها أصبحت تمثل مشكلة في مستقبل الأيام. وكان على حكام رومانيا والحال كذلك أن يقرروا السياسة التي سوف يتبعونها في علاقاتهم بالإقليمين الجديدين (بسارابيا وترانسلفانيا) وكل منهما له تاريخ وتقاليد مختلفة عن الآخر مثلما كان على الصرب أن تحدد علاقاتها بعد الحرب. ولم يكن أمام رومانيا إلا تطبيق نظامها السياسي على الإقليمين مثلما فعلت الصرب في البلاد التي ضمتها. غير أن أسوأ رد فعل حدث نتيجة لتلك السياسة جاء من ترانسلفانيا، ففي التصويت الذي جرى في أليا أيوليا في ديسمبر ١٩١٨ بشأن الوحدة مع رومانيا لم يعتبر

قادة ترانسلفانيا أن الوحدة تمر دون شروط، إذ كانوا يأملون في أن يحصلوا من رومانيا مقابل الوحدة ما لم يحصلوا عليه من المجر عندما كانوا تحت سيطرتها، ومن ثم طالبوا بضمانات قوية لحقوق كل القوميات والأديان في ترانسلفانيا، وكذا الحقوق المدنية كحرية الصحف وحرية تكوين الجمعيات والروابط واستخدام لغاتهم المحلية في الإدارة والتعليم والقضاء. كما طالبوا بالسماح بإقامة حكم محلي ريثما يتم تكوين جمعية تأسيسية تشريعية. وقد اختارت الجمعية مجلس إدارة ومجلس وزراء من خمسة عشر وزيرا برئاسة يوليوس مانيو Maniu الذي بدا آنذاك كأقوى سياسي ترانسلفاني وقد أبرق إلى رومانيا معلنا الموافقة على الوحدة معها وفي الشهر نفسه انضمت شخصيات ترانسلفانية إلى حكومة رومانيا مثل فايدا-فويفود.

على كل حال ففي نوفمبر ١٩١٩ جرت انتخابات للجمعية الشريعية في رومانيا وربما كانت أول انتخابات حرة جرت هناك وكانت نتيجتها صدمة لحزب براشيانو الليبرالي الذي حصل فقط على ٩٣ مقعدا من أصل ٢٤٤ مقعدا، وذهبت الأغلبية إلى الحزب القومي الذي يرأسه مانيو، وفايدا-فويفود الذي تحالف مع أحزاب الفلاحين القائمة في رومانيا من قبل. ورغم كراهية الملك (فرديناند) للتحزب مع براشيانوا كما سبق أن رأينا، إلا أنه قام بتعيين فايدا رئيسا للوزراء لكن سرعان ما حل محله الجنرال آفريشكو في مارس ١٩٢٠، وأجريت انتخابات جديدة في مايو حيث بدا أن سياسات رومانيا عادت إلى قواعدها التقليدية السابقة فالحزب الليبرالي عاد إلى التقليد القديم القائل بأن المجموعة التي في الحكم تكسب الانتخابات فنراه يحصل على ٢٠٩ مقعدا من ٣٦٩. وآنذاك كان قد تم إلغاء "مجلس الأرض" في ترانسلفانيا. وفي ديسمبر ١٩٢١ ترك الجنرال آفريشكو الحكومة وخلفه في يناير ١٩٢٢ براشيانو وبهذا سيطر الحزب الليبرالي على سياسات رومانيا حتى عام ١٩٢٨.

وفي الانتخابات التي أجريت في مارس ١٩٢٢ زادت مقاعد الحزب الليبرالي إلى ٢٦٠ مقعدا وقدمت الجمعية الجديدة التي أصبحت تحت سيطرته مسودة دستور أقل شأنا بكثير من دستور ١٨٦٦. ولقد بدت الروح المركزية لدى الحكومة في النص في الدستور على أن رومانيا "دولة متحدة وغير منقسمة"، واحتفظ الملك بسلطات مطلقة، وظل تنظيم الحكومة دون تغيير كما كان قبل الوحدة.

وآنذاك ظهرت أعراض رد الفعل القوي تجاه الأوضاع السياسية الجديدة وخاصة من ناحية ترانسلفانيا. والحاصل أن الحكومة المركزية في بوخارست أدارت شؤون الأقاليم

الجديدة بواسطة مسئولين من المملكة القديمة، كما ظل الجيش والوظائف الإدارية العليا والمناصب الدبلوماسية في يد أهالي ولاشيا ومولدافيا (أصل رومانيا). وقد بدت مشاعر عدم الرضا أثناء حفل تتويج الملك فرديناند في أكتوبر ١٩٢٢ في ألبا إيوليا، إذ لم يحضره الحزب القومي أقوى الأحزاب في ترانسلفانيا، وأيضا قادة وزعماء الأقاليم الجديدة الذين كانوا مسئولين عن تحقيق الوحدة. وكما حدث في يوجوسلافيا أصبح تقرير سياسات رومانيا في يد الحكومة المركزية والأقاليم الأكثر تقدمية.

بلغاريا

تجدر الإشارة إلى أن بلغاريا والدولة العثمانية من بين كل الدول التي عرضنا لها كانتا في الجانب الخاسر من حيث نتائج الحرب، ولم يكن أمامها إلا الخضوع لشروط قاسية وخشنة. والحاصل أن قادتها كما سبقت الإشارة كانوا منقسمين فيما يتعلق بالدخول للحرب وفي يونية ١٩١٨ اضطر ملكها فرديناند تحت الضغط الشعبي إلى طرد رادوسلافوف Radoslavov رئيس الحكومة، وفي سبتمبر أفرج عن ألكسندر ستامبوليسكي Stambolisky زعيم حركة الإصلاح الزراعي من السجن، الذي سرعان ما أصبح في خلال اسبوع من خروجه من السجن زعيما لحركة ثورية أعلنت الجمهورية في بلغاريا. ورغم أن الجيش تمكن من سحق هذه الحركة بسهولة إلا أن الملك فرديناند أرغم في الرابع من أكتوبر ١٩١٨ على التنازل عن العرش لابنه بوريس الثالث Boris وذهب ومعه رادوسلافوف إلى منفاهما في ألمانيا، وتكونت حكومة إئتلافية دامت حوالي ثمانية أشهر من كل من الديموقراطيين، والمصلحين الزراعيين، والاشتراكيين، والليبراليين، والمحافظين، ثم أجريت الانتخابات في أغسطس ١٩١٩ حصل فيها المصلحون الزراعيون على أغلبية المقاعد. وعلى الفور عهد الملك إلى ستامبوليسكي بتشكيل الحكومة الذي قام بالتوقيع على أقسى شروط بالغة العقوبة يمكن أن تكون في معاهدة صلح.

وبمقتضى شروط تلك المعاهدة خسرت بلغاريا أربعة مناطق استراتيجية راحت ليوجوسلافيا رغم أن سكانها بلغار، وهو الأمر الذي ناقشناه سلفا. وكان قرار الحلفاء بمنح غرب تراقيا لليونان وحرمان بلغاريا من مخرج على بحر إيجه مبني على اعتبارات استراتيجية مشابهة في مقدمتها الرغبة في إبقاء دولة معادية سابقا (أي بلغاريا) بعيدا عن المضايق العثمانية وهي منطقة تشتمل على خليط سكاني من الأتراك والبلغار واليونانيين ولا يتمتع أحدهم فيها بأغلبية مطلقة. وعلى هذا كان وجود مخرج بحري عند ديدياجاتش Dedeagatch أكثر أهمية لاقتصاد بلغاريا عن اليونانيين الذين لديهم قولة وتسالونيكا.

ومن باب تخفيف شدة الموقف على بلغاريا وافقت حكومة اليونان على أن تستخدم بلغاريا أحد موانيء بحر إيجه دون رسوم لكن بلغاريا رفضت العرض وفضلت أن تبقى المسألة مفتوحة ولم توافق على أن تخسر المنطقة.

ولم تقتصر معاقبة بلغاريا على ذلك النحو بل لقد فرضت عليها شروط غاية في القسوة عند توقيع المعاهدات النهائية، إذ تقرر أن تدفع غرامة قدرها ٤٥٠ مليون دولار على مدى ٣٨ عاما، وهكذا وضعت أفقر أمة في البلقان بصرف النظر عن ألبانيا تحت عبء غير محتمل. كما تقرر تخفيض جيشها وفرق الجندرمة وحرس الحدود إلى ٣٣ ألف فرد، ولو أنه شرط يمكن التحايل عليه بطريقة أو بأخرى. وعلى هذا ينبغي الإشارة إلى أن شروط هذا الصلح القاسي العنيف لم تكن مقبولة فمثلا اقترح المندوبون الأمريكيون في المشاورات الأولى أن تتنازل رومانيا لبلغاريا عن الأراضي جنوب دوبروديا التي تقيم فيها أغلبية بلغارية. غير أن براشيانو رئيس حكومة رومانيا لم يكن الرجل السياسي الذي يفرط في أرض. وقد ظل البلغاريون في السنوات التالية يشعرون بمرارة شديدة من نتائج حرب البلقان الثانية والحرب العالمية الأولى، وبالتالي كان من الممكن أن ينتهزوا أي فرصة في الشؤون الدولية تمكنهم من تعديل الوضع الذي انتهوا إليه.

اليونان والإمبراطورية العثمانية : الجمهورية التركية

رغم اختلاف وضع كل من بلاد اليونان والدولة العثمانية إلا أن مصيرهما بعد انتهاء الحرب كان متشابكا بدرجة كبيرة. وفي البداية بدا أن الدولة العثمانية سوف تواجه مستقبلا يائسا وبائسا لأن قواتها العسكرية لم تهزم فقط في سوريا (ثورة الشريف حسين في يونية ١٩١٦) بل لأن أسطول للحلفاء تمكن من المرور عبر الدردنيل ورابط قبالة استانبول في نوفمبر ١٩١٨، ثم حدثت الإهانة الأخيرة في فبراير ١٩١٩ عندما سار قائد القوة الفرنسية في شوارع استانبول على ظهر جواد أبيض قدمته له الجالية اليونانية، وفي مايو ١٩١٩ بدأت القوات اليونانية تنزل في الأناضول.

وعندما بدأ الحلفاء في صياغة شروط الصلح مع الدولة العثمانية وضعوا في اعتبارهم أربع معاهدات سرية كانت قد أبرمت بين إنجلترا وفرنسا وإيطاليا وروسيا استهدفت تقسيم الإمبراطورية العثمانية فيما بينها. ففي ١٩١٥ وافقت فرنسا وإنجلترا على أن تحصل روسيا على استانبول، وكذا شواطيء شمالي البوسفور والدردنيل عند نهاية الحرب في الوقت الذي وعدت معاهدة لندن إيطاليا بالحصول على أضاليا وهي الجزء الجنوبي الغربي من شبه جزيرة الأناضول. وفي ١٩١٦ اتفقت إنجلترا وفرنسا على تقسيم بلاد

المشرق العربي فيما بينهما بمقتضى اتفاقية سايكس-بيكو، حيث يصبح بإمكان روسيا الاستيلاء على أرمينيا. وأخيرا أكد اتفاق سانت جان دي ماورينيه St.Jean de Maurienne المبرم في ١٩١٧ على حق إيطاليا في أضاليا فضلا عن إعطائها أزمير التي كانت تقطنها أغلبية يونانية. والحق أنه إذا قدر لتلك الاتفاقيات أن تنفذ فإن هذا يعني تقليص الامبراطورية العثمانية في منطقة شمال وشمال غرب شبه جزيرة الأناضول، ووضع أراضي يسكنها المسلمون الأتراك في أيدي دول أوربية.

على أن مثل تلك الاتفاقيات واتفاقيات أخرى تتعلق بمناطق أخرى كان من الصعب تنفيذها ولكن بقيام ثورة البلاشفة التي فضحت اتفاقيات روسيا القيصرية السرية مع الحلفاء وأنكرتها جعل الحلفاء في حل من التزاماتهم تجاه روسيا ولكن ظلت الاتفاقيات المتناقضة فيما بينهم قائمة. فإيطاليا كانت عازمة على أخذ أضاليا وأزمير رغم أن أزمير وما جاورها من أراض يسكنها يونانيون يربو عددهم على المليون فضلا عن أن اليونان أحد الحلفاء. وفي تلك الأثناء كان فنيزيلوس رئيس حكومة اليونان مقتنع بأن الوقت قد حان لتحقيق الحد الأقصى من برنامجه "الفكرة الكبرى" من حيث السيطرة على الشواطيء الشرقية للبحر المتوسط عند الأناضول. وبمقتضى ولائه الظاهر لقضية الحلفاء في الحرب واستثماره للموقف حصل على موافقة إنجلترا وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية على إنزال قوات يونانية في أزمير في مايو ١٩١٩. ولم يكن الحلفاء يرغبون فقط في دعم موقف اليونان بل لقد كانوا بحاجة للقوات اليونانية لقمع المعارضة التركية في الأناضول. وفي كلمات أخرى وحيث أن دول الحلفاء لم تكن لديها قوات تحت أيديهم بسبب طلب الناخبين بإلغاء التجنيد والتعبئة العسكرية فقد وافقوا أن تقوم اليونان بفرض شروط الصلح على الامبراطورية العثمانية، في الوقت الذي كانت فيه قوات فرنسية وإيطالية تحتل أجزاء من الأناضول، وأعلنت دولة أرمينيا المستقلة.

على كل حال ففي أغسطس ١٩٢٠ أرغم السلطان العثماني محمد السادس على توقيع معاهدة سيفر Sevres وكانت بنودها غاية في القسوة، فبلاد المشرق العربي أخذتها إنجلترا وفرنسا، وأرمينيا أصبحت في طريقها للاستقلال، واليونان أخذت أراضي شرقي تراقيا أي شمال الدردنيل وبحر مرمرة واستانبول فضلا عن إدارتها لإقليم أزمير لمدة خمس سنوات يجرى في نهايتها استفتاء حول مصير الإقليم لم يكن من الصعب التكهن بنتيجته. كما كوفئت اليونان أيضا بالحصول على جزيرتي تندوس وإمبروز Imbros ولهما أهميتهما الاستراتيجية. كما تم التأكيد على سيطرة إيطاليا على جزر الدوديكانيز،

وتقرر تدويل المضايق، واحتفظت الدولة العثمانية بإستانبول وما بقي من الأناضول. ويلاحظ أن هذه التسوية لم تؤد إلى تفكيك الامبراطورية العثمانية فقط بل لقد كانت تعني تفتيت العرقية التركية بين أكثر من مكان. والحق أن الدولة العثمانية قبلت مضطرة التخلي عن الجزء العربي من امبراطوريتها لكنها لم تقبل التخلي عن الأراضي الأخرى وخاصة تلك التي تقرر منحها لليونان مما أثار مشاعر قومية حادة، ذلك أنه في حالة تنفيذ معاهدة سيفر فسوف تنقطع صلة تركيا ببحر إيجه وتصبح استانبول محاطة بأراضي تحت سيادة اليونان. وعلى هذا أدت معاهدة سيفر وكذا احتلال اليونان للأراضي المشار إليها إلى نمو تيار ثوري بين الأتراك انتهى بالإطاحة بالسلطنة العثمانية وتأسيس الجمهورية التركية.

كان من حظ الحركة القومية التركية وجود مصطفى كمال الذي يعتبر أحد رجال السياسة الموهوبين في ذلك الزمان، ففي أثناء الحرب أبلى بلاءً حسنا وأثبت مهارته العسكرية وكان القائد العسكري العثماني الوحيد الذي حقق انتصارات في حملته على الدردنيل وضد روسيا. وبعد انتهاء الحرب كان قد أدرك عقم الحكومة العثمانية واحباطاتها المتوالية ومن ثم بدأ ينظم حركة مقاومة سرية ضد السلطان وضد القوى التي تحتل أراضي بلاده. ولكنه في البداية لم يجد تشجيعا ملحوظا من الأتراك الذين كان معظمهم لا يزال متمسكا بالولاء للسلطان-الخليفة. لكن سرعان ما تبدل الموقف نتيجة استمرار المقاومة ضد اليونانيين ولو بشكل متقطع في تراقيا وخاصة بعد نزول قوة بحرية يونانية في أزمير في مايو ١٩١٩. ولم تكتف اليونان باحتلال الأراضي التي خصصتها لها معاهدة سيفر، بل لقد بدأت في التوغل في الأراضي التركية ذاتها. ورغم أن الجيش التركي كان منهكا ومتعبا من الحروب المتواصلة منذ ١٩١١، إلا أن كثرة من العسكريين اصطفوا بجانب مصطفى كمال الذي أقام مركزا للعمليات ليس في استانبول وإنما في أنقره في وسط الأناضول. وكانت حركته سياسية وعسكرية في آن واحد خاصة وأن أتباعه نجحوا في السيطرة على البرلمان في انتخابات ١٩١٩ لكنه لم يشأ أن يتحدى علنا السلطان العثماني الذي كان لا يزال في قبضته سلطات كثيرة. ولكن بمجرد إعلان شروط معاهدة سيفر ثارت عاصفة من السخط والتذمر في جميع أنحاء البلاد، وانزعجت إنجلترا من أن هذه العاصفة قد تمنع السلطان من قبول المعاهدة، ولهذا وحتى تضمن تنفيذها وتخرس أتباع مصطفى كمال شجعت اليونان على التقدم داخل الأراضي التركية، ومن ثم احتلت قواتها مدينة بورصة بالأناضول في يوليو ووصلت إلى بحر مرمرة، كما احتلت أدريانوبل شمال استانبول. وفي العاشر من أغسطس استسلم السلطان ووافق على شروط الصلح ,بهذه الخطوة أصبح مصطفى كمال هو الزعيم الحقيقي للبلاد.

ولقد جاء قرار اليونان بالقيام بعمليات حربية في الأناضول نتيجة للموقف السياسي المعقد الذي كانت فيه بسبب استمرار الصراعات التي كانت قائمة خلال سنوات الحرب. وعندما انتهت الحرب أصبحت في حالة أفضل فهي في جانب الحلفاء المنتصرين وانهزم أعداؤها الأساسيين بلغاريا والدولة العثمانية، وكانت تنتظر أن تكافأ بضم أراضي لها وخاصة جنوبي ألبانيا. وعلى هذا ذهب فنيزيلوس رئيس الحكومة إلى باريس لحضور مؤتمر الصلح في فرساي وظل هناك عامين لكي يحصل على ضمانات لسياساته. ورغم أنه تمكن من التأثير على الحلفاء لنصرة قضيته إلا أن قوته الانتخابية في بلاده تلاشت خاصة وقد جرف بلاده إلى مخاطر المعارك في الأناضول مع الأتراك. ورغم أنه كان في البداية ومعه قادة الجيش يعارض الإقدام على تلك المعارك دون اشتراك قوات من جيوش الحلفاء، إلا انه تصرف في النهاية ضد كل هذه المحاذير وخلافا لنصائح العسكريين واستجاب لدعوة إنجلترا بدعوى تحقيق طموحات قومية في آسيا الصغرى.

على أن المغامرات العسكرية لرئيس حكومة اليونان فنيزيلوس لم تكن مفهومة فهما كاملا داخل بلاده، فاليونانيون مثلا كانوا يؤيدون احتلال أزمير ولكنهم لم يؤيدوا الحملات التوسعية الأخرى داخل الأناضول. ولأن الحرب أتعبتهم وأنهكتهم فقد طالبوا بإنهاء التعبئة العسكرية وعودة عساكرهم وعددهم ٣٠٠ ألف عسكري. ومن ناحية أخرى كان أنصار الملك في انتقاد دائم ومتواصل لفنيزيلوس وسياساته، ولم يكن بإمكان الرجل وهو في باريس أن يشرح أهدافه لناخبيه ولأبناء بلده. وفجأة وعلى حين غرة وقعت البلاد في أزمة دستورية عندما مات الملك ألكسندر في أكتوبر ١٩٢٠ متأثرا من عضة قرد، وانتقل العرش لأخيه الأصغر الأمير باول Paul الذي رفض مقولة أن أباه الملك السابق قسطنطين لم يتنازل عن العرش وقد نتج عن ذلك إجراء انتخابات برلمانية في ديسمبر ١٩٢٠ كانت بمثابة الاستفتاء على عودة الملك قسطنطين الذي يمثل الوجه العكسي لسياسة فنيزيلوس رئيس الحكومة.

والحاصل أن أنصار الملك السابق قسطنطين قاموا بحملة نشطة لصالحه انتهت بهزيمة فنيزيلوس هزيمة نكراء ، فلم ينجح في الانتخابات، ولم يحصل حزبه الليبرالي إلا على ١٢٠ مقعدا من أصل ٣٧٠ رغم أن أنصاره من خارج الحزب حصلوا على ٥٢% من إجمالي الأصوات. ولقد شعر الرجل وهو الفخور بنفسه بالإهانة الشديدة ومن ثم غادر البلاد بعد ثلاثة أيام من الانتخابات، وبعد شهر عاد قسطنطين إلى أثينا ظافرا منتصرا. على أن تغيير الحكومة لم يكن يعني التخلي عن سياسة فنيزيلوس تجاه تركيا، ذلك أن العناصر الملكية التي كانت تعارض تلك السياسة وتنتقدها وجدت نفسها في غمار موجة

من الحماس عمت البلاد بأمل تحقيق "الفكرة الكبرى" عن طريق سحق العدو التركي بشكل نهائي.

وعلى هذا وفي ١٩٢١ شنت القوات اليونانية في الأناضول حملة أخرى على القوات التركية التي أخذت في التقهقر تدريجيا إلى الداخل واستدرجت وراءها الجيش اليوناني إلى أعماق الأناضول في منطقة معادية لا يمر فيها إلا خط سكة حديد مفرد وخطوط اتصال أخرى ممتدة. وفي ٢٤ أغسطس قرر مصطفى كمال بصفته المسئول عن العمليات التركية أن يحشد قواته بطول ضفة نهر سقاريا وسط الأناضول حيث ظل اليونانيون يهاجمون القلاع التركية على النهر لمدة اسبوعين، ودارت معركة وحشية خسر فيها الطرفان نصف قواتهما وأخيرا اضطرت القوات اليونانية إلى الانسحاب في ١٦ سبتمبر (١٩٢١).

على أن انتصار الجيش التركي على الغزاة اليونانيين جعل من مصطفى كمال بطلا عسكريا عظيما وأهم شخصية سياسية دون منازع في البلاد، وأصبحت السلطة الحقيقية معه وأتباعه في أنقره التي أصبحت العاصمة القومية ولم تعد في يد السلطان في استانبول. وأكثر من هذا أنه قاد حملة دبلوماسية ماهرة انتهت بإيقاع الشقاق بين الدول العظمى بحيث تحركت إنجلترا واليونان بمفردهما لفرض شروط معاهدة سيفر. كما نجح في عقد اتفاق عسكري مع حكومة البلاشفة في روسيا في أبريل ١٩٢٠. وفي أكتوبر تمكن من قمع دولة أرمينيا المستقلة التي كانت قد أعلنت من قبل، وأقدم على عقد معاهدة صلح مع روسيا أرجع بمقتضاها باطوم للروس، واحتفظ بكل من قارص وأردهان التي كانت روسيا قد استولت عليهما في ١٨٧٨ بمقتضى معاهدة برلين. وبهذا الاتفاق نجح مصطفى كمال في تأمين الجبهة الشرقية، وفي مارس ١٩٢١ نجح في إقناع إيطاليا بالجلاء عن جنوب غربي الأناضول في مقابل تقديم امتيازات اقتصادية.

واستمر مصطفى كمال في إحراز نجاحات دبلوماسية بعد انتصاره في معركة سقاريا ففي اكتوبر ١٩٢١ خرجت القوات الفرنسية من إقليم كليكيا في مقابل امتيازات اقتصادية. وبحلول أكتوبر ١٩٢١ كانت كل من إيطاليا وفرنسا وروسيا قد عقدت اتفاقيات مع مصطفى كمال وليس مع السلطان العثماني الذي لم يعد يؤيده إلا إنجلترا واليونان. ولم يعد أمام مصطفى كمال من عقبة أخيرة إلا الجيش اليوناني في الأناضول الذي كان مدعوما بوجود قوات إنجليزية في استانبول.

وفي أغسطس ١٩٢٢ شن مصطفى كمال حملة على القوات اليونانية بالأناضول اتسمت بدرجة فائقة من التنظيم والتنسيق وانتهت بانهيارها يأسا وانهاكا. وفي التاسع من سبتمبر تمكن الجيش التركي من دخول أزمير، وفي الرابع عشر من سبتمبر أطلقت نيران المدافع على تلك المدينة الغنية لإخافة اليونانيين ثم اتجهت الأنظار إلى شرق تراقيا وكانت

إنجلترا قد أخفقت في مساعيها لإقناع إيطاليا وفرنسا بالدفاع عن تلك المنطقة. وبإخفاق الحلفاء في فرض معاهدة سيفر استعادت القوات التركية سيطرتها على كل من شرق تراقيا واستانبول والمضايق. وفي أول أكتوبر ١٩٢٢ أعلن البرلمان التركي إنهاء نظام السلطنة ولم يجد السلطان محمد السادس إلا الفرار من البلاد على ظهر بارجة حربية إنجليزية. وأصبحت معاهدة سيفر في حكم العدم، وأصبح المناخ مهيئا لعقد اتفاقية جديدة مع مندوبين أتراك أحرزت قواتهم نصرا عظيما.

وعلى هذا بدأت مفاوضات جديدة في سويسرا في نوفمبر ١٩٢٢ انتهت بمعاهدة لوزان في يوليو ١٩٢٣ وبمقتضاها استعادت تركيا ممتلكاتها في الأناضول وشرق تراقيا والمضايق وجزيرتي تندوس وإمبروز، ولم تفرض عليها تعويضات بل لقد ألغيت الامتيازات التي كانت مثار كثير من المشكلات للإمبراطورية العثمانية. وتركزت معظم المناقشات أثناء التفاوض حول المضايق حيث نجحت إنجلترا في التوصل إلى تسوية في صالحها رغم جهود السوفييت والأتراك حيث تقرر ألا تكون المضايق منطقة عسكرية، وأن يكون المرور فيها متاحا لكل أنواع السفن والمراكب إلا إذا أصبحت تركيا في حالة حرب، ولا يسمح لأي دولة بإرسال مراكب إلى البحر الأسود تزيد حمولتها على مراكب روسيا التي هي أضخم قوة بحرية هناك باستثناء إنجلترا وفرنسا اللتان أصبح لهما حق إدخال مراكب ذات حمولة مضاعفة لحمولة المراكب السوفيتية.

وفي ٢٩ أكتوبر ١٩٢٣ أعلنت الجمهورية التركية وانتخب مصطفى كمال رئيسا لها وانتقلت العاصمة بصفة دائمة إلى أنقرة. وفي أبريل ١٩٢٤ تم وضع دستور جديد قرر أن السلطة الأساسية في الدولة في يد الجمعية التشريعية التي انتخب أعضاؤها انتخابا عاما من الذكور فقط، واختارت الجمعية الرئيس الذي اختار بدوره مجلس للوزراء، وأصبح مصطفى كمال هو الشخصية المهيمنة على المشهد السياسي خلال السنوات التالية.

أما الخاسر الحقيقي في معارك الأناضول فكان اليونانيون إذ انتهى الأمر بإجلائهم من عدة مناطق كانوا يقيمون فيها على مدى ألفين وخمسمائة عاما. ومن ناحية أخرى أدى احتراق أزمير إلى هروب كثير من اليونانيين إلى أثينا واضطرت الحكومة اليونانية إلى تشكيل لجنة من عسكريين وسياسيين لتحديد المسئول عن تلك الكارثة القومية. وعندما طالبت تلك اللجنة من قسطنطين التنازل عن العرش انسحب من المسرح لصالح ابنه الذي تولى العرش باسم جورج الثاني في سبتمبر ١٩٢٢. كما تشكلت لجنة أخرى للتحقيق في كارثة الأناضول انتهت باتهام ثمانية وزراء ومستشارون عسكريون قدموا للمحاكمة حيث ثبت أنهم مذنبون. وفي ٢٨ نوفمبر أعدم القائد العام للجيش وخمسة وزراء رميا بالرصاص وكان إجراء غاية في القسوة صدم مشاعر كل من اليونانيين والأوربيين.

وكان من نتيجة الهزيمة العسكرية لليونان والغليان الداخلي أن ضعف موقف المفاوض اليوناني في لوزان ولم يقتصر الأمر على فقدانها بلادا كثيرة كانت تحت سيطرتها بل لقد فرض عليها توقيع معاهدة لتبادل السكان بينها وبين تركيا حيث تقرر طرد كل اليونانيين من تركيا فيما عدا أولئك الذين يعيشون في استانبول وإرغام المسلمون في اليونان فيما عدا غرب تراقيا على الهجرة إلى تركيا. ولقد تأثر بهذه الإجراءات حوالي مليون ونصف مليون يوناني وأربعمائة ألف مسلم معظمهم أتراك فضلا عن بعض اليونانيين وأقليات عرقية أخرى، وكان حلا خشنا ومتطرفا والأول من نوعه في التاريخ الحديث، وان كانت له ميزة واحدة لليونان تمثلت في استيطان كثير من يونانيي الأناضول في مقدونيا التي حصلت عليها اليونان في التسويات وما زال بعضهم يحمل سمات يونانية.

ورغم أن اليونان فقدت أغلبيتها العرقية في غرب الأناضول إلا أنه يجب ألا ننسى أنها استولت على غرب تراقيا من بلغاريا وتلك هي الإيجابية الوحيدة التي خرجت بها من الحرب، ذلك أنها أصبحت عاجزة عن التمسك بادعاءاتها في جنوبي ألبانيا بسبب عدم تأييد الحلفاء لها حيث قرروا إعادة دولة ألبانيا المستقلة إلى الوجود بحدودها التي كانت عليها قبل الحرب.

ألبانيا

كانت ألبانيا أكثر بلاد البلقان التي واجهت أوضاعا صعبة عند نهاية الحرب العظمى فقد كانت مهددة دائما بتقسيمها بين جيرانها، وتوقف مصيرها على قرارات الدول الكبرى. وفي هذا الخصوص ينبغي أن نتذكر أن ألبانيا أصبحت دولة مستقلة عام ١٩١٣ فقط ومنذ ذلك التاريخ واجهت اضطرابات وانشقاقات سياسية داخلية انتهت باسقاط الحكومة وطرد أول حاكم لها وليام الفايدي William of Wied في ١٩١٤، وعادت البلاد إلى الحالة التي كانت عليها لقرون طويلة، وأصبح كل إقليم وكل جماعة وكل قبيلة تسعى لحماية مصالحها الخاصة، ولم يتخذ أي منهم موقفا موحدا ضد التدخل الأجنبي. وانتهزت اليونان والصرب والجبل الأسود الموقف لتستعيد كل منها الأراضي التي ضمت لألبانيا من كل منها عام ١٩١٣، حيث سارعت اليونان باحتلال جنوبي ألبانيا بموافقة الحلفاء وعلى أساس أنها سوف تتركها فيما بعد، إلا أن اليونان أعربت عن عدم التزامها بهذا الرأي. وأكثر من هذا أنه في عام ١٩١٦ تم انتخاب نواب من المنطقة (جنوبي ألبانيا) للبرلمان اليوناني بعد ضمها رسميا لليونان التي أصرت على أنها تلك منطقة يونانية عرقيا. وقد استندت في ذلك على أن هناك يونانيون يعيشون فيها، بل إن الألبان أنفسهم كانوا يعتبرون يونانيين

لأنهم يتعلمون في المدارس اليونانية إذا كانوا أرثونكس، أو يعرفون اللغة اليونانية، وهي سياسة اتبعتها اليونان في إقليم مقدونيا.

كما تصرفت الصرب والجبل الأسود بطريقة مشابهة لما قامت به اليونان تجاه ألبانيا حيث قامتا باحتلال المنطقة شمال نهر دريم Drim في ١٩١٤-١٩١٥ لإيجاد مخرج لهما على البحر الإدرياتي. وفي تلك الأثناء تحركت إيطاليا هي الأخرى لتضع يدها على المناطق التي ترى أنها من حقوقها حيث احتلت جزيرة سازينو وميناء فلور في أكتوبر-ديسمبر ١٩١٤. ورغم أن الصرب والجبل الأسود خرجتا من المناطق الألبانية التي احتلتهما أمام ضغط دول الوسط آنذاك إلا أنهما كانا يأملان في إعادة ضمها في حالة انتصار الحلفاء.

ويلاحظ أن تفكيك ألبانيا على ذلك النحو كان قد تقرر في معاهدة لندن ١٩١٥ بين الحلفاء حيث تحصل إيطاليا على جزيرة سازينو وميناء فلور وما حوله، وإذا ما أخذت إيطاليا ترنتينو وإستريا ودلماشيا تأخذ اليونان جنوبي ألبانيا وتقتسم الصرب والجبل الأسود معا شمالي ألبانيا، وتنشيء اليونان والصرب منطقة حدود مشتركة غرب بحيرة أوهريد تخترق إقاليم ألبانيا المضمومة، ويصبح الجزء الأوسط منها حكومة ذاتية وليست دولة مستقلة وتتولى إيطاليا تمثيل مصالحها في الشؤون الخارجية.

وخلال المفاوضات الطويلة في مؤتمر الصلح في فرساي حول الحدود بين إيطاليا ويوجوسلافيا تم تقرير مصير ألبانيا بشكل نهائي حيث وافقت إيطاليا على أن تتخلى عن ادعاءتها في ألبانيا فيما عدا جزيرة سازينو وميناء فلور وفي مقابل الحصول على ميناء فيوميه. وكان هذا يعني بعبارة أخرى أن ميناء فيوميه الذي يبلغ سكانه ٤٦٣٩١ نسمة منهم ٢٤٢١٢ أيطاليا أكثر أهمية لإيطاليا من الاستيلاء على ألبانيا التي يبلغ سكانها ٨٠٠ ألف نسمة. ويلاحظ أن الرئيس الأمريكي ولسن كان وحده يحارب أثناء المفاوضات ضد تطبيق معاهدة لندن الخاصة بتقسيم ألبانيا ولم تكن بلاده طرفا فيها. وفي المفاوضات أيضا اتبعت كل من اليونان والصرب سياستهما التقليدية فيما عدا أن اليونان كان يمكن أن تتفق مع إيطاليا، ولكن الصرب عارضت بشدة إيجاد حكومة ألبانية ما تكون تحت سيطرة إيطاليا.

وعندما أدرك الألبان الخطر الذي يحيق ببلادهم قرروا التحرك السياسي، وعقدت مجموعة مرموقة من شخصياتهم مؤتمرا قوميا في يناير ١٩٢٠ انتهى في مارس بالدعوة إلى عقد "جمعية قومية تشريعية في تيرانا"، وهناك تشكل مجلس وصاية على العرش، وتشكل الجيش، وفي الوقت نفسه تم تنظيم الألبان المهاجرين في بلاد أوربا والولايات

المتحدة الأمريكية لربطهم بقضية الوطن الأم، وذهب وفد منهم إلى باريس حيث مؤتمر الصلح لعرض قضية استعادة وحدة بلادهم وانقاذها من التقسيم، ومرة أخرى كانت الولايات المتحدة في مؤتمر الصلح أكثر الأعضاء تحمسا لقضية الألبان.

على أن قرار الحلفاء الأخير بشأن إعادة ألبانيا إلى الوجود جاء نتيجة المناقشات الطويلة حول مساومة إيطاليا بشأن أن تأخذ ميناء فييوميه مقابل أن تتنازل عن كامل ادعاءتها في ألبانيا. وهكذا وفي أغسطس ١٩٢٠ أعلن وزير خارجية أيطاليا الكونت كارلو سفورزا Sforza إعادة ألبانيا بحدودها التي كانت عليها عام ١٩١٣ بما فيها جزيرة سازينو وميناء فلور، وبعدها غادر الجيش الإيطالي ألبانيا. غير أن اليونان والصرب كانتا غير راغبيتين في التخلي عن نفوذهما في المنطقة رغم موافقتهما الرسمية على ذلك الحل، ومن ثم وجدنا أن الصرب في ١٩٢١ تساند ثورة ميرديتي Mirdite التي اندلعت في شمال ألبانيا ولم ترجع عن هذا إلا تحت ضغط الحلفاء. وأما اليونان فقد تخلت عن احتلالها لجنوبي ألبانيا اضطرارا بعد أن أصبحت ضعيفة بخروجها من الأناضول. وهكذا وبحلول عام ١٩٢٢ كانت ألبانيا قد أصبحت خالية من النفوذ الأجنبي وهو وضع استمر حتى ١٩٢٥ حين أعادت إيطاليا نفوذها في المنطقة من جديد.

وفي تلك الأثناء كانت ألبانيا قد بدأت في تنظيم حكومتها وقدم قادتها مشروع دستور جديد في مؤتمر لوشنيه Lushnje في يناير ١٩٢٠ بدلا من أن يأخذوا بالنصوص التي تمت صياغتها عام ١٩١٤. وقررت الجمعية التشريعية التي تتكون من ٥٦ عضوا أن تكون الدولة ملكية دستورية، وأن يتولى "المجلس الأعلى للدولة" وظائف الملك إلى أن يتم اختياره، وكان المجلس يتكون من أربعة أشخاص أوصياء على العرش اثنان منهم من المسلمين أحدهما من الطريقة البكتاشية السنية الصوفية، والآخران من المسيحيين أحدهما أرثوذكسي والآخر كاثوليكي. ولمساعدة هذا المجلس تقرر تعيين مجلس وزراء يكون مسئولا ليس أمام مجلس الوصاية وإنما أمام مجلس الشيوخ المكون من ٣٧ عضوا والذي أعطيت له السلطة الرئيسية في البلاد. كما تشكلت جمعية وطنية من حيث المبدأ لم تحدد صلاحياتها وعدد أعضائها إلا في عام ١٩٢٢. وفي أبريل ١٩٢١ أجريت الانتخابات، وفي ١٩٢٢ تم تعديل دستور لوشنيه، وتم تحديد عدد أعضاء الجمعية الوطنية بـ ٧٨ عضوا يتم انتخابهم لمدة أربع سنوات بمعرفة كل المواطنين الذكور. ثم اتخذت إجراءات أكثر فاعلية لتقوية السلطة التشريعية على حساب مجلس الوصاية وفي هذا الإطار تم تشكيل نظام قضائي مستقل.

على كل حال ففي أثناء فترة الحكم الدستوري تكونت أحزاب سياسية حول مصالح محددة دون نضج فكري، فمثلا كان مؤتمر لوشنيه تحت سيطرة سليمان بك دلفينا Delvina وكان أنصاره الذين يطلق عليهم الليبراليون يسعون للتخلص من الألبان الذين كانوا يعملون سابقا في الإدارة العثمانية وكان هؤلاء يمثلون مصالح كبار ملاك الأراضي الزراعية المحافظين وعلى صلة وثيقة بهم. وبعد انتخابات ١٩٢١ نشأت أحزاب أخرى منها الحزب الديموقراطي الذي كونه الأسقف فان نولي Fan Noli، ولويجي كوراجوقي Luigj Gurakuqi ؛ والحزب الشعبي بزعامة صفي فلاماشي Sefi Vlamashi، وأشرف فراشيري Eshref Frasheri. وكان رجال تلك الأحزاب جميعا يفضلون الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي والسياسي وإدخال نظم المؤسسات الغربية إلى بلادهم وجاءت المعارضة التي واجهتهم بشكل رئيسي من "المحافظين" بقيادة شفقت فرلاشي Shefqet Verlaci، وأحمد زوغو Zogu الذين وقفوا إلى جانب مصالح كبار ملاك الأراضي الزراعية وكبار رجال الدين ورفضت من ثم الإصلاح الزراعي.

وسرعان ما اتضحت أوجه نقص الخبرة السياسية في الدولة الجديدة التي برهنت على استحالة المحافظة على استقرار الحكم. وهكذا وفي يونية ١٩٢٤ تزعم الأسقف نولي ثورة تم قمعها بثورة مضادة قام بها الجناح المحافظ بقيادة أحمد زوغو بمساعدة من يوجوسلافيا، وفي ١٩٢٥ أصبح زوغو رئيسا للبلاد، وبادر بوضع دستور جديد، وفي ١٩٢٨ أصبح ملكا، وأصبحت البلاد تخضع لنظام ملكي دكتاتوري بحماية إيطالية.

الهوامش

(1) Spector, Rumania at the Peace Conference, pp. 144,145.

(2) Ibid, p. 137.

(3) Ibid, p. 167

خاتمـــــــــــــة

بإعلان الجمهورية التركية رسميا في ١٩٢٢ اختفت آخر الآثار الباقية للإمبراطورية العثمانية في البلقان، وقبيل ذلك بقليل انقسمت امبراطورية النمسا والمجر التي كانت تشارك العثمانيين في السيطرة على المنطقة إلى شطرين كل منهما دولة مستقلة واحدة باسم النمسا، والأخرى باسم المجر وذلك في أكتوبر-نوفمبر ١٩١٨ على أسس قومية، وكان ورثة هاتين الامبراطوريتين في وسط وجنوب شرقي أوربا (البلقان) تسجيلا للانتصار النهائي للمبدأ القومي في تنظيم الحياة السياسية في بلاد المنطقة. أما التغيير الذي حدث في دول البلقان الجديدة فقد جاء من واقع تصور إقامة دولة ما تضم عدة قوميات بعدة لغات وثقافات وأديان ويقيمون في عدة أماكن بخلاف المعتاد في تكوين الدولة القومية التي تقوم على شعب واحد يتكلم لغة واحدة ويقيم على أرض واحدة. ولكن وكما رأينا وجدنا أن أساس تكوين دول البلقان قام على ادعاء كل منها بأن أهالي منطقة ما هم جزء منها قوميا وتاريخيا ولكن الظروف أوقعتهم تحت سلطة قوة أخرى وهكذا. ويلاحظ في هذا الخصوص أن معظم البرامج القومية كما جاءت على لسان المثقفين والسياسيين أكدت على الحجج التاريخية من حيث الإشارة دوما إلى فترات تاريخ ممالك العصور الوسطى أو العصر اليوناني أو الإمبراطورية البيزنطية. أما حق تقرير المصير الذي جاء في مبادىء الرئيس الأمريكي ولسن الأربعة عشر فقد لعب دورا أقل تأثيرا رغم مغزاه من حيث استخدامه كسلاح للتأثير في الرأي العام بين الدول الكبرى. وفي الواقع العملي ركزت كل دولة قومية جديدة على تأكيد حقوقها في الانفراد بالأمور بدلا من الاجتهاد في إنضاج الفكرة القومية بشكل عام. وعلى هذا يبدو واضحا من ظاهر الأحداث أن هاجس القومية بهذا المعنى لم يخامر ساسة بلغاريا واليونان والجبل الأسود والصرب عند تفكيرهم في اقتسام ألبانيا فيما بينهم.

وبهذه النظرة المحدودة للممتلكات القومية أصبحت الشعوب الخاضعة في كل إقليم تنظر للآخرين الذين يحكمونهم على اعتبار أنهم إما غزاة أو متطفلون، وكانت تلك مثلا نظرة المسيحيين دون استثناء للمسلمين الأتراك طوال خمسة قرون من الاحتلال العثماني، وبالتالي لم يعتبر طرد آلاف المسلمين الذي ترتب على الحركات القومية إجراء ظالم. ومن زاوية أخرى احتدم الخلاف بين المؤرخين الرومانيين والمجريين حول ترانسلفانيا

بشأن سؤال محدد: أيهم كان في ترانسلفانيا قبل الآخر .. الرومانيون أم المجريون. وكأن المشكلة قد اختزلت في صورة أن تصبح ترانسلفانيا من حق الذي كان هناك قبل الآخر دون أسس قومية. واللافت للنظر أنه بعد التحرر القومي لم يحدث أن شعرت أية دولة براحة مع الأقليات التي تعيش بينها. ففي فترة ما بعد الحرب تراجعت كل القوانين التي كانت زمن المقاومة تضمن الحقوق المدنية لتلك الشعوب التي أصبح ينظر إليها كمصدر للضعف القومي والتخريب والهدم، وكانوا كذلك بالفعل. ومن الغريب أن القوميات المنتصرة التي كانت قد خضعت قرون عديدة لألوان الهوان وعدم الاستقرار على يد قوة غازية أجنبية (العثمانيون والنمساويون) لم تجد من وسيلة أفضل إلا تطبيق نفس الوسائل والأساليب التي كانت شعوبها قد خضعت لها زمن الضعف والهوان.

على أن مشكلات هيمنة قومية بعينها على أمور كل قوميات الدولة الواحدة كانت واضحة تماما في المناطق التي كانت القومية المهيمنة ذات أغلبية ضئيلة العدد شأن حالة ترانسلفانيا قبل ١٩١٤. وفي هذا الخصوص كان الصراع على مقدونيا بمثابة مأساة عظمى في تاريخ البلقان الحديث، ولم يحدث أن قدم برنامج عملي يضع في الاعتبار المشاعر القومية يمكن من خلاله حل مشكلة كيفية أن تحكم منطقة ما معقدة عرقيا بدون وجود دولة يفترض أن تسيطر على أمورها. وكل ما توصل إليه الفكر القومي آنذاك هو التبادل السكاني بين اليونان وتركيا خلال عشرينيات القرن العشرين. فاليونانيون الذين كانوا يسكنون وعائلاتهم الأناضول لآلاف السنين رجعوا إلى اليونان البلد الأم، على حين تم طرد المسلمين من كريت إلى الأناضول مع أن بعضهم يونانيين .. أي إلى أرض لم يكن لهم بها اتصال أو علاقات سابقة وكل ما هنالك أنهم مسلمون وينبغي أن يذهبوا إلى تركيا حيث تعيش أكثرية المسلمين هناك.

وفي ضوء اعتماد هذا التصور القومي لبلاد البلقان خضعت شعوبها لتجربة الانتقال من حكم ديني إكليروسي إلى حكم مدني فيما عدا تلك التي كانت خاضعة لحكم النمسا، ففي الإمبراطورية العثمانية كانت الكنيسة والدولة شيئ واحد غير منفصل. وعلى هذا تضمن التحول من حكومات ملية إلى حكومات قومية تغير في الإطار التشريعي والسياسي في حياة البلقانيين وهو تغير أدى إلى انخفاض مكانة الكنيسة من هيئة حكومية رئيسية على أعلى مستوى إلى مجرد مصلحة داخل إدارة مدنية.

وبمقتضى تلك التغييرات رأينا بلاد البلقان تأخذ أشكالا في الحكم متشابهة تحت حماية الدول الكبرى، إذ أصبحت جميعها ملكيات دستورية ذات حكومة مركزية. وكان تركيز

السلطة في عاصمة كل دولة يعني من ناحية أخرى تدمير نظم الحكم المحلية التي كانت سائدة زمن الحكم العثماني. وهذا التحول في طبيعة الحكم من اللامركزية العثمانية إلى المركزية القومية الحديثة أدى إلى تركيز السياسة والسلطة في يد نسبة قليلة من السكان أخذت تنفصل تدريجيا عن باقي الجماهير. وكما رأينا كانت السياسات الداخلية في الدول القومية الجديدة تدور أساسا حول الصراع بين الأمير الحاكم من جهة وبين مجموعة النبلاء أو الشخصيات المرموقة. ولما كانت تلك الشخصيات أعضاء في تجمعات سياسية غير رسمية فإنها كانت تحارب وتصارع من أجل السيطرة على الحكومة. ومن ناحية أخرى حمل النصر في الصراع السياسي الرغبة في إعادة ترتيب النظام الإداري واستخدام النفوذ السياسي لتحقيق المصالح الخاصة. ويلاحظ أن جماهير الفلاحين في بلدان البلقان خلال القرن التاسع عشر لم تقم بأي دور سياسي له مغزاه في شؤون إدارة أجهزة الدولة الحديثة، وظل الأمر كذلك حتى عشية الحرب العالمية الأولى حين بدأت تتشكل أحزاب فلاحية مع زيادة الغضب حول وضع ملكية الأرض فرضت في النهاية دفع مصالح غالبية السكان ألا وهم الفلاحون إلى بؤرة المسرح السياسي.

على أن تطور السياسات في بلاد البلقان كان متوازيا مع الأحداث التي كانت تمر بها دول أوربا وهي التي كانت قبل كل شيء النموذج الذي تبحث عنه دول البلقان في تطوير أحوالها على الرغم من وجود تناقضات كثيرة بينها وبين دول أوربا، فمثلا لم يحدث أن شارك الفلاحون أو العمال في أي بلد أوربي في شؤون الحكم الذي كان في يد الأثرياء والمتعلمين أساسا. ولأن بلاد البلقان كان ينقصها وجود طبقة وسطى تعمل بالصناعة والتجارة والمهن الحرة شأن دول الغرب وجدنا نسبة ضئيلة جدا من أهالي البلقان تلعب دورا سياسيا. وأكثر من هذا أن بلاد البلقان ورثت فسادا إداريا تاريخيا بشكل عميق اختلف في درجته عن ذلك الفساد الذي كان شائعا في أوربا الغربية أو في أي بلد من بلاد الدنيا. وكان هذا يعني أن الحكومات الجديدة التي انفصلت عن الدولة العثمانية لم يكن لها أن تسير على نفس أسلوب الإدارة العثمانية الذي عرف عنه الفساد، هذا فضلا عن الفقر النسبي الذي كانت بلاد البلقان تعاني منه والذي كان له أثره في إدارة الأحوال.

لقد بدا أن زعماء البلقان مثل أقرانهم زعماء الغرب قد افترضوا أن العمل بمقتضى الأفكار السياسية الغربية بما تشتمله على مؤسسات سياسية متقدمة فيه علاج لكل أمراض البلاد الاقتصادية والاجتماعية. ولا شك أن أعظم المشكلات التي واجهت دول البلقان كانت اقتصادية وسياسية لكنها لم تكن محددة بوضوح بل لم تكن محل معرفة المسئولين.

ومن ناحية أخرى لم تكن تلك الدول من واقع تأسيسها تملك مقومات اقتصادية على الطراز الحديث ولهذا واجهت منذ البداية أعباء مالية ضخمة، إذ كان عليها إيجاد مصادر لدفع تكاليف حرب التحرير الوطني، ولإقامة نظام إداري جديد، ولتحسين أحوال البلاد داخليا، والأهم من كل ذلك الدفاع عن البلاد وحماية استقلالها. وكل دولة كانت تريد ألا تبقى "بحيرة شرقية راكدة"، والكل يرغب في إدخال الوسائل الحديثة المتقدمة مثل السكك الحديدية، ومظاهر الثقافة المتقدمة مثل المكتبات والجامعات ودور الأوبرا والمسرح، فضلا عن أن الكبرياء القومي والمكانة الجديدة تطلبت إيجاد عاصمة لها زهوتها. كما أن حماية الاستقلال الوليد استدعى تكوين جيش قوي وتنظيمه وتسليحه بأحدث الأسلحة.

غير أن حكومات البلقان الجديدة لم تكن تملك إلا مصادر قليلة لمواجهة نفقات الأهداف القومية لتحقيقها، ولم يكن يجدي سبيلا أن تقوم تلك الحكومات بفرض ضرائب على شعوبها التي تم إفقارها على مدى السنين، وحتى لو تم ذلك فإن العائد لن يكفي المتطلبات. وكما رأينا كانت تلك الدول بما فيها الدولة العثمانية نفسها مكبلة بالديون الخارجية ولأنها كانت عديمة الخبرة في التعامل مع الشؤون المالية وتجهل أساليب التسديد ظلت محملة بالديون الثقيلة حتى لقد أفلست تماما عند نهاية القرن التاسع عشر، الأمر الذي جعل الدول الدائنة تفرض رقابة مالية على كل من الإمبراطورية العثمانية وبلغاريا واليونان والصرب بطريقة أو بأخرى.

لقد كانت مظاهر الضعف الاقتصادي في تلك الدول انعكاس بطبيعة الحال لحالة الفقر العام لشعوبها وخاصة أوضاع الفلاحين الي سبقت الإشارة إليها بشكل تفصيلي. ويلاحظ في هذا الخصوص أن العائلة الريفية التي كانت تملك قطعة محدودة من الأرض تكفيها فإن زيادة أفرادها زيادة سريعة بفعل التناسل كان يؤدي إلى تفتيت هذه الأرض بفعل التوريث ومن ثم صعوبة أن تعيش الأسرة الوارثة على دخل نصيبها الصغير من الأرض، فضلا عن أن نقص التكنولوجيا ورأس المال اللازم للاستثمار في الأرض أدى إلى تخلف أساليب الاستغلال وانخفاض الإيرادات. وفي كثير من المناطق وقع الفلاحون في شبكة الديون لأنهم كانوا يضطرون للاستدانة بشكل مستمر لكي يتمكنوا من البقاء أحياء عاما بعد عام. ومما زاد من المشكلة أن الفلاح كان يفضل استخدام الوسائل التقليدية في الزراعة التي نشأ عليها، ودائما ما كان يواجه مشكلات نقص الإنتاج بالحصول على أرض أخرى دون أن يتعلم كيفية زيادة غلة المساحة التي تحت يده ودون أن يواجه مشكلات تفتيت الأرض بفعل عامل التوريث.

ورغم أنه في سنوات ما بعد الحرب تبين أن نصف عدد الفلاحين تقريبا أصبحوا زائدين على الحاجة في استغلال الأرض الزراعية، إلا أنه لم تكن هناك وسائل بديلة لتوظيف هذا العدد الفائض في أعمال أخرى. وكانت ثمة خطوات نحو التصنيع قد بدأت قبل الحرب ولكنها لم تكن تفي باحتياجات البلاد الاقتصادية، ذلك أن الصناعة في البلقان شأن الزراعة تعرضت إلى عراقيل كان في مقدمتها ركود المنطقة وتخلفها تاريخيا، فضلا عن أنها لم تكن مجهزة لاستغلال رأس المال للنهوض بالصناعة الاستغلال الأمثل، كما لم تكن مهيئة لاجتذاب رأسمال خارجي للاستثمار، ذلك أن الظروف التاريخية السابقة حرمتها من القوى العاملة المدربة والمنظمة للعمل في المصانع، بل إن الطبقات الثرية كانت تنقصها خبرة الإدارة والتنظيم، ولم تكن ترغب في الانجذاب نحو المشروعات الصناعية والتجارية، وأكثر من هذا أن أغلب طلاب الجامعات كانوا يدرسون القانون استعدادا للعمل في الأجهزة الحكومية.

وقد تطلبت تلك الظروف ضرورة الاعتماد على رأس المال الخارجي وكذا على الخبراء وكان هذا يعني كما رأينا أن مجالات الاقتصاد هي التي أغرت المستثمرين الأجانب دون أن يكون هدفهم تطوير البلاد نفسها وتقدمها، إذ نظروا إلى بلاد البلقان باعتبارها مصدرا للمادة الخام والمنتجات نصف الكاملة مثل النفط في رومانيا والمعادن غير الحديدية في الصرب، فضلا عن أن الدول الكبرى كانت ترغب ببساطة في الاحتفاظ بالمنطقة سوقا لتصريف منتجاتها الصناعية. وفي ذلك الإطار تعرضت التعريفة الجمركية بين النمسا من ناحية والصرب ورومانيا من ناحية أخرى لجدل شديد بهدف حماية الزراعة في المجر، واجتهدت إنجلترا للإبقاء على التعريفة الجمركية كما كانت زمن الحكم العثماني دون تعديل مما يؤكد أن القوى الكبرى كانت تبحث عن مصالحها في المحل الأول.

والحاصل أنه تزامن مع التدخل الاقتصادي للدول الكبرى في البلقان تدخلات سياسية دبلوماسية، وكانت كل خطوة في طريق تأسيس دول البلقان القومية الجديدة يصحبها تدخل أوربي. وقد نشأت هذه الحالة من واقع ظروف القرن التاسع عشر حين كانت المنطقة نقطة مرور عالمية، وكانت المسألة الشرقية المصدر الوحيد لصراع القوى الكبرى بين عامي ١٨١٥-١٩١٤ وكانت موضع أعظم صراع حدث خلال تلك الفترة ألا وهي حرب القرم، والسبب المباشر لانفجار الحرب العالمية الأولى. ولم تكن أي دولة من الدول الكبرى المتورطة في المسألة الشرقية تسمح لأي منافس ليسيطر على الإمبراطورية

العثمانية التي كانت تحتضر أو على أي دولة من دول البلقان الجديدة التـي لهـا اهميتهـا ومغزاها. وبسبب اهتمام أوربا بمصير البلقان فإن معظم الأزمات كانت تثيرها دول البلقان ولكن يأتي حلها على يد القوى الكبرى. وكانت المعاهدات الرئيسية التي نظمـت شـؤون البلقان مثل معاهدة آدريانوبل، وباريس، وبرلين تمثل قرارات للدول الكبرى بشكل واضـح ومحدد. وأما الأمور الصغيرة فكان يتم تصريفها داخل مؤتمرات دبلوماسية تعقد في لنـدن وباريس واستانبول، ونادرا ما كان يحضرها مندوبون عن بلاد البلقان. وقد استمرت هـذه الأوضاع خلال الحرب العالمية الأولى حيث رأينا أن تسويات الحـرب كانـت حصـيلة مناقشات دارت بين كل من فرنسا وإنجلترا وإيطاليا والولايـات المتحـدة الأمريكيـة لـم يحضرها أي مندوب من بلاد البلقان حتى ولو من باب المشاورة. '

ولم يقتصر دور الدول الكبرى التي هيمنت على البلقان على تقرير حدودها الإقليميـة وعلاقاتها بالإمبراطورية العثمانية، بل لقد أنشأت الحكومات الأولـى فـي المنطقـة، بـل وتعيين أول حكامها باستثناء الصرب. ولقد أصبحت تلك الدول الجديدة حكومـات ملكيـة دستورية لا لشيء سوى أن القوى الكبرى أرادت ذلك. وكانت تلك النظم الملكية تمثل حلا وسطا بين رغبات النمسا وروسيا باعتبارهما نظم محافظة وبين رغبات فرنسـا وإنجلتـرا أنصار الحكم الليبرالي. وقبل عام ١٨٧٨ كانت الهيمنة الأوربية علـى المنطقـة مقـررة ومحددة بشكل رسمي بمقتضى معاهدات، فمثلا جاءت حماية روسيا للصـرب وإمـارتي الدانوب بمقتضى ميثاق آكرمان Akkerman، وجاء خضوع اليونان لحماية الدول الثلاثـة في إطار معاهدة لندن. وعلى العكس لم تكن سيطرة روسيا على بلغاريا وسـيطرة النمسـا على الصرب بعد ١٨٧٨ بمقتضى إتفاقية ما، بل كان أمرا مفهوما في المفاوضـات التـي جرت بين كل من روسيا والنمسا.

على أن خضوع البلقان للتوجيهات الخارجية نتج بشكل أساسي من الوضع الجغرافـي أكثر من كونه حالة اختيار وكانت آثاره وخيمة بالنسبة للدول الجديدة. ولما كانـت منطقـة البلقان منطقة رئيسية للتوتر العالمي فقد تعرضت حكوماتها لإغراء الدول الكبرى للتعـاون معها ضد جارة لها مقابل الحصول على السلاح. ومن هنا كانت كل دولة تخصـص مـن دخلها العام نسبة كبيرة لأغراض الحرب والتسليح أكثر ممـا كانـت تخصصـه الـدول الكبرى، فضلا عما أنفقته تلك الدول على حروب التحرر القومي من شهداء وتبديد للثروة.

ونظرا لأن الوصاية الأوربية على دول البلقان كانت شاملة رأينا أن زعماء البلقان قـد تشربوا ثقافة الديموقراطية السياسية الغربية. ففي النصف الأول من القرن التاسـع عشـر

كانت الليبرالية والقومية تعتبران في الشرق والغرب على السواء أفكار العصر التقدمية، ومع نهاية القرن أصبحت أفكار الديموقراطية والشعبوية والاشتراكية لها مغزاها في المشهد السياسي. ورغم أن الإيديولوجيات السياسية والثورية كان لها نفس الحضور إلا أن تطبيقاتها في بلاد البلقان لم تكن على شاكلة ما حدث في أوربا الغربية. ولا شك أن الفكرة القومية كان لها وضع مختلف في دولة مثل إنجلترا بمستعمراتها الواسعة وفي فرنسا وألمانيا بمقاطعاتها المتعددة ومصادرها المناسبة للاقتصاد الصناعي عن دولة مثل اليونان أو ألبانيا. وفي الإطار نفسه كان الفكر الليبرالي في القرن التاسع عشر على الأقل في بدايته يرتبط بسياسة حرية العمل الاقتصادي وبفكرة أن الدولة لا يجب أن تكون وسيطة في الأمور الشخصية لمواطنيها. ورغم إدخال تعديلات على النظم الاقتصادية بفرض الحماية الجمركية وتقديم المساعدات للصناعة، إلا أن حكومات البلقان لم تبذل جهودا كافية لأمور الصحة في الريف وتعليم أبنائه أو لمشكلات الفقر الشديد والديون المالية. ومع أن حكومات القرن التاسع عشر لم توجه اهتمامات مباشرة تجاه تقديم الخدمات الاجتماعية لأهاليها باستثناء حكومة بسمارك في ألمانيا، إلا أن حكومات البلقان كانت أفضل بكثير في هذا الطريق حيث كانت هناك حكومات محافظة ولكن لها برامج اجتماعية واسعة. ولعل أعظم فخر لانجازات الليبرالية في الغرب المتمثلة في الدساتير والاقتراع السري في الانتخابات وحق الانتخاب العام وقوانين الحقوق التي تؤكد حرية القول والنشر والتجمع كانت الوحيدة التي أصبح لها أثرا فعليا في دول البلقان، ولو أنها كانت قليلة القيمة بالنسبة لسكان تفشت فيهم الأمية بنسبة كبيرة وكانت وجهة نظرهم عن السياسات التي عاصروها شديدة الضيق.

وفي دراسة تاريخ أي بلد من بلاد العالم لا يهمنا في كثير أو قليل أن نضع يدنا على مواضع القوة والخطر، أو أن ننظر للأمور نظرة ضيقة أو واسعة حتى نعرف مكامن الخطأ والفشل في الحركة القومية. وفيما يتعلق بدول البلقان يجب أن نضع في المقام الأول وفي التحليل النهائي المكاسب الإيجابية من الوحدة القومية قبل أن نضع أية تحفظات أو أن نصدر أحكاما سلبية. فمثلا وجه كثير من الانتقاد للأخذ بالحل القومي لأهالي البلقان مع أنه لم يكن يوجد هناك بديل آخر غير هذا الحل لإخراج البلقان من مأزق خضوعه للدول الكبرى. كما يمكن نظريا إبداء مشاعر الأسف والحسرة لعدم إمكانية التوصل إلى نظام سياسي يمكن من خلاله أن تعيش قوميات مختلفة في سلام تحت حكومة واحدة. ولكن تبقى الحقيقة الماثلة في العصر الحديث أن كل الدول "المتقدمة" هي دول قومية الخصائص في الأساس.

في القرن التاسع عشر كان هنا نموذجان ناجحان للتطور السياسي أولهما النموذج الأوربي الذي قام على أساس انقسام القارة إلى عدة أجزاء كل منها في شكل دولة قومية موحدة مثل فرنسا والمانيا وإيطاليا وإنجلترا، لكن هذه الدول شأن حكومات البلقان لم تكن تعامل الأقليات التابعة لها على قدم المساواة. والنموذج الثاني هو الولايات المتحدة الأمريكية كنموذج لأمة/ دولة أصبحت مأوى لمهاجرين من أوربا ذات الكثافة السكانية العالية والذين كان عليهم عند وصولهم شواطيء أمريكا وطنهم الجديد أن يتخلوا عن لغتهم القومية وموروثهم الثقافي ويقبلون لغة وثقافة الأنجلو-ساكسون المتفوقة هناك. وعلى هذا أصبح شكسبير هو الرمز الرئيسي في الموروث الثقافي في التعليم لأطفال قدموا من إيطاليا واليونان والمانيا وفرنسا والصين واليابان وجماعات أخرى من خلفيات ثقافية مختلفة. ولم يحدث أن ورد على لسان أولئك المهاجرين مطالبتهم بحق "تقرير المصير"، بل على العكس فقد قامت الحرب الأهلية الدموية بين الشمال الأمريكي والجنوب ١٨٦١-١٨٦٥ للحيلولة دون تطبيق مبدأ تقرير المصير (أي إنفصال الجنوب عن الشمال). ولهذا فمن المستحيل مثلا أن نتخيل أن الرئيس الأمريكي ودرو ولسون كان يمكنه أن يقترح إجراء استفتاء بين أهالي المدن ذات الأغلبية المكسيكية الواقعة جنوبي بلاده لتقرير ما إذا كانوا يرغبون في الانضمام للمكسيك أو أن يكون التعليم في مدارسهم بالإسبانية!!.

ومن المشكوك فيه أيضا أن أهالي البلقان كانوا يقبلون أي برنامج إصلاحي من شأنه أن يبقي على الإمبراطورية العثمانية دولة متعددة القوميات تسيطر على الشعوب التي تحت حكمها. وفي هذا الإطار فشلت المحاولات المتعددة كما رأينا لتقوية الدولة وتم قمع السكان الذين أرادوا الخروج عليها أو الانشقاق عنها. وخلال القرن (التاسع عشر) ظلت المشكلة الأساسية قائمة كما هي ألا وهي أن أغلبية شعوب البلقان على اختلاف مستوياتها القومية والاجتماعية كانوا يريدون ببساطة الخروج من تحت عباءة الدولة. وآنذاك لم تعد الفكرة القومية مجرد برنامج يلبي طموح حفنة من المثقفين والسياسيين بل لقد أصبحت معتقدا عاطفيا وعقيدة علمانية لأغلبية أهالي كل شعوب البلقان. وأكثر من هذا أن المسلمين الأتراك أنفسهم قبلوا هذا الحل القومي لتحديد مستقبلهم السياسي والذي تمثل في فلسفة جماعة الاتحاد والترقي (تركيا الفتاة).

وإذا كنا في هذه الدراسة قد عرضنا لملامح الضعف الاقتصادي والسياسي للدول القومية الجديدة فينبغي أن نؤكد مرة أخرى هنا أنه رغم التخلف الشديد في هذه البلاد وتزايد أعباءها الاقتصادية، إلا أنها استطاعت أن تحقق الكثير فقد تمكنت تلك الحكومات الجديدة، التي وجدت نفسها وسط نظام عالمي متنافس وموقع جغرافي معقد ولا تملك إلا

مصادر قليلة، من بذل جهود حقيقية أوصلت بلادها إلى مستوى معظم الدول الأوربية المتقدمة، بحيث أن الأوضاع في الدول الجديدة عند نهاية القرن كانت أفضل بكثير مما كانت عليه في مطلع القرن. ففي ذلك الوقت كانت الحكومة العثمانية غير قادرة على ضمان السلام بين أهالي تلك البلاد والمصالحة معهم، ولم يتوقف مأزق الحكم العثماني من حيث عدم القدرة على كبح جماح الحكام المحليين، بل إن عصابات قطاع الطرق والفرق العسكرية وأمراء الحرب المحليين المسلمين جعلوا حياة الفلاحين في كل الأماكن مسيحيون ومسلمون على السواء شيئا مستحيلا. وفي ضوء هذه الأوضاع وجدنا أن الحكومات القومية الجديدة لم تقم فقط بوضع أسلوب لتنظيم الإدارة بل لقد شرعت في اتخاذ إجراءات لتحسين مجمل الأحوال العامة في البلد. فقد وضعت نظما للتعليم، وتم تحسين الأحوال الداخلية بما يتمشى مع المصادر الاقتصادية لكل دولة. وعند بداية الحرب العالمية الأولى تم إصدار تشريعات لتحقيق الرفاهية العامة، وأصبح سؤال توزيع الأرض الزراعية محل عناية سياسية في كل دولة. ومع هذا كانت هناك مسائل أخرى كثيرة تحتاج إلى حل لكن خطوة البداية كانت قد تمت على كل حال.

وأخيرا ورغم أن التسوية القومية في بلاد البلقان التي نتجت عن الحرب ومساومات الدول أبعد من أن تكون مثالية، إلا أنها برهنت على إمكانية الاستقرار، فبعد الحرب العالمية الثانية ١٩٣٩-١٩٤٥ حدثت ثلاثة متغيرات إقليمية: استيلاء السوفييت على بسارابيا، واستعادة بلغاريا لجنوبي دوبروديا، وضم يوجوسلافيا لشبه جزيرة إستيريا ولكن بدون تريستا، وبقيت مشكلات كثيرة سببا للفرقة والصراع. كما ظلت مشكلات مقدونيا وترانسلفانيا وبسارابيا ومشاكل أخرى محل مناقشة لكنها لم تؤد إلى حروب وكوارث. كما شهدت سنوات ما بعد ١٩٤٥ تكرارا للأزمات بين شعوب البلقان بما فيها الأتراك وبين الدول الكبرى غير أن الخلافات حول هذه المشكلات تم تسويتها من خلال المفاوضات وليس بالحرب كما كان يحدث في القرن التاسع عشر.

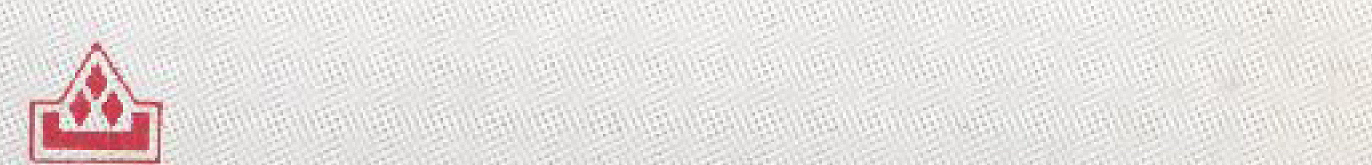
رقم الإيداع : ٢٥٦٦٦/٢٠٠٧
الترقيم الدولي (I.S.B.N) : 977-5222-96-6

هذا الكتاب

يعرض هذا الكتاب لتاريخ حركة المقاومة الشعبية في بلاد البلقان ضد الحكم العثماني خلال الفترة من أول ثورة قام بها أهالي الصرب ضد الحكم العثماني (١٨٠٤) وحتى هزيمة الأتراك في الحرب العالمية الأولى وخروجهم من المنطقة (١٩٢٠). وكانت حركة المقاومة تلقى تأييد القوى العظمى آنذاك (إنجلترا وفرنسا والنمسا وروسيا) بهدف التخلص من العثمانيين على اعتبار أنهم يمثلون حكماً إسلاميا للشعوب مسيحية. وعلى هذا اختلط العامل القومي بالعامل الديني في الصراع وأصبح الدين يمثل الشخصية القومية لشعوب البلقان في نضالها من أجل تأكيد خصوصيتها الذاتية.

وفي هذا المنعطف من الصراع تدخلت القوى العظمى لصياغة مستقبل هذه الشعوب كنوع من تأمين حدودها المتاخمة للدولة العثمانية، ثم أصبح إقامة دول مستقلة في تلك المنطقة أكثر إلحاحا بعد قيام ثورة البلاشفة في روسيا (أكتوبر - نوفمبر ١٩١٧) حتى لا تنتشر الشيوعية بسهولة في تلك البلاد، وتهدد من ثم دول غرب أوربا الرأسمالية. ولهذا رأينا الرئيس الأمريكي وودرو ولسون يحرص على أن تتضمن مبادئه الأربعة عشر التي أعلنها في يناير ١٩١٨ مبدأ " حق تقرير المصير " لشعوب البلقان في تحقيق الدولة القومية. ومن هنا وفي إطار تسويات الحرب ظهرت إلى الوجود دول: يوغوسلافيا وتشيكوسلوفاكيا وألبانيا ورومانيا والمجر وبلغاريا في إطار نظم ملكية ومحافظة من شأنها والحال كذلك أن تقوم بدور المصد الأول لتيار الشيوعية إذا ما تسرب إلى المنطقة من باب حماية أوربا الغربية. ورغم هذا الحرص إلا أن جميع هذه الدول الجديدة تحولت فيما بعد إلى الشيوعية خلال فترة وجيزة أثناء الحرب العالمية الثانية .. وتلك قصة أخرى.

*



دار العالم الثالث

٣٢ ش صبري أبو علم باب اللوق / القاهرة
جمهورية مصر العربية
ت وفاكس ٣٩٢٢٨٨٠
Email: Elguindimohamed@hotmail.com